وزارة التعليـــــــــــم العالـــــــــــي والبحـــــــــــث العلمـــــــــــــي
جامعـــــــــة محمـــــــــد خيضـــــــــــر –بسكـــــــــــرة–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة–
قسم العلـــــــــوم الإنسانيـــــــــــة
شعبة التاريـــــــخ

عنوان المذكرة

مشروع تقسيم فلسطين في هيئة الأمم 1947 و المواقف الدولية منه

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالب (ة):
صليحة لقويرح

إشراف الأستاذ:
أسامة بقار

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شـكر وعرفـان

ابتداءً، أشكر الله تعالى فضله ونعمته علي أن وهبني إمكانية كتابة هذه المذكرة والقدرة على انجازها.

وإن من حسن الوفاء والاعتراف بالجميل أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل بقار أسامة، لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة، وبذله جهداً كبيراً في متابعة خطواتها وقراءة مسوداتها، والذي كان لتوجيهاته القيمة الأثر الكبير في إخراج هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر لأسرة قسم العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بولاية بسكرة.

واشكر شكرا غير مقطوع لأخي فاروق عبد الله الذي ساعدني في الحصول على مصادر الدراسة ومراجعها. واسأل الله أن يجزيه عني خير ما جزا والدا عن ولده، وأن يرفع قدره وأن يتم عليه نعمته.

الإهـــداء

إلى من كلل العرق جبينه وشققت الأيام يديه

إلى من علمني أن الأعمال الكبير لا تتم إلا بالصبر، والعزيمة والإصرار

إلى والدي أطال الله بقاءه، والبسه ثوب الصحة والعافية ومتعني ببره ورد جميله، أهدي ثمرة من ثمار غرسه.

إلى سيدة النساء إلى العظيمة في عطائها وحنانها

إلى نور الحياة وبهجتها

إلى التي أعطتنا من روحها لتبقى أرواحنا إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى معنى الحب والتفاني إلى أمي أطال الله بقاءها

إلى كل أفراد أسرتي : حبيبة، محاسن، آسيا، مديحة، كلثوم الذين عايشوا معي كل خطوات إنجاز هذه المذكرة.

إلى سندي الوحيد في هذه الحياة أخي عبد السلام أطال الله بقائه

قائمة المختصرات

المختصرات	الاسم الكامل
تر	ترجمة
ج	الجزء
ط	الطبعة
د.ب.ن	دون بلد نشر
د.د.ن	دون دار نشر
د.س.ن	دون سنة نشر
د.ع	دون عدد

مقدمـــــة

لطالما كانت فلسطين محط أطماع الدول الغربية نظرا لموقعها الجغرافي المتميز الذي جعلها تتوسط القرارات الثلاث إفريقيا، واسيا، وأوربا إضافة إلى أهميتها الدينية بالنسبة للديانات السماوية الثلاث اليهودية، والمسيحية، والإسلام، أما عن أهميتها الدينية بالنسبة لليهوديين فهم يسمونها أرض الميعاد التي وعد الله بها أبناء سيدنا إبراهيم وإسحاق.

ولقد عاش في فلسطين العديد من الأنبياء، ولهذا فإن لها أهمية دينية للمسيحيين ففي بيت لحم ولد سيدنا عيسى عليه السلام. أما عن المسلمين فتأتي هذه الأهمية الدينية من خلال إحتوائها على أماكن مقدسة مثل القدس أولى قبلة للمسلمين، والمسجد الأقصى، ومسرى النبي صلي الله عليه وسلم.

لكن، ومع نهاية القرن 19 بدأت تظهر ملامح المخطط الصهيوني وبدأت الفصول الأولى للقضية الفلسطينية هذه الأخيرة التي مرت، وفي تاريخها المعاصر بعدة مراحل مأساوية منها وعد بلفور1917 الوعد التي أعطته بريطانيا لليهود، والذي يقتضي مساعدتهم على إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، وتسهيل الهجرات اليهودية الكبيرة، والى تملكهم للأراضي فيها ولقد حضي هذا الوعد بتأييد الحكومة الأمريكية، وكان لهذا الوعد الأثر الكبير في القضية الفلسطينية.

ومع هذه التطورات، وتفاقم المشكلة بين العرب والصهاينة بدأت تظهر بعض الأفكار لتسوية ذلك الصراع لعل أهمها، وأخطرها مشروع تقسيم فلسطين المشهور بإسم قرار181 الذي أظهر معنى التواطؤ الدولي بين الدولة المنتدبة بريطانيا والغرب والأمم المتحدة بل تآمر الكل على فلسطين مخالفين بذلك الميثاق، وقواعد وأحكام القانون الدولي.

لذا فإن تكريس مذكرة علمية لمعالجة هذا القرار 181، والكشف عن المواقف الدولية منه أمر له مبرراته الموضوعية لاسيما، وأنه يرتبط بمدى التحولات الخطيرة التي شهدتها القضية ضمن الحقبة التاريخية مدار البحث، والدراسة 1947م والتي شملت فلسطين بالكامل.

أهمية الدراسة:

- ❖ تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية القضية الفلسطينية بما لها من إنعكاسات خطيرة على مجمل التطورات السياسية في الوطن العربي.
- ❖ أصبحت القضية الفلسطينية، طرف فاعل في المجتمع الدولي بالإضافة إلى المنظمات، والهيئات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، حيث لا تمر سنة إلا وتطرح القضية الفلسطينية للنقاش أكثر من مرة للوصول إلى حل عادل لها.
- ❖ تقدم صورة عن حجم التواطؤ الدولي بين الدولة المنتدبة بريطانيا والغرب والأمم المتحدة في إصدار مثل هذا القرار.

أسباب اختيار الموضوع:

تختلف أسباب إختيار المواضيع بإختلاف الباحثين، وإختيار أي موضوع لغرض دراسته، وبحثه يخضع لعدة إعتبارات سواء كانت موضوعية أو ذاتية، فأي موضوع أو مشكلة بحث لا تخلق من فراغ بل تكون نتيجة لتفاعل العديد من المتغيرات، والباحث لا يكون بمعزل عنها وعليه فأسباب اختياري لموضوع مشروع تقسيم فلسطين في هيئة الأمم 1947 والمواقف الدولية منه ترجع للأسباب التالية :

- ❖ **الأسباب الذاتية:**

الرغبة الشخصية في دراسة إحدى أهم قضايا الأمة العربية، وهي القضية الفلسطينية التي شغلت، وما تزال تشغل بال دعاة التحرر، إضافة إلى كونها تتعلق بقضية قومية يهتز لها كل من يعتز بإنتمائه العربي الإسلامي، وكل من يحرص على ضرورة إستقلال الوطن العربي الكبير.

- ❖ **الأسباب الموضوعية:**

يمكن حصرها في:

- ✓ تسليط الضوء على فترة مهمة في تاريخ فلسطين سبقت نهاية الانتداب البريطاني 15 /1948/05.

- ✓ توضيح مدى مشروعية قرار التقسيم 181 لسنة 1947 في التوصل إلى تسوية للصراع الفلسطيني اليهودي، وذلك في ظل تصاعد التيار المنادي بالحلول السياسية السلمية من الأوساط العربية والفلسطينية.

أهداف الدراسة:

1. إلقاء الضوء على أهم الأحداث، والتطورات التي سبقت قرار التقسيم 181(1947).
2. دراسة مدى مشروعية قرار التقسيم 181(1947).
3. إبراز التواطؤ الدولي تجاه القضية الفلسطينية.
4. التعرف على أهم الموافق الدولية من قرار التقسيم 181(1947).

الإشكالية:

إنطلاقا مما سبق جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

قرار تقسيم فلسطين 181 لسنة 1947 بين المشروعية والتواطؤ الدولي، والمواقف الدولية منه

وتحت هذه الإشكالية تتدرج التساؤلات التالية :

1. ما طبيعة قرار التقسيم 181؟
2. ما مدى مشروعية قرار التقسيم 181؟
3. ما هي أهم المواقف الدولية من قرار التقسيم 181؟

منهج الدراسة:

تميزت العلوم الإنسانية بتنوع وتعدد مناهجها، حيث تختلف هذه المناهج بإختلاف الظواهر المراد دراستها، وعليه فقد إعتمدت في هذه الدراسة على:

المنهج التاريخي، وذلك في رصد الأحداث التاريخية وتتبع مراحلها بطريقة وصفية كرونولوجية انطلاقا من المرحلة التي سبقت مشروع التقسيم 1947، وأيضا في إثبات أهمية هذا المشروع عن غيره من المشاريع، والذي يعتبر نقطة حاسمة في تاريخ فلسطين، ولقد قمت بتحليل ونقد قرار

التقسيم 181 الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة 1947، ومدى مساهمته في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين بإعتبارهما أسمي مقاصد الأمم المتحدة.

خطة الدراسة:

للإجابة عن جملة التساؤلات المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول :

تألفت هذه الدراسة من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة وملاحق.

الفصل الأول: وهو فصل تمهيدي بعنوان جذور وتطورات القضية الفلسطينية من 1916 إلى غاية 1945 وقسم إلى مبحثين جاء المبحث الأول بعنوان فلسطين ما قبل الانتداب البريطاني أما المبحث الثاني فتناول الانتداب البريطاني على فلسطين 1922م.

الفصل الثاني: الأمم المتحدة ومشروع التقسيم 1947 وتضمن أيضا ثلاث مباحث، تناول الأول هيئة الأمم المتحدة وخصص المبحث الثاني للجمعية العامة ولجنة اليونسكوب أما المبحث الثالث فإستعرض الجمعية العامة وقرار التقسيم 181.

الفصل الثالث: المواقف الدولية من قرار التقسيم 181 إذ خصص المبحث الأول للمواقف العربية أما المبحث الثاني للموقف الإسرائيلي والدولي.

لتنتهي الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها، كما دعم البحث بملاحق تخدم الموضوع.

أهم مصادر ومراجع الدراسة:

من المصادر والمراجع التي إعتمدت عليها في انجاز هذه الدراسة:

1) **المصادر:**

1. **كارثة فلسطين مذكرات عبد الله التل:** وهي مذكراته كشف فيها كثيرا من الأحداث المهمة في تاريخ القضية الفلسطينية.
2. **فلسطين وجاراتها أسباب ونتائج لعاوية علي محمد:** ولقد ناقش فيها الأحداث التي مرت بها فلسطين وكيف تطورت أحداثها في الخمسين سنة التي سبقت حرب النكبة.

3. **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية الجبوري صائب صالح:** رؤية الجبوري للقضية الفلسطينية وتطوراتها من وعد بلفور حتى قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين.

2) المراجع:

1. **كتاب تاريخ فلسطين لتيسير جبارة:** الذي تناول فيه أهم الأحداث التي مر بها تاريخ فلسطين في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العهدين العثماني والانجليزي.
2. **فلسطين تاريخا وعبرة ومصيرا لشفيق الرشيدات:** الذي تناول فيه بداية الخطط الصهيونية العالمية منذ عهد التسلط على العالم، إلى عهد الدولة اليهودية، إلى عهد الوطن القومي اليهودي.
3. **أكتوبر والقضية الفلسطينية لحوراني عبد الله وحضور أديب:** الذي تناولا فيه ثورة أكتوبر 1917 وكيف أثرت على القضية الفلسطينية.
4. **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية لجارودي روجيه:** الذي عالج فيه أهم الحجج الصهيونية التي روجت لتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين من بينها الهولوكوست.

3) الدراسات السابقة: إعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من الرسائل التي تناولت القضية الفلسطينية وفي مقدمتها:

1. رسالة الكورجي يحي محمد زايد(**القضية الفلسطينية وهيئة الأمم المتحدة 1947-1956م**) وهي دراسة تاريخية بحث من خلالها الباحث على نشاط الصهيونية منذ قرار التقسيم 1947 الذي كان مؤشرا لاعتراف الأمم المتحدة الضمني بأحقية هذا الكيان المتواجد في الأرض الفلسطينية، وإنعكاسات ذلك الاعتراف على دور الأمم المتحدة وعلى تطورات القضية الفلسطينية إجمالا.
2. رسالة أبو جعفر أحمد حسن محمد(**دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 و194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية**) لقد عالجت هذه الرسالة قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 و194 من حيث ظروف نشأتهما، وكذلك أثرهما على المنطقة بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص، حيث قام الباحث بدراسة البعد القانوني الخاص لهذين القرارين وما ترتب عليهما من آثار قانونية من حيث قيام دولة إسرائيل واكتسابها الشرعية الدولية نتيجة لصدور قرار التقسيم 181 لعام 1947 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إضافة إلى رسائل أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها مثل رسالة يونس مقدادي إسلام جودت(**العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين منذ عام 1936 وحتى 1948م**)، ورسالة سيسالم سمير حلمي سالم(**المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977**).

الصعوبات:

رغم الجهد الذي بذل في إعداد هذه الدراسة، وفي كتابتها كان جهدا جديا، ومخلصا، إلا أنه لا يخلو من قصور وثغرات إذ لم تنجز الدراسة إلا في ظل عدد من الصعوبات نذكر منها:

تنوع الروايات وتناقضها، ما يشتت الباحث، وتضعه في متاهات مما يستدعي منه النظر لإزالة الالتباس والتوفيق بينها، وترجيح بعضها على البعض الأخر.

كما تشكل كثرة المادة العلمية عائقا آخر لدى الباحث تجعله يديم البحث، والتدقيق فيها ومحاولة إنتقاء النافع منها، وذلك خشية الوقوع في الحشو والتكرار ولهذا كانت المهمة شاقة في اختيار المراجع والمصادر التي تصب في هذا الموضوع والتغاضي عن الكثير.

الفصـــل التمهيدي

جذور وتطورات القضية الفلسطينية من 1916 إلى غاية 1945:

المبحث الأول: فلسطين ما قبل الانتداب البريطاني:

المطلب الثاني: معطيات حول فلسطين.

المطلب الثاني: الثورة العربية واتفاقية سايكس بيكو.

المبحث الثاني: الانتداب البريطاني على فلسطين1922:

المطلب الأول: الهجرة اليهودية و رد الفعل الفلسطيني.

المطلب الثاني: مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل 1937 و انعكاساتها.

المطلب الثالث: فلسطين و نشاط الحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية.

لطالما كانت فلسطين، وبحكم موقعها المتميز، ومكانتها الدينية بالنسبة للديانات السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام محط أطماع اليهود والغرب بالتوغل في البلاد العربية الأمر الذي جعلها ترتبط بالمشروع الصهيوني فلقد تبنت بريطانيا ومنذ القرن 20م سياسة إيجاد كيان صهيوني في أرض فلسطين الذي سيضل خاضعا لنفوذهم ويكون في المستقبل عائقا للعرب في محاولة الوحدة فيما بينهم.

من خلال التوضيحات السابقة رأينا أن نطرح هذا الفصل التمهيدي لنقدم من خلاله أهمية موقع فلسطين على الصعيد العربي لنعرج بعد ذلك في عرض أهم الأحداث التي سبقت الانتداب البريطاني على فلسطين منها اتفاقية سايكس بيكو 1916 لاقتسام البلاد العربية بين انجلترا وفرنسا، ووعد بلفور الذي لم يكن ليكون لهم لولا ما حظوا به من دعم، وتشجيع من الدول الغربية خصوصا بريطانيا لتعرف الفترة ما بعد هذا الوعد صدور قرار آخر، وهو مشروع لجنة بيل لتقسيم فلسطين 1937م كأول خطوة نحو صدور القرار أممي 181 لتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.

المبحث الأول: فلسطين ما قبل الانتداب البريطاني

المطلب الأول: معطيات حول فلسطين:

1) السكان الأصليين وأصل تسمية فلسطين:

عرفت فلسطين منذ القديم بأرض كنعان* نسبة إلى قبائل كنعان التي هاجرت سنة 2500ق.م[1] من شبه جزيرة العرب شمالا واستقرت في بلاد الشام، وفلسطين تحديدا.[2]

ظلت فلسطين تسمى أرض كنعان حتى عام 1200ق.م[3]حينما غزتها شعوب البحر (القبائل الكريتية) التي سكنت في جنوب فلسطين بمناطق تسمى بلست، وعليه نسب هذه المناطق إلى بلست وسموا **بالبلستينيين** لكن وبعد أن اندمج الكريتيون مع الكنعانيين سكان البلاد الأصليين وذابوا فيهم بالتزاوج أطلق اسم فلسطين على جميع الأراضي.[4]

أرض الميعاد: سماها اليهود ارض الميعاد زعما منهم ان الله وعدهم بها أيام سيدنا إبراهيم وفيما بعد ذلك.

الأرض المقدسة: يسميها مسيحيو الغرب بهذا الاسم لقدسيتها ولأنها مهد الأنبياء ومسرى النبي صلي الله عليه وسلم.[5]

***كنعان:** أطلق اسم كنعان في أول الأمر على الساحل وغربي فلسطين ثم أصبح الاسم الجغرافي المتعارف عليه لفلسطين و قسم كبير من سورية و كان هذا أول اسم لفلسطين وجميع الأسماء الأخرى اقل أهمية، وفي وثائق العهد القديم الأولي أطلق اسم كنعان بمعناه الواسع على جميع سكان البلاد بدون أي مدلول عرقي. (ينظر: فيليب حتي، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، تر: جورج حداد، عبد الكريم رافق، دار الثقافة، بيروت، 1951، ص 87).

[1] شفيق الرشيدات، **فلسطين تاريخا وعبرة ومصيرا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 29.

[2] طارق سويدان، **فلسطين التاريخ المصور**، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 2004، ص 25.

[3] شفيق الرشيدات، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] طارق سويدان، المرجع نفسه، ص 26.

[5] عمر صالح البرغوثي، نبيل طوطح، **تاريخ فلسطين**، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد (مصر)، 2001، ص 11.

2) الموقع الجغرافي لفلسطين:

تقع فلسطين في غرب قارة آسيا بين دائرتي عرض 29.30° و33.50 ° شمالا وبين خطي طول 34.15° و35.40° شرقا، يحدها من الشمال لبنان، ومن الجنوب جمهورية مصر العربية أما شرقا فتحدها الجمهورية العربية السورية، والمملكة الأردنية، وغربا البحر الأبيض المتوسط.

تبلغ مساحة فلسطين حوالي 27009كم^2.[1] وتمثل الجزء الجنوبي الغربي من الوحدة الجغرافية كبرى في المشرق العربي تعرف ببلاد الشام.

لم يتم تقسيم هذه الوحدة تقسيما سياسيا إلى أربع دول (سورية، لبنان، الأردن، وفلسطين) إلا بفعل الاستعمار الأوربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وتطبيق اتفاقية سايكس بيكو على بلاد الشام فأصبح لكل منهما جواز مرور وحدود ودستور، وعلم ومن ثم كان لفلسطين حدودها مع تلك الأقطار فضلا عن حدودها مع مصر، ولم يتحدد شكل فلسطين وحدودها الجغرافية المتعارف عليها في عصرنا هذا إلا أيام الانتداب البريطاني على فلسطين.[2]

تتكون فلسطين من مناطق طبيعية تتمثل في:

1. **السهول الساحلية:** لفلسطين ساحل طويل يمتد من رأس الناقورة* في الشمال إلى الرفح في الجنوب، ويلي الشاطئ سهل يسمى السهل الساحلي لفلسطين يتراوح عرضه بين 18 و16كلم، وتزرع فيه الحمضيات والخضر ومن مدنه: عكا ويافا وحيفا وغزة وكلها موانئ مهمة.[3]

---

[1] رفيق شاكر التنشة، إسماعيل أحمد ياغي، وآخرون، **تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991، ص 9.

[2] محمد بن علي محمد آل عمر، **عقيدة اليهود في الوعد بفلسطين(عرض ونقد)**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 2001، ص 202.

***الناقورة:** يقع هذا الرأس في فلسطين. يبعد عن عكا بنحو 12كلم، وعن القدس ب197كلم وعن صور ب24 كلم وعن بيروت ب 106 كلم، سمي بذلك نسبة إلى قرية الناقورة وجبالها الواقعة ضمن لبنان وتبعد القرية مسافة 4 كلم عن الحدود الفلسطينية اللبنانية والناقورة كلمة سريانية تعني (حفر) و(نقب). (ينظر: مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، دار الهدى، بيروت، 1991، ص 17).

[3] جميل عبد الله محمد المصري، **حاضر العالم الإسلامي**، ج1، منشورات كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة السعودية، 1986، ص 217.

2. السلاسل الجبلية:

تمتد وسط بلاد فلسطين، وهي تلي السهل الساحلي مباشرة كما أن جبال فلسطين امتداد لجبال لبنان باتجاه الجنوب،[1]وتتألف جبال فلسطين من ثلاث مرتفعات وهي كالآتي: مرتفعات الجليل، وجبال نابلس بما فيها جبل الكرمل، جبال القدس، الخليل، ويعد جبل الجرمق أعلى الجبال في فلسطين حيث يبلغ ارتفاعه 1100م ويليه جبل حلحول 1020م، والجبال المشهورة في فلسطين جبل كنعان 841م، جبل الكرمل 550م، وجبل الطور 650م.[2]

1. **منطقة المنخفضات (الأغوار):**

تقع منطقة الغور شرقي فلسطين وتفصل بين فلسطين من جهة، وكل من سوريا وشرقي الأردن من جهة أخرى،[3] وهي تشمل غور الأردن والبحر الميت ووادي عربة.

يبلغ طول المنخفضات من الشمال إلى خليج العقبة حوالي 400كلم كما يبلغ انخفاضه عند البحر الميت 400م تحت سطح البحر.

2. **السهول الداخلية:**

هي السهول المحاذية لسلسلة الجبال من الجهة الشرقية، ويمثل سهل مرج عامر أهمها، فهو يقع بين حيفا والناصرة وجنين له امتداد شرقي، وجنوبي نحو بيسان يعرف باسم وادي عين جالوت، هذا إضافة إلى مجموعة من السهول الداخلية الصغيرة.

3. **المناطق الصحراوية:**

تشمل جنوب فلسطين بدءاً من الخط الواصل بين الخليل وغزة شمالا إلى العقبة جنوبا وتمثل حوالي نصف مساحة فلسطين، ويعتبر بئر السبع المدينة الرئيسية الوحيدة في هذه المنطقة.[4] **(أنظر للخريطة رقم (1): ص 6).**

---

[1] رفيق شاكر التنشة، إسماعيل أحمد ياغي، وآخرون، المرجع السابق، ص 10.

[2] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص 570.

[3] رفيق شاكر التنشة. إسماعيل أحمد ياغي، وآخرون، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] عبد الوهاب الكيالي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الخريطة رقم (1): الحدود الطبيعية لفلسطين.

المصدر: شوقي أبو خليل، أطلس دول العالم الإسلامي، ط2، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، 2003. ص 84.

المطلب الثاني: الثورة العربية واتفاقية سايكس بيكو 1916:

الثورة العربية (1916):

مع بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914م نشطت العديد من الاتصالات، والمعاهدات لترتيبات ما بعد الحرب، وقد عملت بريطانيا لضمان نفوذها في بلاد الشام، والعراق إلى السير في ثلاث اتجاهات كان أولها التفاوض مع الشريف حسين فيما عرف بمراسلات **حسين-مكماهون*** التي تمت في إطار ما كانت تجريه الاستخبارات البريطانية في مكتبي مصر، والهند حول إمكانية قيام ثورة عربية على الأتراك العثمانيين.[1]

كان طبيعيا أن يتخذ العرب لهم هذه الخطة، وذلك ليتخلصوا من الظلم، والاستبداد الذي لقوه من الحكام الأتراك، ولقد بلغت هذه المراسلات ذروتها بوعد بريطاني بمساعدتهم على الاستقلال.[2]

فمن المعروف جيدا أن مكماهون، وفي رسالته بتاريخ 24 أكتوبر 1915م، قد وعد بأن« **بريطانيا العظمى مستعدة لأن تعترف، وتؤيد استقلال العرب في جميع المناطق التي طالب بها شريف مكة** » والتي شملت فلسطين باستثناء بعض الأقسام، واعتقد العرب حينها أن المنطقة التي تعهدت بها بريطانيا بحكومة عربية مستقلة فيها لابد أنها تشمل فلسطين.[3]

بناءاً على هذا العهد الصريح الذي لا شك فيه، والذي يدخل فلسطين في دائرة المملكة العربية المستقلة، وفي الشريف حسين بوعده لبريطانيا، وأشعل ثورة في الحجاز في جوان سنة 1916م، ونجح رجاله في طرد الأتراك من الحجاز بحيث لم يبق لهم سوى حامية شبه معزولة في المدينة المنورة، وبعد ذلك دخلت الثورة العربية في مرحلة جديدة عندما كون الشريف قوة نظامية استعان في تدريبها وقيادتها بضباط وجنود من العرب، واستولى هذا الجيش على العقبة في جويلية

***آرثر هنري مكماهون:** (1862-1920) سياسي وعسكري وبريطاني من أصل ايرلندي. ولد في لندن والتحق بالجيش عام 1883 عمل في أفغانستان وإيران والهند عين معتمدا بريطانيا على مصر سنتي 1915 و1916 كان مندوبا بريطانيا لشؤون الشرق الأوسط في مؤتمر الصلح بباريس 1919. (ينظر: جميل عطية إبراهيم، صلاح عيسى، **صك المؤامرة وعد بلفور**،(د.د.ن)، (د.ب.ن)، (د.س.ن)، ص 17).

[1] أريج أحمد القطط، **فلسطين في مجلة المنار الصادرة في مصر(1898-1940)**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، كلية الآداب، قسم التاريخ، الجامعة الإسلامية ، غزة (فلسطين)، 2015، ص 97.

[2] محمد علي عاوبة، **فلسطين وجاراتها أسباب ونتائج**، لجنة البيان العربي للطبع والنشر، القاهرة، 1954، ص 88.

[3] ديفيد جيلمور، **المطرودون محنة فلسطين 1917-1980**، تر: شاكر إبراهيم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص 55.

سنة 1917م، ومنها انطلق بجانب الحملة البريطانية التي شرعت أواخر سنة 1917م في التقدم من مصر نحو الشام بقيادة **الجنرال اللنبي***، ولم يأتي عام 1918م حتى سقطت دمشق ودخلها **فيصل بن الحسين** الذي استقبل استقبالا حماسيا لكنه لم يلبث أن صدم صدمة كبرى إذ تلقى اللنبي تعليمات من حكومته بوقف التيار العربي الجارف، وإغلاق الطريق أمام فيصل، وأن يضع في اعتباره اتفاقية سايكس بيكو.[1]

اتفاقية سايكس بيكو(1916):

بينما كانت المراسلات جارية بين الشريف حسين، ومكماهون كانت بريطانيا تدير أمر آخر في السر دون علم الطرف العربي حيث كانت مباحثات أخرى تجري بين بريطانيا، وحليفتيها روسيا، وفرنسا من أجل اقتسام المشرق العربي،[2]وخططت مع الصهيونية العالمية لاحتواء فلسطين، وإقامة دولة إسرائيل بها، وفي 4 مارس 1916م توصلت مع حليفتيها إلى اتفاق حول تقسيم هذه الإمبراطورية، وأبرمت الدول الاستعمارية الثلاث معاهدة بطرسبرغ تنظيما لهذا الاتفاق فكانت أملاك الدولة العثمانية في آسيا الصغرى من نصيب روسيا، وكانت البلاد العربية موضوع اتفاق حسين–مكماهون من نصيب بريطانيا وفرنسا، وتنفيذا لمعاهدة بطرسبرغ أبرمت بريطانيا وفرنسا اتفاقية عرفت باتفاقية **سايكس بيكو**** في 16 ماي 1916م[3] نسبة إلى مندوبي بريطانيا وفرنسيا. حددت هذه الاتفاقية لروسيا مناطق ليست بالأهمية لأنها تقع خارج المنطقة العربية[4]في

***الجنرال اللنبي: ادموند اللنبي** (1861–1936) قائد بريطاني اشترك في حرب جنوب افريقية وفي ح.ع.1 قاد الحملة البريطانية(1917–1919) فغزا فلسطين واستولى على القدس، واحتل سورية بعد موقعة المجدل سنة 1918 وبذلك قضى على مقاومة الاتراك، ومنح لقب لورد بعد هذه الانتصارات عين مندوبا ساميا لبريطانيا في مصر والسودان وكانت مهمته القضاء على الثورة الوطنية عام 1919 استقل من منصبه عام 1925.(ينظر: جميل عطية إبراهيم، صلاح عيسى، المرجع السابق، ص 90).

[1] محمود صالح منسي، **الشرق العربي المعاصر**، (د.د.ن)، الإسكندرية، 1990، ص 8.

[2] المرجع نفسه، ص 9.

****سايكس بيكو:** مارك سايكس من مواليد 16 مارس 1879 مستشار سياسي ودبلوماسي وعسكري ورحالة بريطاني وقع على اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 توفي في 16 فيفري 1919. جورج بيكو: من مواليد 21 ديسمبر 1870 هو سياسي ودبلوماسي وقع اتفاقية سايكس بيكو عن الجانب الفرنسي توفي عام 1951. (ينظر: محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص–ص: 92–93).

[3] شفيق الرشيدات، المرجع السابق، ص–ص:61– 62.

[4] كامل محمود خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني 1922–1939**، ط2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1982، ص 48.

المقابل يقام اتحاد من الدول العربية تحت رئاسة رئيس عربي من داخلية الشام حتى الموصل (المنطقة أ) وداخلية العراق(المنطقة ب) على أن تكون لفرنسا في المنطقة الأولى كل من حمص، حماه، حلب ولونت هذه المناطق على خارطة الاتفاق باللون الأزرق أما لبريطانيا في المنطقة الثانية جنوبي بغداد ولونت هذه المناطق باللون الأحمر، على أن تكون لفرنسا في المنطقة الأولى ولبريطانيا في المنطقة الثانية حق الأولوية في المشروعات، والقروض(سيطرة أجنبية غير مباشرة)، كما نص الاتفاق على إنشاء إدارة دولية في فلسطين وقد لونت باللون البني.[1]

لم تبق اتفاقية سايكس بيكو سرية لفترة طويلة حيث حصل أن وقعت صورة من نصوص هذه الاتفاقية في أيدي القوات الألمانية بعد قيام الثورة الروسية، وكشف الشيوعيين الوثائق، والمعاهدات السرية وسارع الألمان إلى تسليم صورة من هذه الوثيقة إلى الحكومة العثمانية،[2]وأيضا فقد استطاعت الصحف المصرية أن تكشف هذه الاتفاقية، وأعلنتها حيث كانت طعنة للشريف حسين وللعرب فهي مناقضة لاتفاقه مع بريطانيا، فعندما علم الشريف حسين بأمر الاتفاقية كانت الثورة قد بدأت فأرسلت بريطانيا تطمئن الشريف حسين، وتنفي كلام الصحف المصرية غير أن الشريف حسين لم يكن يصدق هذا الكلام لأنه كان قد بدأ الثورة ضد الأتراك ولا مجال للتراجع عن الثورة.[3] **(أنظر للخريطة رقم(2): ص 10).**

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي، **تاريخ العالم العربي المعاصر** ، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص-ص: 12- 13.

[2] أحمد محمود علو السامرائي، **"تطورات القضية الفلسطينية ما بين 1914-1939"**، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية**، مج20، العدد11، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 2013، ص 705.

[3] طارق سويدان، المرجع السابق، ص 222.

الخريطة رقم(2): خريطة تبين مناطق النفوذ التي حددتها اتفاقية سايكس–بيكو.

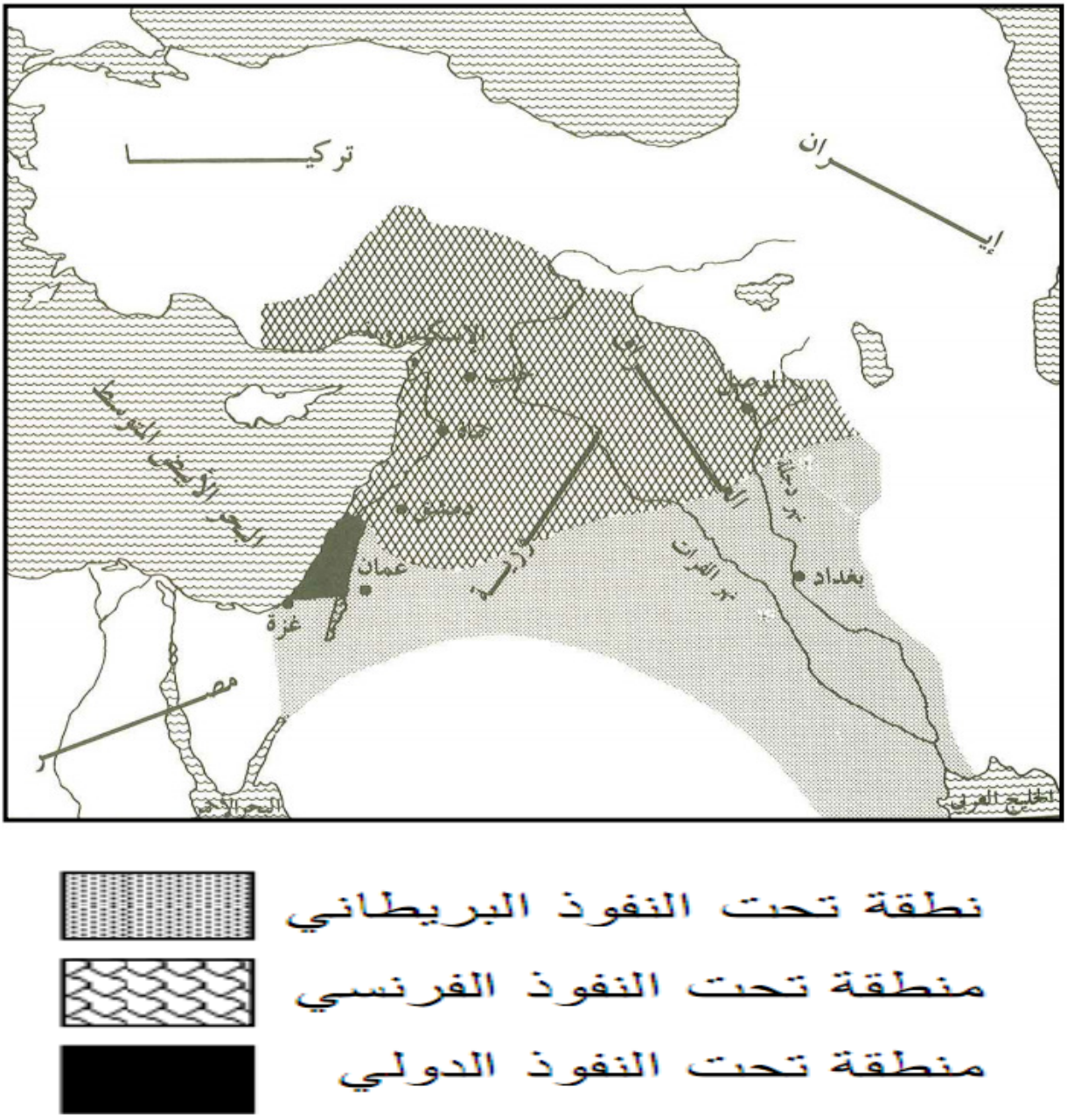

المصدر: جميل عطية إبراهيم، عيسى صلاح، المرجع السابق، ص 33.

المطلب الثالث: وعد بلفور(1917):

مما لا شك فيه أن إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين كانت مؤامرة غربية لها جذورها الاستعمارية قبل دعوة **تيودور هرتزل*** لإقامة دولة لليهود، ويمكن رصد مقدمات هذه المؤامرة بشكل واضح سنة 1799،[1] عندما دعا **نابليون بونابرت**** اليهود في العالم للاستيطان في فرنسا، وكان يقصد من وراء ذلك أن يكسب الدعم اليهودي في احتلال المشرق العربي واعدا إياهم بمنحهم فلسطين، وذلك قبل وعد بلفور.

لم يكن لنداء نابليون أي أثر مباشر بسبب فشله في دخول عكا، وتراجعه ثم الانسحاب من مصر، لكن نداءه كان قد نجح نظريا في إرساء القواعد الرئيسية للمشاريع الصهيونية القادمة، وترسيخ فكرة ضرورة التحالف مع دولة أوروبية كبرى.[2]

من هنا بدأت الخطوات العملية، وذلك عبر نسج علاقات يهودية مع القادة السياسيين البريطانيين، وعقد تحالفات لتمرير المشاريع البريطانية اليهودية المشتركة في المنطقة لذا استغل حاييم وايزمان هذه الظروف فبدأ نشاطه في بريطانيا بالسعي وراء الشخصيات البريطانية ذات النفوذ، والتي كان يرى انه سوف يجد فيها العون لإقامة دولة يهودية في فلسطين، وبهذا قام

***تيودور هرتزل:** يعتبر هرتزل المؤسس الحقيقي للصهيونية واليه يعود الفضل في إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية، ولد هرتزل في مدينة بوداست بالمجر عام 1865 وتلقى تعليمه هناك، وفي عام 1878 التحق هرتزل بجامعة فينا (1878-1884) و تخرج منها بدرجة دكتوراه في الحقوق.....كانت إقامة هرتزل في باريس فرصة مناسبة له للتعرف على شتى جوانب المسألة اليهودية مما دفع بهرتزل في منتصف عام 1895 إلى تزعم الدعوة الصهيونية السياسية الحديثة. (ينظر: أمين عبد الله محمود، **"مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى"**، **عالم المعرفة**، العدد 74، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984، ص- ص: 105- 106.

[1] محمد العباسي، **ياسر عرفات تاجر الشنطة الفلسطينية بين النضال والاحتيال**، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1991، ص 13.

****نابليون بونابرت:**(1769-1891) هو قائد عسكري فرنسي توج نفسه إمبراطورا لفرنسا و قد مثل أشهر عبقرية عسكرية في زمنه و قد كون إمبراطورية ضمت معظم غربي أوربا ووسطها ولد نابليون في جزيرة كورسيكا في البحر الأبيض المتوسط، دخل عام 1779 وهو في التاسع من عمره مدرسة فرنسية عسكرية، في عام 1791 أصبح ملازم أول ثم إلى نقيب في عام 1792، توفي في 5 ماي 1821 نتيجة إصابته بالسرطان. (ينظر: أحمد مهدي الشويخات، **الموسوعة العربية العالمية**، مؤسسة سلطان بن عبد العزيز، السعودية، 2004، ص 20).

[2] نخبة من المتخصصين، **فلسطين والقضية الفلسطينية**، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، فلسطين، 2009، ص- ص: 180-181.

وايزمان بالتعرف على **هربت صموئيل** الذي كان آنذاك أحد أعضاء الحكومة البريطانية كذلك تعرف على **لويد جورج**(رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الوقت) من خلال تقديم له المساعدات في إنتاج مادة الأسيتون أثناء توليه رئاسة لجنة التموين، الأمر الذي أدى بإسراع المسؤولين البريطانيين بإقامة علاقات، واتصالات معه[1]، فكان لبريطانيا حينئذ الدور الرئيسي، والحاسم في التمهيد للمشروع الصهيوني في فلسطين باعتبارها الدولة الاستعمارية الأولى حينذاك بحيث استند التحالف البريطاني الصهيوني على أسس وأحداث كان أولها اتفاقية سايكس بيكو لاقتسام البلاد العربية، وجعل فلسطين منطقة دولية تمهيدا لجعلها وطن قومي لليهود.

تابعت بريطانيا دورها في خدمة المشروع الصهيوني، وذلك عبر ترتيب لقاءات بين وزير الخارجية البريطاني **آرثر بلفور**، والقاضي الأمريكي الصهيوني **براندیس** صديق الرئيس الأمريكي **ولسون**، ومستشاره لحثه على إقناع ولسون بالوقوف إلى جانب المشروع الصهيوني لينتهي ذلك بالاتفاق على إصدار وعد بلفور، وفي أكتوبر صرح **الكولونيل هاوس**، نيابة عن ولسن إلى الحكومة البريطانية يعلن فيها تأييد الحكومة الأمريكية لمشروع توطين اليهود في فلسطين.[2]

في اليوم الثاني من نوفمبر 1917م تم إصدار وعد بلفور بصيغة رسالة قدمتها الحكومة البريطانية عبر وزير خارجيتها إلى **اللورد روتشيلد**.[3] **(ينظر للملحق رقم (1) : ص 100).**

***حاييم وايزمان:** ولد في بلدة موتول في ولاية بنسك إحدى ولايات روسيا سنة 1974 كان والده من وجهاء موتول المتدينين و كان يعمل تاجرا للأخشاب بدا وايزمن حياته الدراسية في معبد البلدة حيث درس مبادئ الدين و التاريخ اليهودي و اللغة الروسية ثم أرسله أبوه إلى بنسك لتلقي تعليمه العالي هناك أصبح متخصصا في الكيمياء، وأكمل دراسته في مدينة ألمانية تسمى "البوليتكينكوم" حصل منها عام 1899 على درجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف و في عام 1901 اختارته جامعة جنيف للعمل بها محاضرا مساعدا و في عام 1904 أصبح أستاذ بجامعة منشستر في بريطانيا و بدأت اهتمامات وايزمان السياسية أينما بدا بزوغ نجمه يظهر عند انعقاد المؤتمر الصهيوني أين تم اختياره عضو في الحركة الصهيونية بحيث لعب الدور المهم في استصدار وعد بلفور عام 1917، وأصبح رئيسا للمنظمة الصهيونية العالمية عام 1920 واختير في عام 1948 رئيسا للمجلس الرئاسي وفي عام 1949 ألف كتابه"التجربة والخطأ" و توفي بعدها عام 1952 (ينظر: كمال إيهاب، **60 عاما من الصراع العربي الإسرائيلي**، هيئة النيل العربية للنشر، مصر، 2008، ص، ص: 23، 25).

[1] هشام سوادي هشام، **تاريخ العرب الحديث 1516-1918 من الفتح العثماني إلي نهاية الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر، الأردن، 2010، ص 317.

[2] محمد علي الروسان، **التحالف البريطاني الصهيوني الطريق إلى اغتصاب فلسطين**، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، (د.س.ن)، ص 6.

[3] أحمد محمود علو السامرائي، المرجع السابق، ص 706.

الملاحظ على وعد بلفور أنه أضر بحقوق سكان فلسطين الذي اعترف به الحلفاء في بياناتهم المتعددة التي أكدوا فيها حق الشعوب الغير خاضعة للحكم العثماني في التحرر، والتمتع بحكومات وطنية، ومنه كان هذا الوعد من لا يملك لمن لا يستحق دون علم صاحب الحق.[1]

كان وعد بلفور صدمة للشريف حسين، ولكن الانجليز حاولوا طمأنته بأنه لن يسمح بإسكان اليهود بفلسطين إلا بالقدر الذي يتفق مع حرية العرب السياسية والاقتصادية، وصدق الشريف مقولة بريطانيا التي لا يمكن أن تخلف من عهودها !!، [2]ومما زاد من طمأنة العرب تصريح الرئيس الأمريكي ويلسون الصادر في 4 جويلية 1918م الذي نادى بضرورة تقرير المصير بحسب أهواء شعوبها. ثم أصدرت بريطانيا، وفرنسا تصريحا وزعته على البلاد العربية عرف بتصريح البريطاني العربي في 7 نوفمبر 1918م، وذكرت فيه أن أهداف بريطانيا وفرنسا من الحرب هي مساعدة الشعوب العربية للتحرر من الأتراك.

انتهت الحرب العالمية الأولى، وأعلنت الهدنة بين الدول المتحاربة بتاريخ 11 نوفمبر 1918م وانتصرت دول الحلف الثلاثي على دول الوفاق الثلاثي وقررت كل الدول الاشتراك في مؤتمر الصلح في باريس 1919م، ولكن الانجليز منعوا الوفد الفلسطيني من الذهاب إلى المؤتمر في حين سمح لليهود بالاشتراك فيه. مثل الحجاز والعرب الأمير فيصل نائبا عن والده الشريف حسين،[3]وفق ذلك بدأت بريطانيا ببذل جهودها بالعمل وسط النخب العربية، والفلسطينية لخلق تقاربات عربية صهيونية كانت بدايتها بترتيب لقاء مع الأمير فيصل في العقبة عرض فيه وايزمان التعاون العربي اليهودي بحجة وجود مصالح مشتركة بينهما، وبدوره تابع لورنس بالنظر للعلاقة التي تربطه بفيصل إذ نجح بعقد أكثر من لقاء بينهما انتهت باتفاق فيصل–وايزمان في جانفي. لبناء تعاون عربي صهيوني[4] يقضي بتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتمكينهم من

---

[1] سلمان أبو ستة، **نكبة فلسطين.....متى يمكن أن تزول**، **مجلة العربي**، العدد498، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 2000م، ص 100.

[2] جمال عبد الهادي محمد مسعود، **الطريق إلى بيت المقدس القضية الفلسطينية**، ج2، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، (د.س.ن)، ص 50.

[3] تيسير جبارة، **تاريخ فلسطين**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 99.

[4] محمد علي الروسان، المرجع السابق، ص 7.

اقتناء الأراضي بها غير أن موافقة الأمير كانت مشروطة بتنفيذ بريطانيا العظمى بوعودها للعرب.[1]

أهم الشخصيات الإسرائيلية الداعية لإنشاء وطن قومي لليهود

ثيودور هرتزل: مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية وأول رئيس لها

حاييم وايزمان

رئيس المنظمة الصهيونية العالمية

1920–1931 و 1935–1946

وأول رئيس للكيان الصهيوني

المصدر: محسن محمد صالح، فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، (د.س.ن)، 116.

[1] أحمد محمود علو السامرائي، المرجع السابق، ص 707.

المبحث الثاني الانتداب البريطاني على فلسطين

المطلب الأول الهجرة اليهودية ورد الفعل الفلسطيني:

في الوقت التي أصدرت فيه بريطانيا وعد بلفور 1917م كانت قواتها تتجه نحو فلسطين بقيادة الجنرال اللينبي، إذ احتلت القوات البريطانية غزة، ويافا في 7 نوفمبر 1917م، واحتلوا القدس في 9 ديسمبر 1917م، وفي سبتمبر1918م احتل البريطانيون شمال فلسطين، ومنذ ذلك الوقت فتحت بريطانيا مشروع التهويد المنظم لأرض فلسطين خصوصا وأنها وفرت لنفسها غطاءا دوليا، وذلك باستصدار قرار عصبة الأمم 1922/07/24م القاضي بمنح بريطانيا حق الانتداب على فلسطين، وبذلك تم تضمين وعد بلفور في صك الانتداب،[1] وقد اعتبر اليهود آنذاك أنهم حصلوا على اعتراف عالمي بإقامة وطن قوي في فلسطين لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هو هل صك الانتداب هذا أداة قانونية فعلا؟ وهل يصلح كحل أساسي للصراعات والنزاعات؟

سوف نحاول من خلال هذه النقطة الوقوف على أهم المغالطات القانونية التي حملها صك الانتداب، فالملاحظ على صك الانتداب:

- أنه لا يستند إلى أي قانون دولي باستثناء استناده للمادة(22) من ميثاق عصبة الأمم. لكن إذا اعتبرناه نصا قانونيا فإنه لا علاقة له فيما بعد من موافقة الحلفاء على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة البريطانية في اليوم الثاني من شهر نوفمبر 1917م، أي أن صك الانتداب يستند قانونيا في وضع فلسطين تحت الانتداب فقط، ولكن ليس هناك نص ولا إستناد قانوني فيما يتعلق بتنفيذ تصريح بلفور.[2]
- أنه فتح أفاق جديدة أمام الهجرة اليهودية.إذ نص في مادته السادسة: **"أن الإدارة البريطانية سوف تلتزم بتسهيل الهجرة اليهودية بشروط مناسبة، وسوف تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية استيطان اليهود في الأراضي بما في ذلك الأراضي الحكومية والخالية وغير اللازمة لاستخدام العام"**، كما نصت المادة السابعة منه ضرورة تسهيل منح المهاجرين اليهود الجنسية

---

[1] محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، ص 41.

[2] بشير شريف يوسف، **فلسطين بين القانون الدولي والاتفاقيات الدولية**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2011، ص 22.

الفلسطينية، وبذلك أخذت الهجرة طابعا شبه رسميا أو مرخصا، إضافة إلى كل ذلك فقد نفذت توصيات اللجنة الأمريكية التي وصلت إلى فلسطين في 10 من جوان عام 1919م بعد أن قدمت تقريرها في 28 جوان 1919 داعية اليهود إلى العودة، والاستيطان في فلسطين.[1]

- أنه لا يستند إلى جميع ما جاء في المادة (22) ولكن الصك أخذ فقرة واحدة من المادة مهملا بذلك باقي الفقرات فمثلا الفقرة الثالثة من نفس المادة (22) تنص على أن: **"بعض الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية قد وصلت إلى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتا بكيانها كأمم مستقلة خاضعة لقبول الإرشاد الإداري، والمساعدة من قبل الدولة المنتدبة إلى ذلك الوقت الذي تصبح فيه هذه الشعوب قادرة على النهوض وحدها، ويجب أن تكون لرغبات هذه الشعوب المقام الأول في اختيار الدولة المنتدبة".**[2]
- وتبرز المادة الخامسة من ذات الوثيقة، الشخصية الدولية لفلسطين ووحدة إقليمها بالنص على أن: **"تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزئ من أراضي فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية، وعدم تأجيره إلى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى"** والملاحظ على هذه المادة أنها تتناقض مع ما تدعو إليه الحكومة المنتدبة من التنازل عن الأراضي الفلسطينية وتأجير أراضي أخرى، وكل هذا لصالح إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين.[3]

لم تتوانى بريطانيا في خلق الظروف التي كان يتطلبها الاستعمار الصهيوني فقد عينت، وبضغط من الحركة الصهيونية **هربرت صموئيل*** كأول مندوب سامي لها في فلسطين، كما أنها اعترفت بالمنظمة الصهيونية العالمية (الوكالة اليهودية) التي تمثل اليهود، وقد فتحت أبواب الهجرة الصهيونية إلى فلسطين التي تعد من المرتكزات التي استندت إليها الحركة الصهيونية وبريطانيا

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.س.ن)، ص 346.

[2] بشير شريف يوسف، المرجع السابق، ص- ص:23- 24..

[3] عبد العزيز محمد سرحان، **الدولة الفلسطينية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص 35.

***هربرت صموئيل:** (1870-1963) سياسي بريطاني يهودي ولد في مدينة ليفربول انتخب عضوا في مجلس العموم عن المحافظين عام 1902، تولى الوزارة لأول مرة في عام 1909، عين رئيسا اللجنة المالية خلال الحرب العالمية الأولى كان مندوبا سياسيا لبريطانيا في فلسطين بين عامي 1920 و1925. (ينظر: جميل عطية إبراهيم، صلاح عيسى، المرجع السابق، ص 50).

والولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد، فهما تدركان تمام أن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يعتمد في المقام الأول على ما يمكن تهجيره من اليهود إلى فلسطين.[1]

لقد تعرضت الأراضي الفلسطينية لموجات متعاقبة من الهجرة اليهودية، حيث أن كل موجة منها عقبت حدث من الأحداث الدولية والمحلية أو نتيجة خطة صهيونية:

- **الهجرة الأولى(1882-1903):** وكان ذلك في أعقاب التطورات التي شهدتها روسيا القيصرية، وعمليات اضطهادهم وكان أعضاء هذه الدفعة من جماعة منظمة بيلو Billu الطلابية اليهودية الاستيطانية التي تأسست عام 1882م في روسيا وأدت دورا كبيرا في عمليات الاستيطان الصهيوني الأولى، وحث اليهود على العودة إلى فلسطين وطنهم المقدس وفق مزاعمهم، واستمرت الهجرة على هذا النحو حيث بلغ مجموع المهاجرين فيها نحو ألفين وخمسمائة يهودي جلهم من روسيا، وبولندا وقد انشأ آنذاك نحو عشرة مستوطنات جديدة لإيواء القادمين.[2]
- **الهجرة الثانية(1904-1918):** وقد حدثت بعد قيام المنظمة الصهيونية وإشرافها على الهجرة، والاستيطان في فلسطين، وبلغ عدد المهاجرين فيها نحو أربعين ألفا جاء معظمهم من روسيا، ورومانيا وكانوا أساسا من الشبان المفلسين المغامرين الذين جندتهم الصهيونية، والأجهزة الاستعمارية.[3]

ونظرا لظروف الحرب العالمية الأولى توقفت الهجرة ثم استأنفت نشاطها عام1918 على إثر دخول القوات البريطانية الأراضي الفلسطينية وإخضاعها للحكم العسكري، ومع إعلان صك الانتداب البريطاني على فلسطين أخذت الهجرة طابعا رسميا منتظما، ومرخصا الأمر الذي فتح أفاقا جديدة أمام الهجرة فقد أصدرت الإدارة المدنية البريطانية في فلسطين التي شكل غالبية أعضائها من اليهود، قانون الهجرة في 26 أوت 1920 الذي منح حق الهجرة إلى فلسطين. مثَّل

---

[1] فايز صايغ، **الاستعمار الصهيوني في فلسطين**، السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية، القاهرة، (د.س.ن)، ص 21.

[2] وليد عبدو محمد، عبير وفيق شفيق، **"موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين حتى عام 1948"**، **مجلة مداد الآداب**، العدد 6، (د.د.ن)، جامعة بغداد (د.س.ن)، ص- ص: 527- 528.

[3] هيثم الكيلاني، **الإرهاب يؤسس نموذج إسرائيل**، دار الشروق، القاهرة، 1997، ص 147.

هذا القانون إسهاما من الإدارة البريطانية لإنجاح المشروع الصهيوني، وإدخال ستة عشر ألف وخمسمائة يهودي سنويا إلى فلسطين، في الوقت الذي فرضت فيه الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوربية الأخرى قيودا على هجرة اليهود إليها بهدف دفعهم للهجرة إلى فلسطين.[1]

بناءً على تلك الخطوات والإجراءات التي سوغت الترخيص، بدأت فعليا الموجة الثالثة من الهجرة اليهودية.

- **الهجرة الثالثة(1919-1923):** وقد بلغ عدد المهاجرين فيها حوالي 35 ألف نسمة، أي بمعدل ثمانية آلاف مهاجر سنويا، جاؤوا في معظمهم من روسيا، ورومانيا وبولونيا إضافة إلى أعداد صغيرة من لتوانيا، وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.
- **الهجرة الرابعة(1924-1932):** وقد جاء إلى فلسطين في هذه الموجة 89 ألف مهاجر يهودي معظمهم من أبناء الطبقة الوسطى، وأكثر من نصفهم من بولونيا.
- **الهجرة الخامسة(1933-1939):** وقد مثلت ذروة الهجرة والاستيطان اليهودي إذ كان معظمهم من أقطار وسط أوربا التي تأثرت بوصول النازية إلى الحكم فهاجر منها وحدها خلال هذه الفترة نحو45 ألف مهاجر.[2]
- **الهجرة السادسة(1939-1948):** ومثلت استمرارا لأشكال الهجرة المباشرة عن طريق البحر إلى فلسطين أو من خلال إحدى البلدان المحايدة لاسيما تركيا، ومنطقة البلقان وقبرص، ومن ثم الحصول على جوازات الدخول، والانتقال إلى فلسطين برا أو بحرا فضلا عن ما وصل إلى شواطئ فلسطين من مراكب الهجرة التي سميت آنذاك بغير المرخصة أو السرية البالغ عددها 21 مركبا نقلت نحو خمسة عشر ألف مهاجر يهوديا.[3]

هكذا دخل فلسطين بين عامين 1940-1948 نحو 120 ألف مهاجر يهودي، ومع انتهاء فترة الانتداب البريطاني كان عدد اليهود قد وصل إلى 625 ألف نسمة أو ما يعادل ثلث سكان

---

[1] وليد محمد عبدو، عبير وفيق شفيق، المرجع السابق، ص، ص: 530، 532.

[2] هيثم الكيلاني، المرجع السابق، ص 147.

[3] وليد عبدو محمد، عبير وفيق شفيق، المرجع نفسه، ص 543.

البلاد، وكانت الغالبية الساحقة من المهاجرين الذين دخلوا فلسطين في فترة الانتداب البريطاني من يهود شرقي أوربا.[1]

ردود الفعل الفلسطينية على الهجرة :

بدأ التحرك الفلسطيني يسجل نضاله الوطني ضد موجات الهجرة، ومشاريع الاستيطان الصهيوني قبل أن يجتمع المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بال بسويسرا 1897[2] حيث راحت ردود الأفعال العربية تظهر تدريجيا تحذر من مخاطر هذه الهجرة، وتدعو إلى وقفها فقد طالبت مجلة الجوانب في عددها 356 لعام 1865 الحكومة التركية بالنظر فيما يجري في فلسطين لأن اليهود سوف يطرودون،[3]وعلى العموم فقد تمتع اليهود في فلسطين إبان الحكم العثماني بقسط كاف من الحرية نظرا لعدم وفاء الحكام الأتراك بتعهداتهم وبالتالي عزفهم عن تطبيق القوانين العثمانية بهذا الشأن.[4]

ومنه نستنتج أن خطر الهجرة اليهودية قد استأثر باهتمام، ومعارضة واسعة في أوساط عدد كبير من السياسيين، والمثقفين العرب داخل فلسطين وخارجها.[5] لكن الحال تغير بعد الحرب العالمية الأولى، وصدور وعد بلفور البريطاني 1917 حيث دخلت القضية الفلسطينية مرحلة خطيرة، وأصبحت بريطانيا هي التي تعمل رسميا لإقامة دولة يهودية في فلسطين مع فتح أبوابها لليهود، وهنا أخذ الشك يتسرب إلى نفوس الفلسطينيين بمخاطر الهجرة، والاستيطان الصهيوني في فلسطين،[6] ولأن الأمور سارت على هذا النحو فقد أخذت تتوضع معالم نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الهجرة، والاستيطان الصهيوني حيث تبلور ذلك في بداية الأمر بمقاومة الاحتلال بالطرق التي تتوفر لديهم من ذلك تأسيس المجالس والجمعيات، والنوادي التي تتحدث باسمهم مثل الجمعيات الإسلامية المسيحية التي قادت الحركة الوطنية الفلسطينية، وأيضا المؤتمر

---

[1] هيثم الكيلاني، المرجع السابق، ص- ص: 147- 148.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، **الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983، ص 74.

[3] عبد الهادي النشاش، **الانتفاضة الفلسطينية الكبرى**، دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1994، ص 32.

[4] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع نفسه، ص 75.

[5] عبد الهادي النشاش، المرجع نفسه، ص 33.

[6] رفيق شاكر التنشة، إسماعيل أحمد ياغي، وآخرون، **تاريخ فلسطين وجغرافيتها**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991، ص 58.

العربي الفلسطيني الأول الذي تأسس من27 جانفي الى10 فيفري 1919 الذي عقد في القدس.[1] حيث برز في قيادة الحركة الوطنية رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني موسى كاظم الحسيني الذي استمر في الزعامة الرسمية للحركة الوطنية حتى وفاته في مارس 1934م ليخلفه بعد ذلك الحاج أمين الحسيني الذي أصبح مفتي القدس سنة 1921م.[2]

في الوقت الذي كان الحراك السياسي العربي العام، والفلسطيني الخاص يشهد نموا ملحوظا كانت جماهير الشعب العربي تغلي نقمة على السلطات البريطانية، والمنظمة الصهيونية ضد سياسة الهجرة، واستملاك الأراضي الأمر الذي أدى إلى انفجار عدة ثورات وانتفاضات مثل ثورة(1920، 1921، 1929، 1933) والثورة العربية الكبرى(1936-1939).

1. ثورة القدس1920:

قامت مظاهرات عنيفة، وحدثت اشتباكات بين العرب واليهود في مدينة القدس في موسم النبي موسى،[3]وكان نتيجة هذه الاشتباكات استشهاد أربعة من العرب وجرح 24 آخرين، فيما قتل خمسة من اليهود، وجرح أكثر من مائتين.[4] اتخذت خلالها السلطات العسكرية الانجليزية أحكاما عرفية في القدس حيث حكمت المحكمة الانجليزية على **فلاديمير جابوتنسكي Vladimir Jabotinsky** الذي قاد مجموعة من المسيحيين اليهود سميت الهاغاناة* بالسجن لمدة خمسة عشر عاما وحكم على تسعة عشر مستوطنا يهوديا آخرين بثلاث سنوات لكل منهم فيما قضت بسجن اثنين من الخطباء العرب لمدة خمسة عشر عاما هما أمين الحسيني وعارف العارف اللذان

---

[1] نعمان عبد الهادي فيصل، **الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة(فلسطين)، 2012، ص-ص: 39، 40.

[2] محسن محمد صالح، **مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص-ص: 21، 22.

[3] نعمان عبد الهادي فيصل، المرجع نفسه، ص 43.

[4] محسن محمد صالح، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

***الهاغاناة:** هي المنظمة العسكرية الارهابية الصهيونية الأم. تأسست عام 1920 في القدس وقادت العمل الإرهابي من 1920-1948 وقد كان تشكيلها على يد جابوتنسكي وروتنبرغ وذلك بعد حوادث الصدام بين العرب و اليهود عام 1920. (ينظر: نخبة من المتخصصين، المرجع السابق، ص 228.)

غادرا البلاد سرا للإفلات من الحكم.[1] فكانت هذه المظاهرة الحلقة الأولى من سلسلة الاضطرابات التي عبر فيها العرب عن سخطهم على السياسة البريطانية، والصهيونية فقد تمحورت مطالب العرب في :

- ✓ إلغاء وعد بلفور.
- ✓ رفض الانتداب البريطاني على فلسطين.
- ✓ الوحدة العربية والاستقلال ورفض الهجرة اليهودية.[2]

2. ثورة يافا1921:

يبدو أن الظروف السياسية التي تزامنت وقدوم المندوب السامي البريطاني هربت صموئيل كانت لغير صالح الحركة الوطنية الفلسطينية، ولقد أكد على ذلك المندوب نفسه حيث قال أنه جاء لتطبيق السياسة البريطانية الرسمية القاضية بتشجيع الهجرة التدريجية إلى فلسطين [3] الأمر الذي أدى إلى تزايد حدة المقاومة في القدس خاصة، وفلسطين عامة في أوائل سنة 1921م نتيجة التسهيلات المقدمة من سلطات الاحتلال البريطاني للهجرة الصهيونية.[4] ففي ماي 1921م وقعت صدامات دموية بين العرب، واليهود يافا تميز عن سابقتها بالاتساع والشمول إذ هاجم العرب خمس مستعمرات زراعية.[5]

في تقرير لجنة هيكرافت* في أكتوبر 1921م، قدرت اللجنة الخسائر ب95 قتيلا منهم 47 من اليهود، و48 فلسطيني و220 جريحا منهم 146 من اليهود و75 فلسطيني، وقد ذكر تقرير اللجنة أن الأسباب الحقيقية لثورة 1921 هو شعور الفلسطينيين بالخطر على وجودهم وحقوقهم

---

[1] صالح علي الشورة، **مدينة القدس تحت الاحتلال والانتداب البريطاني 1917-1948**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 144.

[2] أحمد محمود علو السامرائي، المرجع السابق، ص 711.

[3] إسلام يونس جودت مقدادي، **العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936-1948**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية، بغزة (فلسطين)، 2009، ص 5.

[4] صالح علي الشورة، المرجع نفسه، ص 147.

[5] **تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية سنة 1947الى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين**، تر: حسين، فاضل، دار المعلمين العالية، بغداد، 1956، ص 8.

ولقد حاولت الحكومة البريطانية تهدئة الأوضاع في الوسط الفلسطيني فقامت بإصدار الكتاب الأبيض 1922 من طرف وزير مستعمراتها وينستون تشرشل.[1]

3. ثورة البراق 1929:

عقب هذا العنف الذي شهدته فترة 1920-1926م ساد هدوء نسبي في فلسطين حيث لم تظهر خلالها نشاطات ثورية، ولعل وراء هذا الركود أسباب من بينها بطء وقت إنتاب الهجرة اليهودية.[2] لكن ومع حلول منتصف عام 1928م ازدادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين حتى فاق عدد من دخل البلاد منهم رسميا حتى بداية 1929م ما يزيد عن مائة ألف مهاجر.[3]

إزاء محاولات الصهيونيين الرامية إلى إقامة الوطن القومي لليهودي في فلسطين ومطالبهم بضرورة الاستيلاء على **حائط البراق*** فقد زادت نقمة العرب على الصهاينة الأمر الذي عجل باندلاع ثورة 1929م، التي سميت بهبة البراق، دفاعا عن المقدسات الدينية، ولقد عمت تلك الأحداث معظم مدن فلسطين بين 23 و29 أوت 1929م، وهنا وقع أول صدام دموي مسلح بين العرب الصهاينة المهاجرين، وفتح الصهاينة ومنهم الجنود الانجليز نيران بنادقهم ضد الفلسطينيين، وكان عدد قتلى اليهود 133 بينما خسارة الفلسطينيين 116 شهيدا وقد أدت الأحداث

***لجنة هيكرافت:** برئاسة توماس هيكرافت قاضي فلسطين، بدأت اللجنة عملها أواخر أكتوبر 1921.(ينظر:
Howar Sechar, A History of Israel from zionism to the present, Second editoin, New York Alfred press, p 125).

[1] شفيق الرشيدات، المرجع السابق، ص 168.

[2] عبد الله عبد المحسن السلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 78.

[3] عبد الهادي النشاش، المرجع السابق، ص 37.

***حائط البراق:** وهو الحائط الذي يقع في الجزء الجنوبي الغربي من جدار المسجد الأقصى المبارك، ويطلق عليه اليهود« حائط المبكى » حيث زعموا انه الجزء المتبقي من الهيكل المزعوم، وتأخذ طقوسهم وصلواتهم عنده طابع العويل و النواح على الأمجاد الموعودة، وحائط البراق يبلغ طوله حوالي 50 مترا وارتفاعه حوالي 20مترا، ويعد من الأملاك الإسلامية والثابت انه حتى القرن السادس عشر لم يكن أي ارتباط لليهود بذلك الحائط.....الخ. (ينظر: عيسى القدومي، **مصطلحات يهودية**، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية،(د.ب.ن)، (د.س.ن). ص 21).

إلى قيام مظاهرات في معظم البلدان العربية والإسلامية تأييدا لنضال الفلسطينيين من أجل تقرير المصير.[1]

4. انتفاضة 1933:

شهدت فترة 1933 اتساع الهجرة اليهودية أكثر من ذي قبل نتيجة صعود النازية وما رافقها من اضطهاد لليهود في ألمانيا، وغيرها واستغلال المنظمة الصهيونية ذلك لزيادة الهجرة إلى فلسطين وتوطيد فكرة الوطن القومي اليهودي،[2] ولهذا بات الوضع ينذر بالانفجار فأقرت اللجنة التنفيذية العربية تحت ضغط الجماهير في اجتماع عقدته بالقدس في 25 سبتمبر 1933م القيام بمظاهرات في كل أنحاء البلاد وتظاهر خمسة آلاف عربي في القدس يوم 13 أكتوبر 1933، واصطدمت الشرطة بالمتظاهرين وسقط 35 جريحا منهم خمسة من أفراد الشرطة، ونظمت مظاهرات أخرى في يافا يوم 27 أكتوبر 1933 كان على رأسها رئيس اللجنة التنفيذية، وطالب المتظاهرون بوقف الهجرة ووقف بيع الأراضي لكن سرعان ما فتحت الشرطة وحرس الحدود النار عليهم مما دفع هؤلاء لمهاجمتهم وتمخضت عن تلك الصدامات مقتل أفراد الشرطة، وجرح 12 آخرين في حين استشهد 12 عربيا وأصيب 78 بجراح، والقي القبض على عشرات المتظاهرين.[3]

5. الثورة العربية الكبرى1936-1939:

استمرت البلاد في اضطرابها بعدما أصبح واضحا أنه لن يكون من موافقة على المطالب العربية لذا أنشأ المفتي الحاج أمين الحسيني مع مجموعة من وجهاء فلسطين الهيئة العربية العليا في 25 أفريل 1935م حيث طلبت هذه الأخيرة، وبعد فترة قصيرة من تشكيلها تنظيم إضراب وطني شامل دام سبعة أشهر تخللته مجابهات دموية بين العرب والجيش البريطاني سقط على أثرها آلاف القتلى العرب [4] تظهر بوادره في:

- ✓ منع الهجرة اليهودية منعا باتا.

---

[1] نعمان عبد الهادي فيصل، المرجع السابق، ص 50.

[2] محمد عبد الرحمن حسن، **العرب واليهود في الماضي والحاضر والمستقبل**، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.س.ن)، ص 191.

[3] عبد الهادي النشاش، المرجع السابق، ص 39.

[4] ميخائيل بالومبو، **كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948**، دار الحمراء للطباعة والنشر، بيروت، 1990، ص 33.

- ✓ منع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود.
- ✓ إنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي.

الأمر الذي يمهد الطريق لقيام الثورة العربية الفلسطينية الكبرى 1936م، وفي ماي 1936م اتخذ التنظيم السري قرار إعلان الثورة في 7 من ماي بقيادة عبد القادر الحسيني وبدأت الثورة المسلحة ضد ثكنة بريطانيا ومركز الردار، استمرت العمليات العسكرية ضد القوات البريطانية إلى أن شملت جميع أنحاء فلسطين إلا أن بريطانيا لم تتراجع عن سياستها فكانت تكرر الإنذارات للعرب، وتهديدهم بقمع الثورة بالعنف، والقسوة.[1]

لم تتوقف المرحلة الأولى من الثورة إلا في 1936/10/12م، وذلك بناءاً على طلب ملوك وأمراء العرب تهيئة لقدوم لجنة تحقيق ملكية بريطانية.[2]

[1] إبراهيم أبو شقرا، **مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني وثورة 1936-1939**، دار النمير للطباعة والنشر، دمشق، 1999. ص 22.

[2] محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، المرجع السابق، ص 52.

المطلب الثاني: مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل1937 وانعكاساته:

يمكن القول أن ثورة 1936م أعطت طابعا جديدا لأعمال المقاومة الفلسطينية ضد السياسة والاحتلال البريطاني لهذا فشلت بريطانيا في وقف أعمال الثورة رغم استخدامها كل الأساليب السياسية منها والعسكرية، واستكمالا للسياسة البريطانية التي اتبعتها بعد كل ثورة أو انتفاضة عربية أعلنت الحكومة البريطانية عن تشكيل اللجنة الملكية أو لجنة بيل Bill Royal للنظر في أسباب تدهور الأوضاع داخل فلسطين ووضع التوصيات التي تراها مناسبة لوقف الثورة الفلسطينية، وإيجاد حلول مناسبة للقضية الفلسطينية.[1]

1. تشكيل اللجنة الملكية:

كانت بريطانيا قد أعلنت في 8 ماي 1936م عن تقديم اقتراح إلى ملك بريطانيا لإرسال لجنة تحقيق ملكية إلى فلسطين وفي 19 جوان من نفس العام صرح وزير المستعمرات **أورمسبي غور Ormsby Gpre** بأن اللجنة ستحقق في شؤون التشريع، والهجرة وبيع الأراضي وغيرها، على أن ترفع تقريرا بذلك للحكومة لتنفيذ توصياتها إن كانت جديرة بالتطبيق ولا تخرج عن نطاق صك الانتداب.[2]

وفي 29 جويلية 1936م أعلنت أسماء أعضاء اللجنة الملكية مع تحديد اختصاصاتها وهي:

1- التثبت في الأسباب الأساسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين في أواسط شهر أفريل.
2- التحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بالنسبة لالتزامات الدولة المنتدبة نحو العرب و نحو اليهود.
3- التثبت بعد تفسير نصوص الانتداب تفسيرا صحيحا مما إذا كان لدى العرب أو لدى اليهود ظلمات مشروعة ناجمة عن الطريقة التي اتبعت فيما مضى أو التي تتبع الآن في تنفيذ صك الانتداب.

---

[1] أكرم محمد محمود عدوان، **"مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل الملكية البريطانية 1937م "**، **مجلة الجامعة الإسلامية**، مج10، العدد1، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 2002، ص 2.

[2] سمير إسماعيل الحسون. **"الموقف السعودي ثورة فلسطين عام 1936"**، **مجلة الخليج العربي**، مج 35، العدد 1-2. (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 2007، ص 112.

4- القيام لدى اقتناع اللجنة باعتماد أية ظلاله على أساس صحيح، بوضع التواصي لإزالة تلك المظالم ومنع تكرارها.[1]

وصلت اللجنة إلى فلسطين في 11 ديسمبر 1936م وبدأت مباشرة تحقيقها بزيارة العديد من مدن فلسطين مع عقد جلساتها في مدينة القدس، وقد استمعت إلى 60 شاهدا في 30 جلسة علنية، و53 شاهدا في 40 جلسة سرية، تقدم للشهادة أمام اللجنة أعضاء عن اللجنة العربية العليا بعد أن قرروا العدول عن مقاطعتها، حيث صرحوا من خلالها بمجموعة من المطالب كانت على رأسها العدول عن إقامة وطن قومي لليهود مع إيقاف الهجرة إلى فلسطين، ومنع انتقال الأراضي العربية لليهود أما اليهود فقد امتدحوا وعلى لسان ممثلهم وايزمان اللجنة مع إعطاء ثقتهم الكاملة لها وذلك نتيجة لنزاهة وإخلاص أعضائها، وأن هذه اللجنة ستسير قدما في حل مشاكل اليهود.[2]

بعد انتهاء لجنة بيل من الاستماع إلى إفادات العرب غادرت فلسطين إلى لندن في أواخر شهر جانفي 1937م وعقدت في العاصمة البريطانية عدة اجتماعات سرية مع رئيس الوزراء ووزيري الخارجية، والمستعمرات وكبار الموظفين الدائمين ثم انصرفت لوضع تقريرها.[3]

2. بعض القضايا التي تناولها تقرير اللجنة الملكية:

وفي 7 تموز عام 1937م أعلنت اللجنة الملكية تقريرها النهائي وكان مرفقا ببيان رسمي من الحكومة البريطانية تؤكد فيه موافقتها المبدئية على مضمون التقرير، وقد تألف هذا التقرير من أربعمائة صفحة، وكان دراسة شاملة للقضية الفلسطينية منذ نشأتها حتى عام 1936م.[4]

بعد أن استعرضت اللجنة تاريخ فلسطين وحاضرها، وحللت القوانين التي تسير عليها الإدارة البريطانية وانتقدتها قسمت اللجنة الملكية تقريرها إلى قسمين قسم ضمنته اقتراحات العينية في حالة بقاء الانتداب البريطاني بشأن الهجرة والحكم المحلي وسائر القضايا اليومية، وقسم دعت فيه إلى حل جذري اعتقادا منها أنه لا سبيل أخر للخروج من الأزمة أما الحل الجذري فكان التقسيم،

---

[1] محمود عبد اللطيف محمد بيراوي، **موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية من عام 1936-1948**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تاريخ، كلية الآداب، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 1998، ص- ص: 53- 54.

[2] أكرم محمد محمود عدوان، المرجع السابق، ص 5.

[3] إبراهيم أبو شقرا، المرجع السابق، ص 73.

[4] أكرم محمد محمود عدوان، المرجع نفسه، ص 24.

وقد تلخص مشروع اللجنة، بإنهاء الانتداب البريطاني، وإقامة دولتين في فلسطين عربية، ويهودية مع اقتطاع أجزاء من فلسطين، ووضعها تحت سلطة الانتداب لحمايتها باعتبارها أماكن مقدسة.[1] وقد طالبت اللجنة بتطبيق مبدأ قالت أنه يشكل أساسا عادلا للتقسيم، وهو فصل المناطق التي اشتراها اليهود واستوطنوها عن المناطق التي معظم سكانها من العرب واقترحت تشكيل لجنة فنية لرسم الحدود بين الدولتين بصفة نهائية: [2]

1. **منطقة عربية:** يضم شرق الأردن، ويتكون من مملكة عربية ذات سيادة مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا على غرار العراق وسوريا، ويشمل هذا القسم مناطق غزة وبئر السبع وصحراء النقب، والخليل، ونابلس، والقسم الشرقي من مناطق طولكرم، وجنين، وبيسان، ومدينة يافا.
2. **منطقة يهودية:** يضم الساحل الفلسطيني من حدود لبنان شمالا إلى المجدل جنوبا ويضم أيضا منطقتي الجليل الشرقية والغربية، ومرج ابن عامر وبيسان ويقام بهذا القسم دولة يهودية ذات سيادة وترتبط مع بريطانيا بمعاهدة.
3. **منطقة تحت الانتداب البريطاني:** تضم الأماكن المقدسة من القدس، وبيت لحم، والناصرة وممرا من القدس إلى يافا، يشمل قرى هذا الطريق ومدينتي اللد والرملة، وتبقى مدن حيفا وطبريا وصفد وعكا وجزء من صحراء النقب كذلك تحت إدارة الانتداب.[3]

كما اقترحت اللجنة تبادلا للسكان بين الدولتين العربية، واليهودية وأوردت في ذلك الصدد عن تعداد العرب واليهود في الدولتين طبقا لتقديرات تقريبية:

الدولة اليهودية يقيم فيها 325.000 عربي.

الدولة العربية يقيم فيها 1.250 يهودي.

القدس وحيفا يقيم فيها 85.000 عربي،12.500 يهودي.[4]

---

[1] إسلام جودت يونس مقدادي، المرجع السابق، ص- ص: 40- 41.

[2] أكرم محمد محمود عدوان، المرجع السابق، ص 24.

[3] إبراهيم أبو شقرا، المرجع السابق، ص- ص: 79- 80.

[4] أكرم محمد محمود عدوان المرجع نفسه، ص 25.

وقد لاحظت اللجنة أن الدولة العربية ستكون فقيرة الموارد لذلك اقترحت أن تدفع الدولة اليهودية إعانة مالية للدولة العربية عند تنفيذ مشروع التقسيم، ويجب تعيين لجنة مالية لتدرس مقدار هذه الإعانة. كما يجب على بريطانيا أن تمنح مليوني جنيه للدولة العربية مع عقد معاهدة جمركية بين الدولتين لتوحيد الضرائب فيهما.[1]

وفي الواقع فان لجنة بيل، التي استخلصت أن الانتداب بأهدافه القائمة غير قابل للتنفيذ، فهي بدورها قدمت مشروعا للتقسيم أقل قابلية للتنفيذ فلا العرب ولا اليهود كانوا راضين عنه، وإذا ألمحت إلى استعمال القوة فان ذلك لا ينهي الاضطرابات بقدر ما يزيد منها إضافة إلى كل هذا فهي لم تحدد الجهة التي ستتولى استخدامها.[2] **(انظر للخريطة رقم(3): ص29)**.

[1] عادل حسن غنيم، **الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة 1936 حتى الحرب العالمية الثانية**، مكتبة الخانجي، مصر، 1980، ص 165.

[2] الياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996، ص- ص: 470، 471.

الخريطة رقم(3): مشروع لجنة بيل للتقسيم جويلية 1947.

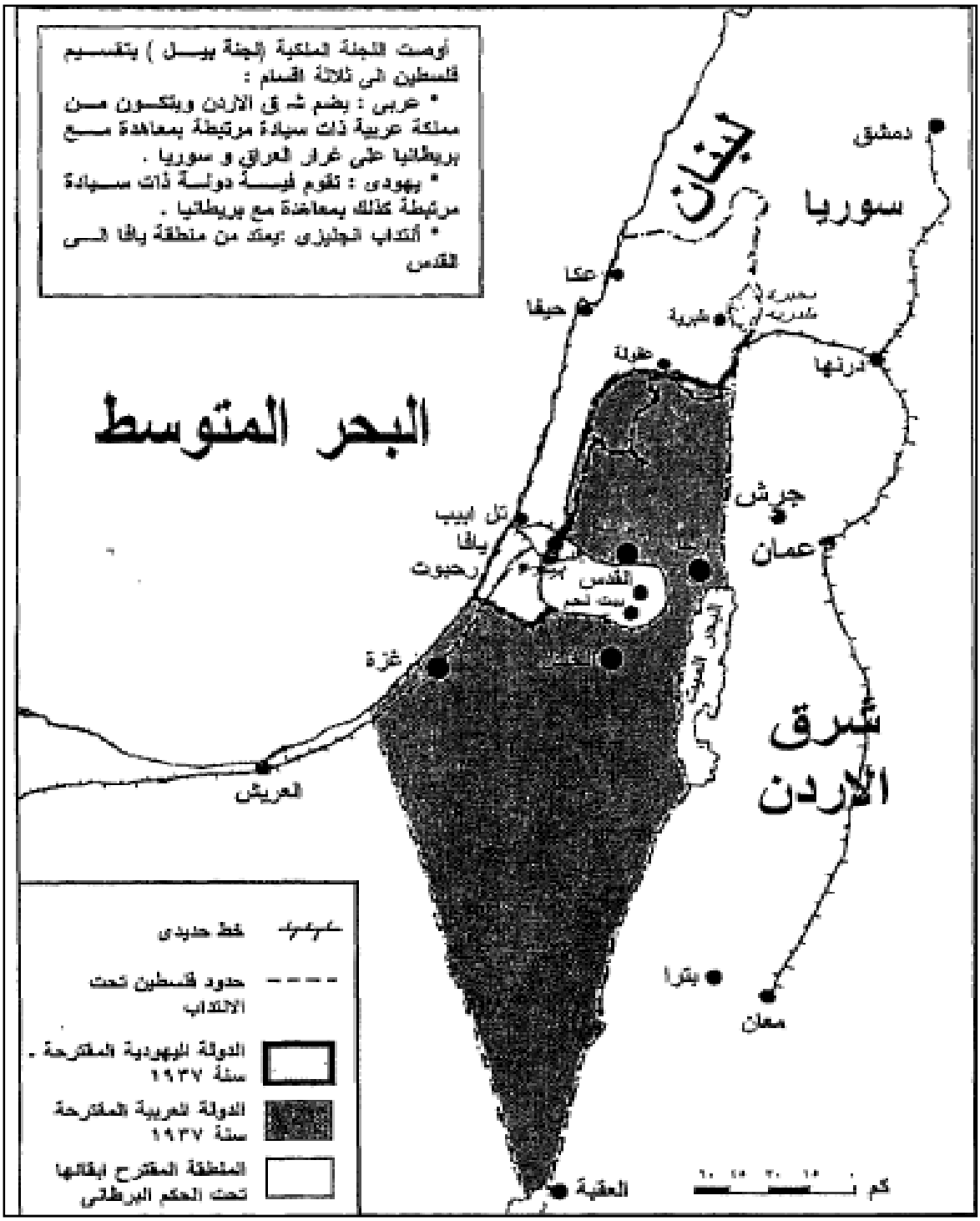

المصدر: هند أمين البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998، ص 527.

3. صدى مشروع تقسيم فلسطين:

عندما نشر تقرير اللجنة الملكية صدر معه بيان رسمي بريطاني خلاصته أن الحكومة على اتفاق مع اللجنة الملكية فيما انتهت إليه من الآراء، وذلك من منطلق أنه الحل الأفضل لهذه المعضلة المستعصية، وأنها تنوي القيام بما يلزم من الإجراءات لتنفيذ المشروع، وترى أن تسمح بهجرة ثمانية ألاف يهودي خلال ثمانية أشهر من أوت 1937م حتى مارس 1938م.[1]

لم يكد ينشر التقرير حتى بادر الشعب العربي الفلسطيني إلى استنكاره بالمظاهرات حيث لم يكن هذا المشروع هو الحل الذي ينتظره العرب بعد ثورة دامت ستة أشهر، كما رفضت اللجنة العربية العليا مشروع التقسيم ونادت في بيانها الذي أصدرته في جويلية عام 1937م الحكام العرب بالتضامن مع الشعب الفلسطيني.[2]

أما الشعوب العربية فقد أبدت سخطها على التقرير، وقامت بمظاهرات، في الوقت الذي عقد العرب مؤتمرا في بلودان في 18 سبتمبر سنة 1937م، حضرته وفود جميع البلاد العربية ورفضت فيه فكرة التقسيم، وطالبو بإلغاء الانتداب، وعقد معاهدة بين بريطانيا، وفلسطين على غرار المعاهدة العراقية البريطانية. عرضت انجلترا فكرة التقسيم على لجنة الانتداب الدائمة في عصبة الأمم الذي أقرته وطلبت من انجلترا عرض البيانات التفصيلية، لذلك عندما لاحظ العرب عزم بريطانيا على تنفيذ التقسيم قاموا بثورة جديدة عارمة في شهر جويلية عام 1938 قتل فيها الكثير وحلت الحكومة على إثرها الهيئة العليا واللجان القومية الأخرى وعزلت المفتي الحاج أمين الحسيني ثم نفت بعض أعضاء الهيئة العربية العليا.[3]

أما الصهاينة فقد أنكروا بالإجماع اقتراحات اللجنة الملكية كونها تنحرف انحرافا كبيرا عن الالتزامات الدولية التي تعهدت الحكومة المنتدبة بتنفيذها، بل ورفضوا أيضا الحدود التي اقترحتها لجنة بيل، ولكنهم انقسموا على أنفسهم في موضوع التقسيم نفسه فقد خول المؤتمر الصهيوني

---

[1] أثمار عبد الحسين مطلك الموسوي، **الموقفان السعودي والأمريكي من تطورات القضية الفلسطينية(1936-1967)**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة ذي قار(د.ب.ن)، 2009، ص 91.

[2] محمود عبد اللطيف محمد بيراوي، المرجع السابق، ص- ص: 64- 65.

[3] صالح صائب الجبوري، **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 105.

العشرون الذي اجتمع في زيورخ في أوت 1937م اللجنة التنفيذية الدخول في مفاوضات للتحقق من خطة التقسيم التي ستعرضها الدولة المنتدبة وأن تحيل اللجنة التنفيذية الخطة المقترحة إلى مؤتمر منتخب جديد لدراستها وإصدار قرار.[1]

بعد أن قبلت الحكومة البريطانية مقترحات لجنة بيل الملكية ورفعتها إلى عصبة الأمم لدراستها، واتخاذ قرارات بشأنها وفي خطاب له أمام مجلس عصبة الأمم في 14 سبتمبر 1937م، أعلن وزير الخارجية البريطاني إيدن عن رغبة بريطانيا في تشكيل لجنة فنية التي سميت بلجنة وودهيد نسبة إلى رئيسها **السير جون وودهيد** لوضع مشروع تقسيم جديد يأخذ في اعتباره توصيات لجنة التحقيق الملكية، ولكنها أعلنت في نوفمبر 1938م تعذر قيام مشروع ناجح للتقسيم، ووصفته بأنه غير عملي.[2]

هكذا أخفقت خطة التقسيم المقترحة عام 1937م، فقد اعترفت الحكومة البريطانية بأن جميع مشاريع التقسيم غير عملية، وفي سبيل إيجاد حل عبر المفاوضات بين العرب واليهود دعت الحكومة البريطانية لعقد مؤتمر لندن في 7 فيفري 1939م الذي حضره وفود من مصر والعراق واليمن وشرق الأردن والمملكة العربية السعودية ووفد فلسطين والوفد الصهيوني، وقد فشل المؤتمر في الوصول إلى تسوية ترضي الأطراف المختلفة، وهنا أصدر **مالكولم ملكدونالد**، وزير المستعمرات البريطانية في 27 ماي 1939م كتابا أبيض شرح فيه تصور بريطانيا لحل المشكلة الفلسطينية، تعهد بمنح استقلال مشروط لفلسطين واحدة بعد مضي عشر سنوات، والسماح ل15.000 مهاجر صهيوني بدخول فلسطين كل سنة لمدة خمس سنوات.[3]

لقد كان معظم البنود الواردة في الكتاب الأبيض يكتنفها الغموض والإبهام، لذلك رفضه العرب لأنه جعل تحقيق الاستقلال مرتبطا بوجود علاقات طيبة بين العرب واليهود أما التصويت على الكتاب الأبيض في عصبة الأمم فقد رفضه أربع دول وهي(بلجيكا، سويسرا، هولندا،

---

[1] تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية ، المرجع السابق، ص 40.

[2] سمير حلمي سالم سيسالم. **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977 دراسة تاريخية تحليلية**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة (فلسطين)، 2005، ص 42.

[3] سعيد جميل تمراز، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية(1882-1949)**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، بغزة (فلسطين)، 2013، ص 119.

النرويج) ودعت اللجنة المشرفة على التصويت الدولة المنتدبة للنظر في الحلول التي يتضمنها الكتاب، وهو ما يدل على قوة نفوذ الصهاينة في المحافل السياسية العليا، استمر رفض اليهود للكتاب إذ قاموا بأعمال عنف وبالثورة ضده ولم يتوقفوا الا حينما اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية والغي الكتاب الأبيض.[1]

[1] أحمد محمود علو السامرائي، المرجع السابق، ص 721.

المطلب الثالث: فلسطين ونشاط الحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية:

لقد شهد نشوب الحرب العالمية الثانية هدوءا نسبيا في فلسطين بحكم أن الحركة الوطنية الفلسطينية كان قد أصابها الشلل بسبب سياسة القمع التي اتبعتها الحكومة البريطانية قبيل نشوب الحرب، والخسائر الاقتصادية المترتبة على الثورة، لكن هذا لم يمنع بريطانيا من ممارسة مناورتها المعهودة في الحرب العالمية الأولى بهدف كسب العرب إلى جانبها، ولقد كانت الأداة هذه المرة الكتاب الأبيض، الذي راحت تسوقه كخطوة على طريق الاستقلال.[1] هنا كانت المفاجأة التي أحدثها الكتاب الأبيض للصهاينة الأمر الذي جعلهم يتطلعون للاعتماد على دولة أخرى مستغلة ما حدث خلال الحرب العالمية الثانية بما اصطلح عليه بالمحرقة اليهودية **(الهولوكوست)*** حيث أحسن الإعلام اليهودي استغلالها لابتزاز الشعوب، والدول الأوربية حيث يزعمون أن هتلر والنازية قد قاما بإعدام ستة ملايين يهودي بغرف غاز خنقا، نعم كان هناك اضطهاد لليهود في أوروبا، ولكن ليس بهذا الحجم الذي يصوره الإعلام اليهودي. هنا أصبحت حقيقة عالمية، وجريمة لا تغتفر لكل من شكك فيها، ويلاحق قانونيا كما يوصف بمعاداته للسامية وبالعنصرية كما حدث للعديدين أمثال الكاتب الفرنسي دفيد ايرفينغ الذي أكد أن المحرقة أكبر كذبة في التاريخ المعاصر،[2]وروجيه جارودي الذي أكد أنه ليس هناك أدنى شك في أن اليهود كانوا أحد العناصر التي استهدفها هتلر انطلاقا من نظريته العرقية حول تفوق العرق الآري، وقد استعان هتلر على تحقيق أهدافه تلك بأشد الوسائل خلوا من الإنسانية أولها سياسة التهجير، وفي أثناء الحرب لجأ إلى الزج بهم في معسكرات الاعتقال في ألمانيا، وبعد ذلك كله تلك الأوبئة الفتاكة مثل التيفوس التي كانت متفشية في معسكرات الاعتقال، من كثرة عدد المحارق المخصصة لحرق من أهلكتهم الأوبئة. [3]

---

[1] الياس شوفاني، المرجع السابق، ص 484.

***الهولوكوست:** هذه الكلمة في أصلها اصطلاح ديني يهودي يشير إلى القربان الذي يضحي به إلى الرب ويشوى (يحرق) كاملا غير منقوص على المذبح ولا يترك أي جزء منه لمقدم القربان أو الكهنة، كما أن هذه هي الطريقة الوحيدة المتاحة للأغيار(غير اليهود) في تقديم القرابين للرب عند اليهود. وهي تستخدم في العصر الحديث وفي القاموس السياسي للإشارة إلى إبادة اليهود على يد النازيين (. ينظر: محمد بن علي محمد آل عمر، المرجع السابق، ص 96).

[2] عيسى القدومي، المرجع السابق، ص 62.

[3] روجيه جارودي، **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**، ط3، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص- ص: 202- 203.

لابد من الإشارة إلى أن الحركة الصهيونية قد استغلت الهولوكوست واستثمرته إلى جانبها، بينما لم تستغله الشعوب الأخرى علما أن الضحايا الذين سقطوا إبان الحرب العالمية قد وصل إلى ستين مليونا، وأن معسكرات الاعتقال النازية لم تقتل اليهود فقط بل زج فيها عناصر كبيرة من القوى المعادية للفاشية بالإضافة إلى القوى الشيوعية،[1] منه نقول أن المحصلة الهتلرية لم تخلو من ضحايا مواطني الاتحاد السوفيتي وألمانيا وغيرها من بلدان أوروبا التي احتلها النازيون. إذن لم تستهدف المذبحة النازية اليهود وحدهم كما تحاول بعض الدعايات أن ترغمنا على تصديقها، ومن ثم فالحديث عن هذه الخرافة باعتبارها عملية إبادة جماعية في التاريخ يعني بالنسبة للاستعماريين الغربيين نسيان الجرائم التي اقترفوها مثل(إبادة الهنود الحمر في أمريكا، واستعباد سكان إفريقيا) كما يعني إخفاء عمليات القمع الوحشية التي ارتكبها ستالين[2] وأيضا **روبير فوريسون** الذي أصدر كتابا ينفي فيه أن يكون النازيون أنشئو غرفا للغاز أو أقاموا مذابح ضد اليهود أو ضد أي مجموعة عرقية أخرى، وأن إبادة اليهود في غرف غاز لم تكن سوى أسطورة من أجل توظيفها في إنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين.[3]

كما قد أثبتت مؤخرا الوثائق الألمانية عن اتفاق بين النازية والصهيونية إبان الحرب العالمية الثانية يدعو إلى ذبح اليهود الذين يرفضون الهجرة إلى فلسطين، وتسليم كبار السن من الرجال والنساء إلى المذابح الهتلرية النازية. فقد كان هدف الحركة الصهيونية فقط يرمي إلى إقامة دولة يهودية، فهي كانت تعلم بما يجري لليهود من إبادة جماعية دون أن تقوم بأي عمل لمقاومة تلك الأعمال أو حتى السعي لدى دول الحلفاء بقصف، وتدمير مراكز إبادة اليهود الجماعية، بل كان هدفها استغلال تلك المذابح لإجبار اليهود على الهجرة إلى فلسطين،[4]ومن أجل كسب التضامن والأنصار مؤكدين أنه لا يوجد مكان آمن لحمايتهم، وأنه لا بديل لنجاتهم سوى إقامة وطنهم القومي في فلسطين وهنا استطاع الصهيونيون نيل عطف الشعب الأمريكي وكسبه إلى جانبهم

---

[1] محمود اللبدي، **المنطلقات الأساسية في الفكر الإعلامي الصهيوني**، **مجلة شؤون فلسطينية**، 1981، العدد 117، (د.د.ن)، بيروت، (د.س.ن)، ص 102.

[2] روجيه جارودي، المرجع السابق، ص 203.

[3] عبد الله الدامون، **روبير فوريسون...رجل يشكك في المحرقة في أوج المحرقة**، **جريدة المساء**، العدد 714، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، الأربعاء 7 جانفي 2009. ص 1.

[4] إسماعيل أحمد ياغي، **الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية**، المرجع السابق، ص 116.

مستغلين جهله بحقيقة القضية الفلسطينية، ومستفزين شعوره ضد العدوان النازي خصوصا منذ مؤتمر بلتمور 1942 كما حصلوا على دعم الحزبين الجمهوري، والديمقراطي بإلغاء الكتاب الأبيض 1939.[1] لكن هذا التحول نحو الولايات المتحدة الأمريكية لم يجعلهم يتجاهلون بريطانيا التي كانت، وما تزال الدولة المنتدبة على فلسطين فأبقوا على صلاتهم بها، وذلك عن طريق مساعدتها في الحرب العالمية الثانية.على الرغم أنهم نقلوا وسائل تأثيرهم تدريجيا من لندن إلى نيويورك لذا شهدت الحرب العالمية الثانية نوعا من الهدنة غير المعلنة بين الأطراف المتنازعة في فلسطين،[2]وعندما صعد **هاري ترومان Harry Truman** إلى سدة الحكم أظهر عطفا أكبر على الصهيونية، وطلب في 31 أوت 1945 من **كليمنت Clement** رئيس وزراء بريطانيا إدخال 100 ألف يهودي إلى فلسطين، وسعى اليهود إلى تجهيز أنفسهم عسكريا، وشارك 26 ألف من يهود فلسطين في الوحدات اليهودية في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية، وكان معظمهم أعضاء في منظمة الهاغاناة، حيث استفادوا من خبرة عسكرية جعلتهم نواة الدولة اليهودية المنتظرة. وفي جو من الضغط اليهودي–الأمريكي، والضغط العربي قام البريطانيون بالتخلي رسميا عن الكتاب الأبيض.[3] في البيان الذي أصدره وزير الخارجية البريطاني في13 نوفمبر 1945 وأضاف البيان أيضا تشكيل لجنة أنجلو–أمريكية للتحقيق في القضية الفلسطينية، وتقديم توصياتها مما أدخل الأمريكان بشكل مباشر في القضية، وقد زعمت الإدارة الأمريكية أن ذلك كان على ضوء رغبة ملحة للتخفيف عن اليهود في أوربا الذين كانوا ضحايا الاضطهاد النازي والفاشي ونظرا لاهتمامها العميق بمستقبل فلسطين،[4]وقد أوصت اللجنة سنة 1946م بالسماح ل100 ألف يهودي بدخول فلسطين، واستمرار الانتداب البريطاني على فلسطين إضافة إلى كل هذا إلغاء القيود المفروضة على شراء اليهود للأراضي العربية.[5]

---

[1] محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، المرجع السابق، ص 57.

[2] أثمار عبد الحسين مطلك الموسوي، المرجع السابق، ص، ص:117، 119.

[3] محسن محمد صالح، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] محمد علي خلة، **اللجنة الانجليزية الأمريكية لبحث المشكلة الفلسطينية 1945-1947**، (د.د.ن)، (د.ب.ن)،(د.س.ن). ص 62.

[5] عبد الله عبد المحسن السلطان، المرجع السابق، ص 81.

في نهاية هذا الفصل نخلص إلى أن فلسطين كانت ومنذ فجر التاريخ جزءا من بلاد الشام التي تضم كل من سوريا و لبنان وشرق الأردن وفلسطين، ولم تظهر الحدود الإقليمية لفلسطين إلا سنة 1916 عندما عقد اتفاقية سايكس بيكو لتقسيم البلاد العربية بين انجلترا وفرنسا ومنه بدأ يتجلى أهمية موقع فلسطين الذي بدأ في حقيقة الأمر مع أواخر القرن 18م وذلك إبان غزو نابليون مصر و الشام، ثم في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، عندما هددت جيوش محمد علي الدولة العثمانية وبفتح قناة السويس عام 1869 وباحتلال بريطانيا لمصر عام 1882 ظهرت أهمية موقع فلسطين الاستراتيجي مما جعلها هدفا لأطماع بريطانيا وذلك بحجة حماية قناة السويس من جهة وحماية طرق مواصلاتها إلى الهند من جهة أخرى، وكان إصدار وعد بلفور في 2 نوفمبر 1917 بداية حلقة التطويق التي وضعها الاستعمار البريطاني لاحتلال فلسطين، ومنه محاولة زرع الكيان اليهودي في فلسطين الذي لم يكن ليتم لولا تشجيع ورعاية من بريطانيا التي استصدرت لهم القرارات الدولية التي ارتكزوا عليها حتى اجتمعوا من جميع أصقاع العالم والتأموا في أرض فلسطين بعدما كانوا مشتتين.

وفي المقابل نشطت حركات المقاومة الفلسطينية التي كانت أبرزها ثورة عز الدين القسام و ثورة 1936 فكان رد فعل الانتداب الإعلان عن قرار التقسيم فلسطين 1937، وأخيرا ما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية بما اصطلح علية بالهولوكوست الذي أحسن الإعلام اليهودي استغلاله لاستمالة عطف الشعب الأمريكي، وكسبه إلى جانبها.

الفصـــل الثاني

الأمم المتحدة ومشروع التقسيم 1947:

المبحث الأول: هيئة الأمم المتحدة:

المطلب الأول: نشأة هيئة الأمم المتحدة.

المطلب الثاني: هياكل هيئة الأمم المتحدة.

المطلب الثالث: أهداف هيئة الأمم المتحدة.

المبحث الثاني: الجمعية العامة ولجنة اليونسكوب(**UNSCOP**):

المطلب الأول: تشكيل لجنة اليونسكوب لحل النزاع.

المطلب الثاني: مشاريع لجنة اليونسكوب لحل النزاع.

المطلب الثالث: الموقف العربي والصهيوني من لجنة اليونسكوب.

المبحث الثالث: الجمعية العامة وقرار التقسيم 181:

المطلب الأول: قرار التقسيم 181.

المطلب الثاني: مضمون قرار التقسيم 181.

المطلب الثالث: مشروعية قرار التقسيم 181.

في حقيقة الأمر أن مشاريع تسوية القضية الفلسطينية كانت كثيرة، ومتعددة كما سبق أن ذكرت، خاصة تلك المشاريع التي وضعت زمن الانتداب البريطاني على فلسطين، والذي امتد منذ عام 1917-1948، ثم تلك المشاريع التي طرحت لحل المشكلة بعد إحالة القضية إلى هيئة الأمم المتحدة، ويأتي على رأس تلك المشاريع توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947 والتي حملت رقم 181(1947) الذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وهذا ما سنعمل على طرحه في هذا الفصل بالتفصيل.

المبحث الأول: هيئة الأمم المتحدة.

المطلب الأول: نشأة هيئة الأمم المتحدة:

1. من عصبة الأمم إلى هيئة الأمم المتحدة

يرتبط التفكير في إنشاء عصبة الأمم ارتباطا وثيقا بظروف الحرب العالمية الأولى، وما لحقتها من خسائر بشرية، ومادية تكبدتها سواء الدول المشاركة أو الغير مشاركة في الحرب العالمية الأولى، لهذا كان من الضروري إيجاد طريقة من أجل الحفاظ على السلم والأمن العالميين[1] فلم يكن أمام الدول المنتصرة في مؤتمر فرساي إلا الاتفاق على إنشاء تنظيم دولي يعمل على تحقيق هذه الأهداف سمي بعصبة الأمم، وتضمنت معاهدات السلام التي أبرمت مع الحلفاء، ودول الأعداء(ألمانيا والنمسا وبلغاريا والمجر وتركيا) نظام العصبة. وإذا كانت العصبة قد نجحت خلال حياتها قصيرة المدى في مجابهة البعض من المنازعات الدولية محدودة الأهمية مثل حل النزاع السويدي الفنلندي حول جزر آلاند سنة 1921، والنزاع بين كولومبيا وبيرو حول إقليم ليتيتشا سنة 1935 إلا أنها اهتزت تحت وطأة أحداث خطيرة وقفت أمامها العصبة عاجزة عن اتخاذ أي إجراء فعال بشأنها،[2] والواقع أن هذا الفشل يرجع إلى عدة أسباب يرجع بعضها إلى ظروف سياسية بحتة، كما يرتبط البعض منها بثغرات أساسية عابت هذا النظام مؤدية به إلى الانهيار الكامل ولعل أهم هذه الثغرات:

- إقرار المنظمة لمشروعية الحرب كوسيلة لفض المنازعات الدولية إذا ما تم الالتجاء إليها من جانب الأطراف المعنية بعد مضي ثلاثة أشهر على فشلها النهائي في حل النزاع بإحدى الطرق السلمية.[3]
- أن العصبة التي أريد لها أن تكون منتظما عالميا، لم يتحقق لها من الناحية الواقعية. فلم ينضم إلى عضويتها بعض الدول ذات الأهمية الواضحة كالولايات المتحدة الأمريكية،

---

[1] محمد المجذوب، **التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات الدولية والإقليمية**، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص 141.

[2] محمد السعيد الرقاف، مصطفى سلامة حسين، **المنظمات الدولية المعاصرة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.س.ن)، ص- ص: 36- 37.

[3] محمد سامي عبد الحميد، **قانون المنظمات الدولية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص- ص: 42- 43.

والاتحاد السوفيتي كما انسحب من عضويتها دول أخرى لا تقل أهمية آنذاك كاليابان وألمانيا، وايطاليا.

ولو أريد الحديث عن المآخذ التي تعيب العصبة لأمكن استعراض الكثير منها، وهو أمر يضيق به نطاق الدراسة، وكل ما نريد إبرازه هو استفادة ميثاق الأمم المتحدة من تجربة عصبة الأمم. فكان أبعد عن مواطن الضعف، والقصور التي شابت عهد عصبة الأمم.[1]

2. ظروف نشأة الأمم المتحدة:

إن إخفاقات عصبة الأمم المتحدة في حفظ الأمن، والسلام الدوليين أنقص وإلى حد كبير من فاعليتها، ومقدرتها على القيام بدورها، ومواجهة ما تعرضت له من أزمات متعاقبة الأمر الذي دفع بالدول الكبرى ولم تنتهي الحرب بعد، إلى أن تستبدل بالعصبة منظمة جديدة تكتمل لها ما افتقدته العصبة من أسباب الفعالية والنجاح. قد تبلور هذا التفكير، وبعد مشاورات متعاقبة، إلى بيان صدر في موسكو في 30 أكتوبر 1943، وقعته وزارة خارجية كل من الاتحاد السوفيتي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة وسفير الصين في موسكو، معلنين عزمهم على إنشاء منظمة دولية جديدة تقوم على حفظ الأمن والسلام في العالم، وذلك دون المساس بسيادة الدول المشتركة فيها. [2]

وعليه فقد تحدث ميثاق الأطلسي الموقع بين تشرشل وروزفلت عن« **نظام عام قائم على قواعد أوسع** » لضمان السلم في العالم، ثم ما لبث أن صدر تصريح الأمم المتحدة في جانفي 1942 وتم التأكيد على هذا المشروع في معظم المؤتمرات التي عقدت بين الحلفاء لاحقا، وفي ديسمبر 1943 تم تشكيل هيئة دراسات مركزها واشنطن من أجل وضع مبادئ وأسس المنظمة الدولية حيث شارك فيها كل من الاتحاد السوفيتي، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين تم الاتفاق فيها على وضع هيكلة المنظمة الدولية الجديدة، وهي الجمعية العامة، ومجلس الأمن،

---

[1] محمد السعيد الرقاف، مصطفى سلامة حسين، المرجع السابق، ص، ص: 37، 39.

[2] محمد سامي عبد الحميد، المرجع السابق، ص، ص: 43، 45.

والأمانة العامة، والمحكمة الدولية، وبناءا على الطلب الأمريكي انشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي.[1]

وفي الفترة ما بين أواخر أوت إلى أوائل أكتوبر سنة 1944 اجتمعت هذه الدول الأربع في دومبرتون أوكس بالولايات المتحدة الأمريكية لوضع أساس التنظيم الدولي الجديد، ولقد أسفر هذا المؤتمر عن صياغة الأهداف المراد تحقيقها من إنشاء التنظيم كما أسفر أيضا عن إرساء الشكل الشبه نهائي للهيكل التنظيمي للمنظمة المراد إنشائها.[2]

لقد رسمت هذه المقترحات الخطوط العريضة التي ستتكون منها المنظمة العالمية فيما بعد، ففي مؤتمر يالطا المنعقد في أوت 1945 اتفق الرؤساء الثلاث، **ستالين، وروزفلت، وتشرشل** على إعطاء الدول الخمس الكبرى(الاتحاد السوفيتي، الصين، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية) حق النقض، وحق العضوية الدائمة في مجلس الأمن وعلى إعطاء مقعدين إضافيين لكل من أكرانيا وروسيا البيضاء باعتبارهما عضوين مؤسسين للهيئة العالمية كما تم الاتفاق على عقد مؤتمر دولي في 25 أفريل 1945 في مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية من أجل إعداد ميثاق المنظمة الجديدة وتوقيعه من قبل الأطراف التي أعلنت الحرب على ألمانيا حتى تاريخ أول مارس 1945.[3]

هكذا صدر ميثاق الأمم المتحدة الذي يتألف من ديباجة قصيرة و111 مادة موزعة على تسعة عشر فصلا، بالإضافة إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية المكون من 70 مادة تعد جزءاً لا يتجزأ من الميثاق. وتفصل هذه المواد في توضيح الغرض من إنشاء منظمة الأمم المتحدة

---

[1] علي صبح، **الصراع الدولي في نصف قرن 1945-1995**، ط2 دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2006، ص- ص: 26- 27.

[2] محمد السعيد الرقاف، مصطفى سلامة حسين، المرجع السابق، ص 40.

[3] حسن نافعة، **إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 49.

ومقاصدها والمبادئ التي تقوم عليها وسبل وآليات تحقيق أهدافها وفروعها الرئيسية، وقواعد التصويت....الخ.[1]

لم يكن اختيار مقر المنظمة العالمية بمنأى عن المناقشات بين الدول الكبرى حيث استقر الرأي في الأخير على تشيد مقر الأمم المتحدة في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.[2]

[1] حسين نافعة، **"الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945"**، **عالم المعرفة**، العدد 202. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص 75.

[2] ميلود بن غربي، **مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص 26.

المطلب الثاني: هياكل هيئة الأمم المتحدة:

يتكون بناء الأمم المتحدة من عنصرين شخصي يتمثل في الدول الأعضاء فيها، وعنصر عضوي يتمثل من الأجهزة التي يمارس المنتظم المذكور وظائفه من خلالها وهو ما قصدنا دراسته اليوم. حيث لابد لمنظمة عالمية مثل الأمم المتحدة أن يكون لها عدة أجهزة رئيسية تمكنها من القيام باختصاصاتها ومهامها المنصوص عليها في الميثاق والتي كان عددها ست أجهزة ، وهي: الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية، محكمة العدل الدولية، الأمانة العامة.[1]

1) **الجمعية العامة:** وهي الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، حيث تضم أعضاء الأمم المتحدة ال192 دولة عضوا، فهي هيئة ديمقراطية، والعضوية فيها مقررة لكل الدول ودون استثناء وجرت العادة أن تجتمع الجمعية العامة في دورة سنوية في يوم الثلاثاء الثالث من شهر سبتمبر إلى غاية بداية السنة الجديدة.[2] كما تجتمع في دورات استثنائية طارئة عندما تدعو الحاجة إلى ذلك بناءا على طلب مجلس الأمن أو أغلبية الأعضاء.[3]

تنظر الجمعية العامة في كافة الأمور الخاصة بالمنظمة، وهو ما يعطي الجمعية العامة أهمية؛ تختلف عن باقي الأجهزة، لذلك نصت المادة العاشرة من الميثاق**" أن للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق، أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه، كما أن لها فيما عدا ما نص عليه في المادة 12 أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل و الأمور"**. لكن وضع هناك استثناء واحد فقط حسب المادة 12 من الميثاق **" عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التي رست في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو المواقف إلا إذا طلب منها مجلس الأمن".**[4]

---

[1] حسين عمر، **دليل المنظمات الدولية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص 15.

[2] محمد سعادي، **قانون المنظمات الدولية منظمة الأمم المتحدة نموذجا**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص- ص: 94- 95.

[3] حسين عمر، المرجع نفسه، ص 16.

[4] أحمد محمد بونة، **ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة العدل الدولية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص- ص: 10- 11.

عدا ذلك فان الجمعية العامة تناقش كافة الأمور الخاصة بالمنظمة ولها أن تصدر توصيات حول ذلك.

نظام التصويت في الجمعية العامة:

يتم الاقتراح في الجمعية العامة بأغلبية الثلثين في المسائل المهمة، أما في عدا ذلك من المسائل فيكتفي بالأغلبية البسيطة. كما أن لقرارات الجمعية العامة قوة التوصيات غير الملزمة قانونيا، لكن الاتجاه الحديث في الفقه يميل نحو الاعتراف بهذه القرارات بل يذهب بعضهم إلى أن المبدأ الذي تقره الجمعية العامة إذا ما تكررت المناداة به فإنه ينقلب إلى عرف دولي له ما للعرف من قوة قانونية.[1]

لجان الجمعية العامة:

تنص المادة الثانية والعشرون من الميثاق أن: **" للجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضروريا للقيام بوظائفها".**[2] ومن هنا عملت الجمعية العامة على إنشاء ما تراه ضروريا من اللجان للقيام بمهامها وهي لجان دائمة تهتم بدراسة ما يعرض على الجمعية العامة من تقارير تناقش في جدول أعمالها، ويقدم توصياتها إلى الجمعية العامة.[3]

2) مجلس الأمن:

على الرغم من الاختصاصات التي تتمتع بها الجمعية العامة إلا أن مجلس الأمن هو المؤسسة الحقيقية التي تهيمن ليس على الأمم المتحدة فحسب، بل أنه يهيمن على العالم كله، لما يملكه المجلس من حق اتخاذ التدابير والإجراءات ضد دولة أي تحت غطاء حفظ السلم، والأمن الدوليين، على خلاف الجمعية العامة التي أنيطت بها اختصاصات عامة. من هنا تم منح المجلس اختصاص المحافظة على السلم، والأمن الدولي.

---

[1] محمد عزيز شكري، ماجد الحموي، **الوسيط في المنظمات الدولية**، ط5، منشورات جامعة دمشق، (د.ب.ن)، 2007، ص 118.

[2] أحمد محمد بونة، المرجع السابق، ص 14.

[3] سلامة شاهر الفلايلة، **مستقبل الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم علوم سياسية، جامعة مؤتة (د.ب.ن)، 2007، ص 16.

يضم مجلس الأمن 15 عضو منهم 5 أعضاء دائمين (الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، الاتحاد السوفيتي) تنتخب الجمعية العامة الأعضاء العشرة المتبقين لمدة سنتين، يراعي في اختيارهم التوزيع الجغرافي.[1]

والجدير بالذكر أن المجلس ذهب إلى أبعد من هذا بأنه وجه الدعوة أحيانا إلى هيئات ليست دولا بالمعنى الصحيح حين دعت كل من الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية للتحدث عن وجهتي النظر المتخلفتين في قضية فلسطين.

ليس لمجلس الأمن دورات نظامية، لكنه يجتمع كلما دعت الحاجة إلى ذلك، أما في ما يخص دوره فيظهر في النقاط التالية:

- ✓ المحافظة على السلم والأمن الدوليين.
- ✓ التحقيق في أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى نزاع دولي.
- ✓ دعوة الأعضاء إلى التوقيع على عقوبات اقتصادية أو إجراءات أخرى لمنع وقوع الاعتداء.
- ✓ القيام بمهام الوصاية على المناطق الإستراتيجية باسم الأمم المتحدة.[2]

3) المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

يخضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسلطة الجمعية العامة، يتألف من 54 عضوا. تؤخذ قراراته بالأكثرية المطلقة، مهامه تتمحور حول دراسة المسائل الدولية في الأمور الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية، والصحية، ويعمل بالتنسيق مع وكالات الهيئة المتخصصة، كما يقوم بإعداد المؤتمرات في مجالات اختصاصه من أجل تقديم المساعدات المالية والفنية للبلاد الأقل تقدما.[3]

---

[1] سهيل محمد الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص- ص: 280- 281.

[2] محمد عزيز شكري، ماجد الحموي، المرجع السابق، ص- ص: 122- 123.

[3] سهيل محمد الفتلاوي، المرجع نفسه، ص 284.

4) مجلس الوصاية:

نصت المادة 75 من ميثاق الأمم المتحدة على أن **" تنشئ الأمم المتحدة تحت إشرافها نظاما دوليا للوصاية، وذلك لإدارة الأقاليم التي قد تخضع لهذا النظام بمقتضى اتفاقية فردية لاحقة والإشراف عليها، ويطلق على هذه الأقاليم فيما يلي من الأحكام اسم الأقاليم المشمولة بالوصاية".**[1] من خلال هذه المادة جاء إنشاء مجلس الوصاية، بصفته إحدى الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ومن أجل القيام بوظيفة محددة، وهي الإشراف على إدارة الأقاليم التي خضعت لنظام الوصاية، وهي النظام الذي حل بديلا لنظام الانتداب في عهد العصبة ويعمل تحت إشراف الجمعية العامة، ويعرف نظام الوصاية بأنه **(إدارة سلطة هي في الأصل دولة لإقليم لم يصل سكانه إلى الوضع الذي يؤهلهم للحكم الذاتي أو الاستقلال).**[2]

أ. تشكيل مجلس الوصاية:

يضم مجلس الوصاية وفق نصوص الميثاق (الفصل13) أعضاء الأمم المتحدة التاليين وهم:

1-الأعضاء الذين يتولون أقاليم مشمولة بالوصاية.

2-الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الذين لا يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية.

3-عدد من الأعضاء تنتخبهم الجمعية العامة في الحدود اللازمة فقط لإقامة التوازن العددي بين الأعضاء الذين يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية والآخرين. ويتم انتخاب هذا المتغير من الأعضاء لمدة ثلاث سنوات.

ولكل دولة عضو في مجلس الوصاية صوت واحد دون تمييز. وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات.[3]

ب. دوراته:

---

[1] أحمد محمد بونة، المرجع السابق، ص- ص: 33- 34.

[2] سلامة شاهر الفلايلة، المرجع السابق، ص 28.

[3] حسين نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945**، المرجع السابق، ص 107. 108.

لقد نص النظام الداخلي للمجلس على دورتين عاديتين يعقدها المجلس سنويا وخوله حق عقد دورات بطلب من أكثرية أعضائه أو بطلب من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو المجلس الاقتصادي، والاجتماعي.[1]

ج. وظائف مجلس الوصاية:

أسندت إلى مجلس الوصاية عدد من الوظائف التي تقوم بتنفيذها تحت إشراف الجمعية العامة وهي:

1-النظر في التقارير التي ترفعها السلطة القائمة بإدارة الأقاليم المشمولة بنظام الوصاية
2-قبول وفحص الشكاوي التي ترد إليه عن أوضاع الأقاليم بالتشاور مع السلطة القائمة بالإدارة.
3-تنظيم زيارات دورية لهذه الأقاليم في أوقات تتفق مع السلطة القائمة بالإدارة.
4-وضع وتصميم استبيان لتوضيح مدى التقدم الذي يحرزه سكان الإقليم المشمول بالوصاية في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
5- الاستعانة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالوكالات المتخصصة كلما كان ذلك ضروريا.[2]

5) محكمة العدل الدولية:

لقد نصت المادة 92 من الميثاق على أنّ:**" محكمة العدل هي الأداة القضائية الرئيسة للأمم المتحدة وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسي الملحق بهذا الميثاق، وهو مبني على النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي وجزء لا يتجزأ من الميثاق".**[3] ومن خلال هذه المادة جاء إنشاء هذه المحكمة التي تعد من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وهي أكبر هيئة قضائية دولية تتولى تسوية المنازعات الدولية طبقا لقواعد القانون الدولي.[4]

---

[1] محمد عزيز شكري، ماجد الحموي، المرجع السايق، ص 131.
[2] حسين نافعة، المرجع السابق، ص 107.
[3] أحمد محمد بونة، لمرجع السابق، ص 40.
[4] سهيل محمد الفتلاوي، المرجع السابق، ص 286.

- **تشكيل المحكمة:**

تتشكل المحكمة من خمسة عشر قاضيا يتم انتخابهم باقتراع مستقل في كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، والقضاة ينتخبون على أساس مؤهلاتهم. ينتخب القاضي لمدة تسع سنوات ويجوز إعادة انتخابه بعد انتهاء هذه المدة.

تكون ميزانية المحكمة جزءا من ميزانية الأمم المتحدة. ومقر المحكمة في لاهاي بهولندا.[1]

6) الأمانة العامة:

هي الجهاز الإداري الفني للمنظمة، وهي أحد الفروع الرئيسية للمنظمة على حسب ما أشارت إليه المادة 9 من الميثاق، تتولى الأعمال الإدارية لجميع الفروع في المنظمة باستثناء محكمة العدل الدولية لأن لها مسجلا خاصا يقوم بذلك، وتتألف الأمانة العامة من الأمين العام، وعدد من الموظفين يعملون تحت إشرافه، وهو المسؤول أمام الجمعية العامة عن أداء المنظمة.[2]

[1] محمد عزيز شكري، ماجد الحموي، المرجع السابق، ص- ص: 133- 134.

[2] سلامة شاهر الفلايلة، المرجع السابق، ص- ص: 35- 36.

المطلب الثالث: أهداف الأمم المتحدة:

ينص ميثاق الأمم المتحدة على أهداف تسعى المنظمة إلى تحقيقها مما يعود بالصالح العام للمجتمع الدولي بأسره، ونجمل هذه الأهداف فيما يلي:

- **حفظ السلم والأمن الدوليين:** تعد مسألة حفظ السلم والأمن الدوليين من أهم أهداف الأمم المتحدة، وأسباب انشائها. فقد نصت المادة الأولى من الميثاق على ما يأتي:" مقاصد الأمم المتحدة هي **"حفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيقها لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها".**[1] ونعني بحفظ السلم الدولي منع الحروب، أما حفظ الأمن الدولي فيتضمن القيام بأعمال ايجابية لتوفير جميع الظروف الضرورية للمحافظة على السلام، والتي تجعل كل دولة تعيش مطمئنة. ويتضمن نظام المحافظة على السلم و الأمن الدوليين:
  - ✓ منع قيام الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها متى قامت.
  - ✓ حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية.
  - ✓ قمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم.[2]
- **إنماء العلاقات الودية بين الأمم:** لما كانت العلاقات غير الودية بين الدول هي أساس المنازعات والحروب، فان من مهام الأمم المتحدة تنمية العلاقات الودية بين الدول، وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى على ما يلي:**" مقاصد الأمم المتحدة هي.....2- إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية ويجعل لها حق تقرير مصيرها، واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام"**،[3] وهنا يجدر القول بأن العلاقات الفوقية، والانتقاص من سيادة الدول أو تلك من الدول الكبرى والهيمنة الاقتصادية والسياسية التي يلمسها القارئ أو المدقق في النصوص تارة وفي الممارسات تارة أخرى لا

---

(1) سهيل حسين الفتلاوي، **الأمم المتحدة أهداف الأمم المتحدة ومبادئها**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 63.

(2) صلاح الدين حسن السيسي، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007، ص 332.

(3) سهيل حسين الفتلاوي، المرجع نفسه، ص 87.

يمكن أن يشكل بيئة مواتية أو مقدمة صالحة لإنماء العلاقات الودية بين الأمم، وما النص على مثل هذا الكلام إلا من قبيل صياغة حسن القول، وخلق ظروف لتسهيل عملية البلع. بل أن أسباب النزاعات الدولية ترجع إلى عدم تمكين الشعوب من ممارسة حقها في تقرير مصيرها وهو ما سنلاحظه في الصفحات القادمة.[1]

- **تحقيق التعاون الدولي لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:** نص الميثاق(2) على أن مقاصد الأمم المتحدة هي: **" تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء"**، ويعني ما تقدم أن أهداف الأمم المتحدة لا تقتصر على التعاون في المجالات السياسية؛ بل يمتد هذا التعاون إلى مجالات أخرى.
- **جعل الأمم المتحدة مركزا لتنسيق جهود الدول الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف أو الغايات المشتركة:** نص الميثاق (1) على أن: مقاصد الأمم المتحدة **هي" جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة"**،[2] ومما نلاحظ هنا أن النص لم يوضح طبيعة أعمال الأمم المتحدة المشار إليها أو المقصودة، ولم يحدد الهيئة أو الجهاز الذي يتولى التنسيق بشأنها فالأمر كله ترك لتقدير، وتحديد الدول الفاعلة في الأمم المتحدة التي تستحوذ على العضوية الدائمة في مجلس الأمن وانتقائها. لكن النص أشار صراحة إلى أن هذه الغايات أو المقاصد للأمم المتحدة هي غايات مشتركة، مع أنها تخص في الواقع الشعوب النامية والضعيفة، وبالتالي فان جعل الأمم المتحدة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم المتحدة هو في الواقع مطلب للدول الضعيفة على سبيل الحصر لكنه جاء لتحقيق قبضة الدول الكبرى على غيرها من الدول الضعيفة، وذلك عند الحاجة.[3]

---

[1] فؤاد البطانية، **الأمم المتحدة منظمة تبقى ونظام يرحل**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص 43.

[2] عبد الناصر أبو زيد، **الأمم المتحدة بين الانجاز والإخفاق**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 19.

[3] فؤاد البطانية، المرجع نفسه، ص 44.

المبحث الثاني:الجمعية العامة ولجنة اليونسكوب

المطلب الأول:تشكيل لجنة التحقيق الدولية (اليونسكوب):

بعد أن فشلت محاولة التسوية لأنجلو أمريكية بدأت فترة المشاريع البريطانية، والتي عرفت بأسماء أصحابها مثل مشروع **موريسون وبيفن***، ومع هذه المشاريع قامت بريطانيا بمحاولة أخرى لصياغة حل يصون مصالحها ولهذه الغاية عقدت مؤتمرا جديدا في لندن بين أوت 1946 وجانفي 1947 اشترك فيه ممثلو الدول العربية ووفد الحركة الوطنية، والوكالة اليهودية، وقد تميزت السياسة الصهيونية في هذه الفترة بأمرين: أولهما التمسك بالانتداب، ومقاومة إحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة من ناحية، وثانيهما تعميق التحالف مع الاستعمار الأمريكي من ناحية أخرى[1] لكن وإزاء فشل مؤتمر لندن في دورته الثانية لجأت بريطانيا إلى رفع قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة، بحجة إنهاء انتدابها على فلسطين، وأيضا محاولة منها لإضفاء الشرعية الدولية على الوجود الصهيوني في فلسطين.

***مشروع موريسون:** الذي اقترح هو الأخر تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق (عربية، يهودية، القدس، والنقب)، وتجدر الإشارة إلى أن زعماء الحركة الصهيونية رفضوا المشروع لاعتبار أن المساحة المخصصة لمقاطعتهم صغيرة جدا. (ينظر: حبيب، كميل. **الشرق الأوسط وفلسطين في الرؤية الأمريكية**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012. ص 16. **مشروع بيفن:** مشروع الدولة الثنائية القومية أي لا تقسيم ولا دولة عربية أو يهودية في كل فلسطين كما طرح في 7 فبراير 1947 مشروعا باسمBevin Scheme الذي نص على قيام وصاية بريطانية تعد البلاد للاستقلال خلال خمسة أعوام، وتمنح فيها المناطق ذات الأكثرية اليهودية و العربية حكما ذاتيا...ويرأس المندوب السامي البريطاني الحكومة المركزية...على أن تدخل البلاد خلال عامين 96.000 مهاجر يهودي ولقد رفض العرب و اليهود هذا المشروع. (ينظر: سمير حلمي سالم سيسالم، المرجع السابق، ص 47).

[1] عواطف عبد الرحمن،**"مصر وفلسطين"**، **عالم المعرفة**، العدد 26، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1980 ص 242.

لذا أرسلت في 2 أفريل 1947 مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة **تريقفي (Trygvelie)***. تعلن فيها إنهاء انتدابها على فلسطين، وتطلب منه عرض القضية الفلسطينية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، رغبة منها في تسيير قرار التقسيم الذي رفضه العرب آنذاك.[1]

في21، 22 أفريل 1947 طلبت الدول العربية الخمس الأعضاء في هيئة الأمم (مصر، سوريا، العراق، لبنان، المملكة العربية السعودية)، إدراج إنهاء الانتداب على فلسطين، وإعلان استقلالها في جدول الأعمال،[2] وهو ما تقدم به أيضا الإتحاد السوفييتي في الجلسة الأولى للدورة الاستثنائية، ونظرا لتقديم كل من الاقتراحين العربي والسوفييتي في وقت متأخر، فإن إقرار أي منهما كان يتطلب الحصول على ثلثي أصوات الأعضاء داخل الجبهة العامة، إذ قاوم البريطانيون والأمريكيون، وأنصارهم الاقتراحين العربي، والسوفييتي فسقط عند الاقتراع عليهما.[3]

1. انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة:

انعقدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 افريل 1947 للنظر في قضية فلسطين، وانتخبت السيد **أزوالدو أرانها Oswaldo Aranha** ممثل البرازيل، ورئيسا له.[4]

***تريقفي:** سياسي نرويجي وأول أمين عام لهيئة الأمم المتحدة ، ولد بمدينة أوسلو في 16 تموز 1896 ، أتصل بالحركة العمالية انتخب سكرتيراً لحزب العمال النرويجي ، عين وزيراً للعدل ، وشغل هذا المنصب بين عام 1935 لحين نشوب الحرب العالمية الثانية ، تولى وزارة النقل البحري ثم وزارة الخارجية عام 1941 حتى عام 1946 وهو تاريخ اختياره سكرتيراً عاماً لهيئة الأمم المتحدة ، وشغل هذا المنصب حتى عام 1953. (ينظر: يحي محمد زاير الكورجي، **القضية الفلسطينية في هيئة الأمم(1947-1956)**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير(غير منشورة) في التاريخ المعاصر، جامعة بغداد، 2006، ص 50.

[1] عبد الدائم عبد الله ، **نكبة فلسطين عام 1948**، دار الطليعة للطباعة والنشر،(د.ب.ن) ،1998، ص 4.

[2] أديب عبد صالح، **"الدور الأمريكي في إقرار تقسيم فلسطين 29 تشرين الثاني 1947 "**، **مجلة جامعة كركوك**، (د.ع)، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، (د.س.ن)، ص 103.

[3] يحي محمد زاير الكورجي، المرجع نفسه، ص51.

[4] سمير حلمي سالم سيسالم، المرجع السابق، ص 48.

أزوالدو أرانها Oswaldo Aranha: ممثل البرازيل، ورئيس الجمعية العامة.

تم الاطلاع يوم 2016/04/25 على الساعة 21:00 متاح على الرابط:
http://www.un.org/ar/ga/president/

بعد مناقشات مسهبة قررت الجمعية العامة في 15ماي 1947 تشكيل لجنة اليونسكوب(**UNSCOP**)، **(ينظر للملحق رقم(2): ص 101)** هي اختصار لجملة United Nations Spécial Commission On Palestine حيث ضمت 11 دولة وهي(استراليا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، غواتيمالا، الهند، إيران، البيرو، السويد، الأوروغواي، يوغسلافيا، هولندا)، وقد أعطيت لهذه اللجنة الصلاحيات الواسعة للتحقيق في جميع الشؤون المتعلقة بالمسألة الفلسطينية[1]، بما فيها وضع اليهود المشردين في أوربا في أعقاب الحرب العالمية الثانية،[2] وتقديم المقترحات التي تراها ملائمة لحل هذه المسألة، لكن في وقت لا يتجاوز الأول من سبتمبر 1947م.[3]

ويلاحظ على اللجنة أنها خلت من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وهو الاقتراح الذي تقدم به مندوب الاتحاد السوفيتي الذي طالب باشتراك الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. إلا أن طلبه رفض بحجة أن وجود الدول الكبرى في اللجنة قد يؤثر في وضع تقرير متحيز، لكن الحقيقة في هذا الرفض هي خوف الولايات المتحدة الأمريكية من التغلغل السوفييتي في المنطقة العربية.

صوت على تشكيل اللجنة 45 صوتا في مقابل 7 أصوات، هي أصوات الدول العربية وتركيا وأفغانستان ، وامتناع تايلندا عن التصويت، وأعلنت الوفود العربية بأنها **"تحتفظ في النهاية بحق حكومتها في اتخاذ الموقف الذي تراه مناسبا تجاه اللجنة ونتائج تحقيقها".**[4]

عقدت لجنة اليونسكوبUNSCOP اجتماعها الأول في نيويورك في 26 ماي 1947، وفي اجتماعها الثاني الذي عقدته في 3 جوان 1947 انتخبت القاضي السويدي "**اميل ساند ستروم**" **Emil Sandstrom** رئيسا لها[5]، وما إن وصلت لجنة التحقيق إلى فلسطين 17 جوان 1947

---

[1] إسلام جودت يونس مقدادي، المرجع السابق، ص116.

[2] صالح مسعود أبو بصير، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن** (د.د.ن)، بيروت: 1968، ص 296.

[3] إسلام جودت يونس مقدادي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] يحي محمد زاير الكورجي، المرجع السابق، ص- ص:52- 53.

[5] سمير حلمي سالم سيسالم، المرجع السابق، ص50.

حتى قاطعتها الهيئة العربية العليا لأنها لم تضع في مخططاتها الاستقلال التام لفلسطين.[1] وبسبب فشل فصل مشكلة يهود العالم عن مشكلة فلسطين.[2]

لذلك أرسلت الهيئة العربية العليا إلى الأمين العام للمنظمة الدولية برقية تشرح فيها مقاطعتها لأعمال اللجنة بهذه الكلمات:« **إن حق العرب الطبيعي في فلسطين جلي في ذاته وما عاد يحتمل تشكيل مادة للتحقيقات**» [3] أما اللجنة السياسية للجامعة العربية فرأت ضرورة استقبال لجنة التحقيق لأن حكوماتها أعضاء في الأمم المتحدة، واتفقت على تقديم مذكرة [4] إلى اللجنة الدولية باسم الجامعة العربية ركزت فيها على نقطتين هما : **"حق سكان فلسطين الطبيعي في تقرير مصيرهم والمحافظة على السلام في المنطقة"**. كما طالبت المذكرة اللجنة الدولية بأن: " **توصي بحل ينهي الاضطرابات السائدة ، ويؤمن العدالة والسلام في المستقبل مع وقف الهجرة اليهودية في الحال**"[5]، في الوقت نفسه كثفت الحركة الصهيونية من لقاءاتها مع اللجنة بغية تشويه الحقائق، وذلك للحصول على جملة من المكاسب[6] لذا فقد تعاونت المنظمات اليهودية مع اللجنة الدولية، وقدمت لها عدداً من الوثائق التفصيلية، واستمعت اللجنة إلى حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية الذي كان مع تقسيم فلسطين، أما ديفيد بن غوريون رئيس الوكالة اليهودية، فقد رفض التقسيم، وطالب بأن تصبح كل فلسطين دولة يهودية، متهماً الحكومة البريطانية بأنها لم تكمل هدف الانتداب، وهو إقامة " **الوطن القومي اليهودي** " في فلسطين، وأعلن ذلك من خلال استماع اللجنة الدولية إليه [7]

---

[1] تيسير جبارة، المرجع السابق، ص277.

[2] سمير حلمي سالم سيسالم المرجع السابق، ص 50.

[3] الياس صنبر، **فلسطين 1948 التغييب**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987، ص 133

[4] الياس شوفاني، المرجع السابق، ص 506.

[5] يحي محمد زاير الكورجي، المرجع السابق، ص 56.

[6] أديب صالح عبد، المرجع السابق، ص103.

[7] يحي محمد زاير الكورجي المرجع نفسه، ص 57.

الأمر الذي جعلهم يقومون بمجموعة من الإحتجاجات أثناء وجود اللجنة حيث دمر اليهود ناديا للضباط الانجليز، ولعل أهم حادث وقع أثناء وجود اللجنة هو وصول الباخرة الأكزودوس محملة ب4554 مهاجرا نقلو من ألمانيا وحينما علم بها البريطانيون قاموا بوقف الباخرة، واقتادوها إلى حيفا ثم أرجع المهاجرون إلى ألمانيا،ا[1] وظهر أن اليهود قد أخذوا يعاملون سلطات الانتداب على أنها ند لهم في السلطة ولا شك أن كل ذلك قد أثر في اللجنة الدولية، علاوة على التوجهات التي قد حصلت عليها من حكوماتها قبل القيام بالتحقيق.[2]

[1] الياس صنبر، المرجع السابق، ص- ص: 133- 134.

[2] جلال يحي، **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 241.

المطلب الثالث:مشاريع لجنة اليونسكوب لحل النزاع:

بعد أن وضعت لجنة التحقيق تقريرها في 31 اوت1947 عرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث إحتوى هذا التقرير على اثني عشر توصية ويمكن تلخيصهم فيما يلي :

- إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين ومنها الاستقلال، وذلك بعد فترة انتقالية تخضع فيها البلاد لوصاية الأمم المتحدة.
- المحافظة على الأماكن المقدسة ، وضمان حرية الوصول إليها.
- إيجاد حل لمشكلة يهود أوروبا المشردين.
- حماية الحقوق الأساسية للأقليات الموجودة في فلسطين.
- احتواء دستور فلسطين على أهم مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بتسوية المنازعات بالطرق السلمية.
- الاحتفاظ بوحدة فلسطين الاقتصادية.
- على الدول التي كانت تتمتع في فلسطين قبل الانتداب بنظام الامتيازات التنازل عن هذه الامتيازات.(ألمانيا مثلا)
- تعاون شعب فلسطين مع الأمم المتحدة لإيجاد حل مناسب للمشكلة الفلسطينية [1]

أما التوصية المختلف عليها فكانت تقول بأنه« **يظل من الواضح، في مسالة فلسطين هذه،أن أي حل لا يمكن أن يفكر به باعتباره يمثل في الوقت نفسه حلا للمسالة اليهودية إجمالا**» [2]لم يوافق على هذه التوصية ممثلا غواتيمالا، ولأوروغواي، بينما امتنع ممثل استراليا عن إبداء رأيه فيها.[3]

كانت اللجنة الدولية قد اختلفت فيما بينها حول موضوع التقسيم، فقدمت اللجنة مشروعين للدولتين المقترحتين في فلسطين عرف الأول بمشروع الأكثرية والثاني بمشروع الأقلية.

---

[1] صائب صالح الجبوري، المرجع السابق، ص، ص: 133، 135.

[2] الياس صنبر، المرجع السابق، ص 135.

[3] صائب صالح الجبوري، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

مشروع الأكثرية: فذهب أغلب أعضاءها وهم مندوبوا كندا، استراليا، هولندا، البيرو، تشيكوسلوفاكيا، غواتيمالا، السويد، لأوروغواي، إلى تقسيم فلسطين إلى ثلاث وحدات سياسية:

- **الدولة العربية:** تتألف من الجليل الغربي ومنطقة نابلس الجبلية، والسهل الساحلي الممتد(الأسدود) جنوب يافا حتى الحدود المصرية، بما في ذلك منطقة الخليل وجبل القدس وغور الأردن الجنوبي وتبلغ مساحة هذه المنطقة 12 ألف كلم^2 يقطنها 661 ألف نسمة، منهم 11 ألف يهودي و650 ألف عربي ويملك اليهود فيها 100 ألف دونم أي 100 كلم^2 فقط بينما يملك العرب الباقي تقريبا.[1]
- **الدولة اليهودية:** تمتد على أرض الجليل الشرقي وقسم من المنطقة الساحلية ومرج بن عامر وبئر السبع والنقب، ومساحتها الإجمالية 14200كلم^2 كان يقيم فيها 640 ألف عربي ولا يزيد اليهود فيها آنذاك عن 530 ألف يهودي، وكان العرب يملكون فيها ثلثي الأراضي المسجلة والعقارات المملوكة،[2] وأوصت الأكثرية بإنشاء دولتين مستقلتين في هاتين المنطقتين بعد مرحلة انتقال حددت بسنتين تتولى بريطانيا خلالها إدارة فلسطين تحت إشراف الأمم المتحدة كما أوصت بضرورة قبول 150 ألف مهاجر يهودي للدولة اليهودية خلال فترة الانتقال وإذا زادت هذه الفترة يسمح بإدخال 70 ألف يهودي في كل سنة وأوصت كذلك بإنشاء اتحاد اقتصادي وجمركي في المرافق العامة بين الدولتين.[3]
- **مدينة القدس:** وتوضع تحت نظام الوصاية الدولية نظرا لصبغتها الدينية بالنسبة للأديان الثلاثة.[4]

مشروع الأقلية: فدعي مندوبو يوغسلافيا، والهند، وإيران إلى إقامة دولتين مستقلتين استقلالا ذاتيا الأولى يهودية يسمح فيها باستمرار عملية الهجرة، والثانية عربية على أن تشكل الدولتان دولة

---

[1] شفيق الرشيدات، المرجع السابق، ص 149.

[2] جمال عبد الهادي محمد مسعود، **الطريق إلى بيت المقدس القضية الفلسطينية**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، (د.س.ن)، ص 127.

[3] شفيق الرشيدات، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] صائب صالح الجبوري، المرجع السابق، ص 136.

اتحادية تعرف باسم دولة فلسطين تبقى تلك الدولة تحت الانتداب البريطاني لفترة زمنية تسمح بتنفيذ الخطة.[1] **(انظر للخريطة رقم (3))**

الخريطة رقم (3):

مشروع التقسيم الذي أوصت بها كثرية أعضاء لجنة التحقيق الدولية(UNSCOP) في سبتمبر 1937

مشروع الدولة الاتحادية التي أوصت بها اقلية اعضاء لجنة التحقيق الدولية (UNSCOP) في سبتمبر 1947.

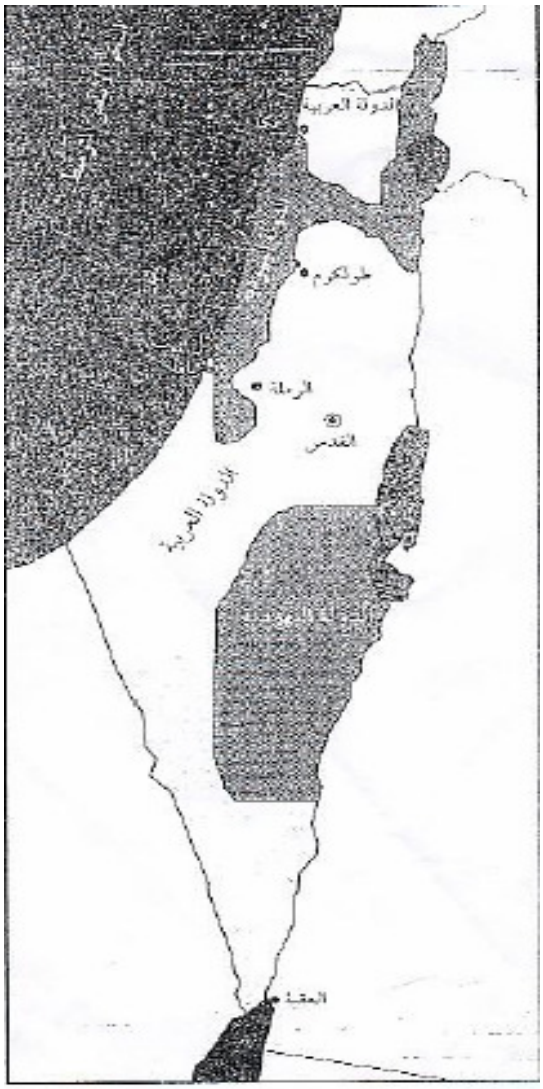

الدولة العربية **وصايا دائمة** **الدولة اليهودية**

المصدر: سمير حلمي سالم سيسالم المرجع السابق، ص- ص: 200- 201.

[1] إسلام جودت يونس مقدادي، المرجع السابق، ص 117.

المطلب الثالث: الموقف العربي والصهيوني من مشاريع التحقيق UNSCOP

1. الموقف العربي:

كان لصدور تقرير لجنة التحقيق الدولية أثرها الكبير في الشعب الفلسطيني فقد رفضت الهيئة العربية العليا تقرير اللجنة ، وتوصياتها كما أعلنت عزمها على مقاومة المشاريع الناجمة عنها إضافة إلى ذلك المظاهرات التي قام بها الفلسطينيون، والذي تدعو من خلالها لإنقاذ فلسطين.[1]

أعلن زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية محمد أمين الحسيني رفضه التام لمقترحات اللجنة،[2] كما أسرعت اللجنة السياسية للجامعة العربية بعقد مؤتمر عربي في مدينة صوفر بلبنان، وكان ذلك في 16 سبتمبر 1947 من أجل دراسة ما جاء في تقرير اللجنة الدولية،[3] وبذلك اتخذت القرارات التالية:

1- ترى اللجنة السياسية أن تنفيذ المقترحات التي تناولها تقرير اللجنة الدولية خطر يهدد الأمن والسلام في فلسطين والبلاد العربية، لذا ستقاوم بالوسائل العلمية الفاعلة تنفيذ هذه المقترحات.
2- ترى اللجنة السياسية ضرورة اطلاع الشعوب العربية على المخاطر المحيطة بفلسطين ، ودعوة كل عربي للمشاركة بتقديم المعونة والتضحية.
3- اتخذت اللجنة السياسية قراراً بإرسال مذكرات إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والحكومة البريطانية تطالب فيها أن كل قرار يتخذ بإزاء القضية الفلسطينية لا يتضمن قيام دولة عربية مستقلة يهدد بإثارة الاضطرابات الخطيرة التي تهدد السلام، وأن الدول العربية ستدعم عرب فلسطين ، وتقدم لهم كل ما يطلبونه من معونة.[4]

---

[1] الياس شوفاني، المرجع السابق، ص 508.

[2] يحي محمد زايد الكورجي، المرجع السابق، ص 61.

[3] تيسير جبارة، المرجع السابق، ص279 .

[4] يحي محمد زايد الكورجي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

هذا، وقد انعقد مجلس جامعة الدول العربية ببيروت في 7 أكتوبر برئاسة رياض الصلح(رئيس الوزراء اللبناني) حيث بحث المجتمعون حول ما يجب اتخاذه من إجراءات للوقوف بوجه المؤامرة على فلسطين، والتي تبلورت ملامحها في توصيات اللجنة الدولية لذا تقرر تشكيل لجنة فرعية من رؤساء الوفود العربية للبحث في التدابير اللازم اتخاذها للدفاع عن فلسطين.

في 29 أكتوبر 1947 قدمت اللجنة العسكرية العربية التي شكلتها اللجنة السياسية تقريرها الأول إلى مجلس الجامعة العربية[1] الذي تضمن مجموعة من التصريحات توصي بقوة الصهيونية وبالتالي مستلزمات مواجهتها، وكذلك حاجة الفلسطينيين إلى المال، والسلاح، والتدريب كما أوصت اللجنة أيضا على الدول العربية حشد قوات على حدود فلسطين، وتشكيل قيادة موحدة ورصد ما لا يقل عن مليون جنيه كدفعة أولى لهذا الغرض.

بعد مداولات، ومناقشات اتخذ مجلس الجامعة تنفيذ **قرارات بلودان*** السرية التي لا تزال قائمة في حالة تطبيق أي حل من شأنه أن يمس بحق فلسطين في أن تكون دولة عربية مستقلة إضافة إلى تطبيق كل ما جاءت به اللجنة العسكرية ، وفي الحقيقة لم تحصل هذه اللجنة على كل ما وعدت به من مجلس الجامعة من مال وسلاح.[2]

2. **الموقف الإسرائيلي:**

أما الصهاينة فقد وافقوا على قرارات اللجنة الدولية بالرغم من عدم العمل بتوصياتهم بأن تشمل الدولة اليهودية كل فلسطين، فالمشكلة اليهودية في نظرهم هي مشكلة عدم وجود وطن قومي لليهود، والتي لا يوجد لها إلا حل واحد، وهو ما نص عليه إعلان وعد بلفور وصك الانتداب.[3]

---

[1] الياس شوفاني، الرجع السابق، ص 509.

***قرارات بلودان: (مؤتمر بلودان)** اجتماع استثنائي عقده مجلس الجامعة العربية في بلودان في 8 جوان سنة 1946 للنظر في تقرير اللجنة الأنجو أمريكية التي كانت قد بحثت في القضية الفلسطينية واقترحت حلولا لصالح الصهيونيين وقد صدرت عن هذا المؤتمر قرارات سرية أهمها انه في حال قبول بتوصيات اللجنة الأمريكية البريطانية والشروع في تنفيذها فان المؤتمر يهدد باتخاذ إجراءات بحق مواطني ومصالح هاتين الدولتين في الوطن العربي.(ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص 563).

[2] جاسم محمد الجبوري، **"موقف لبنان في جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية (1945-1948)"**، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** ، مج6، العدد2، (د.د.ن)، (د.ب.ن) ،2007، ص 89.

[3] سمير حلمي سالم سيسالم، المرجع السابق، ص 54.

المبحث الثاني:الجمعية العامة وقرار التقسيم181(1947)

المطلب الأول: قرار التقسيم 181:

بعد أن قدمت اللجنة تقريرها، عقدت الأمم المتحدة في 23 سبتمبر 1947 جلسة خاصة لدراسة التقرير، لكن أي تقرير هذا الذي سيقرر مصير دولة بكاملها بحكم مشروع اقترحته بضعة أشخاص لم يسبق لهم أن دخلوا فلسطين أو يعرفوا عنها شيئا إلا عن طريق تقارير، ومغالطات قدمتها لهم بريطانيا، والصهيونية.

قررت الهيئة العامة إحالة تقرير اللجنة على لجنة خاصة عينتها لدراسة المشروعين. مثلتها كل الدول الأعضاء، وسمح لمندوب الوكالة اليهودية، والهيئة العربية العليا الإدلاء بشهادتهما أمام اللجنة الخاصة بالقضية الفلسطينية حيث شرح مندوب الهيئة العربية الفلسطينية القضية الفلسطينية وتطوراتها، وانتهى إلى رفض التقسيم، والهجرة والدولة اليهودية وطالب بقيام دولة فلسطينية واحدة ديمقراطية مستقلة، أما مندوب الوكالة اليهودية فقد شرح القضية وانتهى إلى إعلان قبول اليهود مشروع الأكثرية مع المطالبة بضم الجليل الغربي، ومنطقة القدس إلى الدولة اليهودية، وأعلن استعداد اليهود لملأ الفراغ الذي سيحدثه انسحاب الانجليز.

ثم تعاقب بعد ذلك مندوبو الدول الأعضاء[1]، فقد بادر الاتحاد السوفيتي، وعلى لسان **تسارابكين** في 13 أكتوبر1947 إلى الإعلان من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن مشروع التقسيم هو أفضل الحلول لاسيما بعد فشل التعايش العربي اليهودي، واعتبر المشروع خطوة عظيمة إلى طريق حل القضية الفلسطينية بأكملها، وقبل ثلاث أيام من التصويت على المشروع في هيئة الجمعية العامة حدد **جروميكو** مندوب الاتحاد السوفيتي موقفه الرسمي في تأسيس دولة يهودية في كلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان مما ورد في كلمته**"أن ممثلي الدول العربية يزعمون أن مشروع قرار تقسيم فلسطين سيذكره التاريخ على أنه غير عادل، وغير منصف، ولكن وجهة النظر هذه غير مقبولة لأن للشعب اليهودي حقا تاريخيا وثيقا في فلسطين ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يتحتم علينا عدم تجاهل الظروف التي وجد الشعب اليهودي نفسه فيها نتيجة للحرب. أن حل القضية الفلسطينية على أساس دولتين منفصلتين له دلالة تاريخية كبيرة إذ أن هذا القرار**

[1] شفيق رشيدات، المرجع السابق، ص 151.

سيحقق المطالب الشرعية للشعب اليهودي حيث أن مئات الألوف منهم كما تعلمون لا يزالون بدون وطن أو مأوى، "وأضاف جروميكو قائلا: "كما أن قرار التقسيم سيخدم مصالح الجماهير العربية، واليهودية". [1] أما عن مندوب الولايات المتحدة فقد قارن بين ما حصل عليه العرب من استقلال في بلدان كثيرة، وبين ما يعانيه اليهود، وانتهى بإعلان تأييد حكومته مشروع الأكثرية على أن تجري عليه بعض التعديلات الطفيفة لصالح المنطقة العربية.[2]

في المقابل قبل وفد بريطانيا توصيات اللجنة الخاصة كلها، إلا أنها لم تؤيد الخطة الأساسية التي تقضي بتكوين فلسطين من دولتين إحداهما عربية، والأخرى يهودية، وجعل مدينة القدس منطقة دولية كما لم يعارضها،[3]حيث صرح مندوب بريطانيا عزم حكومته على الجلاء عن فلسطين، وعدم تحمل مسؤولية هذا القرار المتنازع عليه وكان واضحا أن بريطانيا تريد استعجال الأمم المتحدة في إقرار التقسيم، وعليه قررت اللجنة تأليف لجنتين فرعيتين واحدة من مؤيدي مشروع الأكثرية والثانية من مؤيدي مشروع الأقلية.[4] الذي استمرت في مداولات منذ تاريخ تأليفها في 21 أكتوبر إلى غاية 24-25 نوفمبر عندما طرحت نتائجها للتصويت.[5]

عندما طرح مشروع الأقلية للتصويت في 24 نوفمبر 1947 سقط بالأكثرية إذ رفضه 29 دولة وأخذت به 12 دولة، وامتنعت عن التصويت 14 دولة وكانت الدول العربية قد تبنت هذا المشروع، وصوتت إلى جانبه وصوت معها كل من مندوب أفغانستان وإيران، وباكستان وتركيا وليبيريا أما الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي فقد عارضا هذا المشروع كما كان موقف بريطانيا في غاية الوضوح رغم تظاهرها بالحياد أمام المشروعين، وامتناعها عن

---

[1] أمين عبد الله محمود، **"الاتحاد السوفيتي وتأسيس إسرائيل"، مجلة جامعة الملك سعود**، مج 2، العدد1، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، (د.س.ن). ص 284.

[2] شفيق الرشيدات، المرجع السابق، 151.

[3] جاك تني، **الإخطبوط الصهيوني وخيوط المؤامرة لابتلاع فلسطين**، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة ، (د.س ن)، ص 55.

[4] شفيق الرشيدات، المرجع نفسه، ص 152.

(5) D.Smith Charles, Palestine and the Arab Israeli conflict, Second édition, New York , Martin press, p 144.

التصويت، فقد قدمت لإسقاطه أكبر مساعدة ممكنة، وبعد سقوط مشروع الدولة الموحدة طلبوا إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية فسقط الاقتراح بالأكثرية.[1]

في 25 نوفمبر 1947 عرض مشروع الأكثرية عل اللجنة الخاصة للتصويت عليه ، ففاز بالأكثرية وصوتت إلى جانه 25 صوتاً ضد 13 وامتناع 17 دولة عن التصويت، وغياب دولتين.[2]

لم تكن القوى الكبرى تملك أغلبية الثلثين لإنفاذ قرار التقسيم، حيث كاد في يوم 26 نوفمبر أن يحدث تصويت فلو تم لسقط مشروع التقسيم ، وبعد هذا القرار رفعت القضية إلى الهيئة العامة لمناقشتها، والتصويت على مشروع قرار اللجنة القاضي بتقسيم فلسطين.[3]

في صباح يوم 29 نوفمبر، وقبل افتتاح الجلسة بساعات صرح آرانها رئيس الجمعية العامة ومندوب البرازيل للصحفيين أنه بات مقتنعا أن قرار التقسيم سينال الأكثرية اللازمة عند طرحه للتصويت، وبالفعل أقرت الجمعية العامة مشروع الأكثرية لتقسيم فلسطين وذلك بأغلبية 33 صوتا مقابل 13 وامتناع 10 دول عن التصويت.[4] **(انظر للخريطة رقم(4): ص64)**

الدول التي صوتت ضد التقسيم هي:(مصر، المملكة العربية السعودية، اليمن، سوريا، لبنان، إيران، أفغانستان، باكستان، العراق، تركيا)، وهذه الدول كلها دول عربية إسلامية ورافقتها من الدول الصديقة كل من الهند، واليونان وكوبا. أما الدول التي امتنعت عن التصويت هي:(الأرجنتين، شيلي، الصين، كولومبيا، سلفادور، أثيوبيا، هندوراس، المكسيك، يوغسلافيا، بريطانيا).

---

[1] شفيق الرشيدات، المرجع النفسه، ص 153.

[2] يحي محمد زاير الكورجي، المرجع السابق، ص 70.

[3] شفيق الرشيدات، لمرجع السابق، ص- ص: 153- 154.

[4] أحمد حسن محمد أبو جعفر، **"دراسة نقدية في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 و194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية "**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008، ص 26.

الخريطة رقم(4): خطة تقسيم الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947.

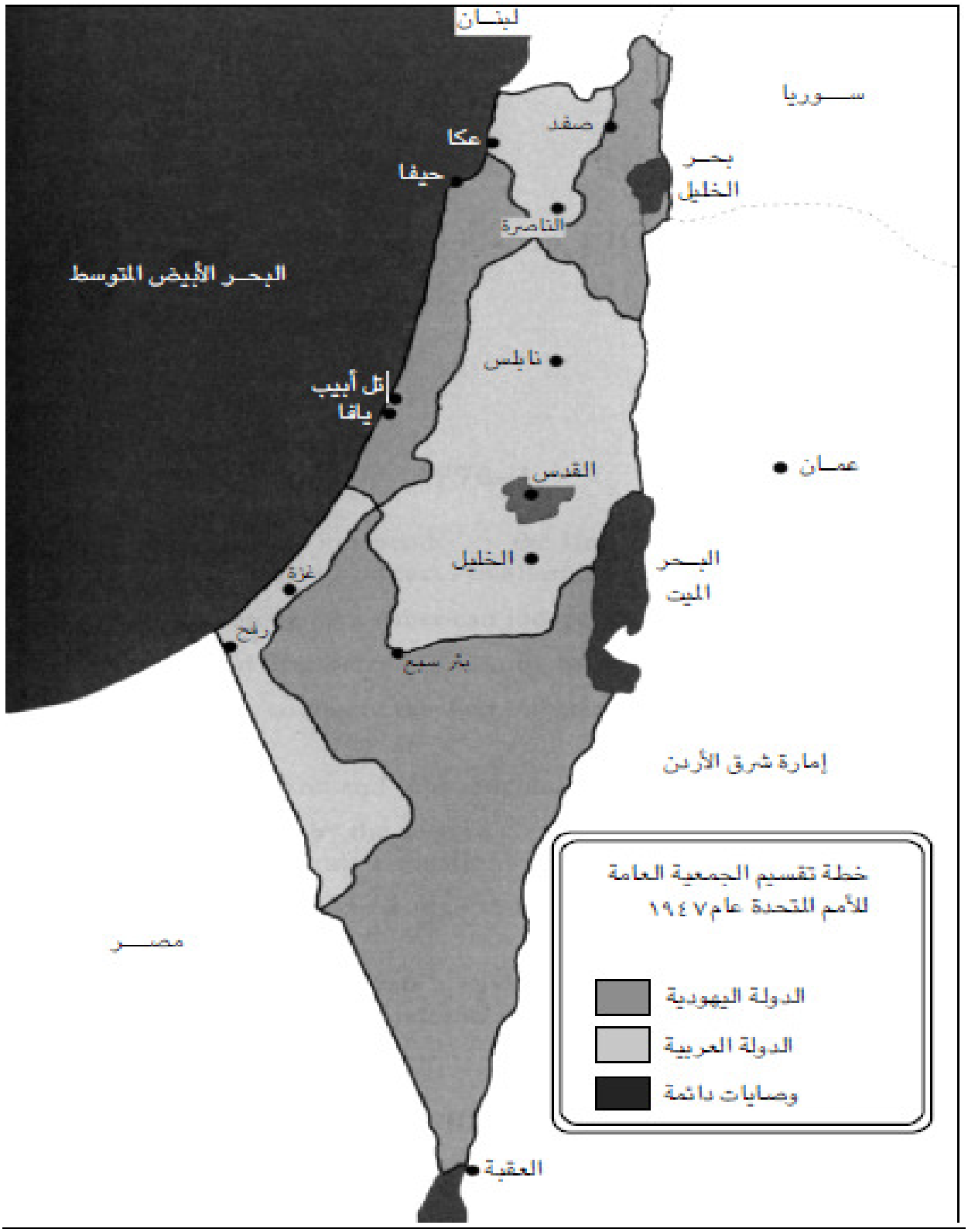

المصدر: مايكل أورين، القوة والإيمان والخيال، تر: حطيبة اسر، (د.د.ن)، القاهرة، 2008، ص 12.

المطلب الثاني: مضمون قرار التقسيم 181:

لقد أقرت الجمعية العامة في جلستها رقم 128 القرار رقم 181 الدورة(2) بتاريخ 29 نوفمبر نوفمبر 1947، ولقد اشتمل القرار 181 على مقدمة وثلاث أجزاء، الأول خصص لدستور فلسطين وحكومتها في المستقبل والجزء الثاني للحدود والجزء الثالث لمدينة القدس وكان أهم فقرات قرار التقسيم 181(1947) ما يلي:[1]

- إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في أول أوت 1948 على الأكثر.
- جلاء القوات البريطانية ويكون ذلك في أقرب وقت حيث لا يتجاوز أول أوت 1948. تاركة الدولة اليهودية في 1 فيفري 1948 كأقصى حد.
- على السلطة المنتدبة أن تبذل أقصى جهدها لتضمن منطقة ضمن أراضي الدولة اليهودية تسهل الهجرة اليهودية.
- ألا يتأخر قيام الدولتين العربية واليهودية، وكذا النظام الدولي الخاص بمدينة القدس عن الأول من أكتوبر 1948.

- تكون المدة ما بين موافقة الجمعية العامة على التقسيم، وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية، مرحلة انتقالية.
- قيام السلطات البريطانية عند جلاء قواتها تسليم السلطة تدريجيا إلى **اللجنة الخماسية*** التابعة للأمم المتحدة، وتتصرف اللجنة وفق توصيات الجمعية العامة وتحت إشراف مجلس الأمن.
- تقوم لجنة الأمم المتحدة لفلسطين حال وصولها إلى فلسطين باتخاذ التدابير اللازمة لتثبيت حدود الدولتين العربية، واليهودية، وحدود مدينة القدس.

---

[1] سمير حلمي سالم سيسالم، المرجع السابق، ص 60.

***اللجنة الخماسية:** لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين التي تم تشكيلها من ممثلي عن كل من بوليفيا، وتشيكوسلوفاكيا، والدنمارك، وبنما، والفلبين، وسميت اللجنة الخماسية. (ينظر: يحي محمد زاير الكورجي، المرجع السابق، ص 73).

- تقوم اللجنة الخماسية بإنشاء مجلسا مؤقتا للحكومة في كل دولة ويكون للمجلس سلطة كاملة في المناطق التابع لها ويعمل المجلسان المؤقتان في الدولتين العربية و اليهودية وفق التوصيات التي تصدرها لجنة الأمم المتحدة.
- يقوم المجلسان بإنشاء أجهزة الحكومة، الإدارة المركزية والإدارة المحلية، كما يقوم المجلسان بتكوين ميلشيات مسلحة من سكان الدولة تكون كافية للحفاظ على الأمن في البلاد.
- بعد مدة لا تزيد على شهرين من انسحاب قوات الدولة المنتدبة يقوم مجلس الحكومة المؤقتة في كل من الدولتين بإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية وفق المبادئ الديمقراطية، ويحق لكل من تجاوز سن 18 عاماً الاشتراك في الانتخابات على أن يكون مواطناً فلسطينياً مقيماً فيها ، من العرب واليهود .
- تضع الجمعية التأسيسية في كل دولة دستوراً ديمقراطياً وتعين حكومة مؤقتة تخلف مجلس الحكم المؤقت على أن يتضمن الدستور في كل الدولتين مجموعة من المبادئ.[1]
- إنشاء دولتين في فلسطين الأولى يهودية والثانية عربية مع وضع القدس وضواحيها تحت نظام دولي خاص لمدة عشر سنوات.[2] تقوم بينهما وحدة اقتصادية، وتشمل هذه الوحدة وحدة جمركية، ووحدة النقد، ووحدة في مشاريع الري، والقوة الكهربائية كما ينشأ مجلس اقتصادي مشترك يدير هذه الوحدة، وينص القرار أيضا على حرية التنقل بين المناطق الثلاث. بعد أن تنفذ الدولتان هذه التعهدات ينظر إلى أمر قبولهما في الأمم المتحدة أما القدس فستوضع تحت إشراف مجلس الوصاية التابع لهيئة الأمم المتحدة الذي ينتخب لها حاكما عاما تعاونه شرطة دولية.[3]
- **الدولة العربية:** (عكا، الناصرة، نابلس، جنين، طولكرم، قطاع القدس عدا مدينة القدس، بيت لحم، الخليل، يافا، اللد، الرملة، غزة، المجدل، خان يونس، بئر السبع، العوجا– الحفير)على أن تكون مساحة الدولة العربية 42.88% من مساحة فلسطين.

---

[1] **كارثة فلسطين مذكرات عبد الله التل**، ط2، دار الهدى، الإسكندرية، 1990، ص، ص: 609، 611.

[2] نخبة من المتخصصين، المرجع السابق، ص 387.

[3] **"قرار تقسيم فلسطين واتفاقيات أخرى"**، ط 3، الركن للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص 8.

- **الدولة اليهودية:** فقد أعطيت لها مساحة تقدر ب:56.47% حيث شملت كل من(مدن الصفد، طبريا، بيسان، حيفا وقراها، تل أبيب، قطاع يافا باستثناء مدينة يافا، الجزء المحاذي للبحر الميت من قطاع الخليل، ومنطقة النقب كلها حتى العقبة).[1] على أن تكون العربية والعبرية لغتي الدولتين الرسميتين، ويصبح هذا القرار نافذا قبل بدئ تشرين الأول 1948.[2]

يسكن الدولة اليهودية 498.000 يهودي ، و407000 عربي أما القدس فيستقر فيها 105.000 عربي ، واليهود 100.000، يمتلك العرب 84.70% من الأراضي ويمتلك اليهود7.1% فقط أما 3.44% أراضي الدولة ، و4.85% يملكها ملاك آخرون.[3]

- لقد سمح قرار هيئة الأمم أيضا انتقال الأشخاص بين الدولتين المقترحتين ، والى مدينة القدس كما فرض على كل واحدة من الدولتين تقديم تصريح إلى هيئة الأمم يكون بمثابة خطوط رئيسية لدستور تلك الدولة ، وفي الوقت نفسه يحدد الضمانات الخاصة بالأماكن المقدسة ، وحقوق الأقليات الدينية ومجموعة من التعهدات الدولية والمالية
- تنازل الدول على الامتيازات الممنوحة لها سواء أثناء الانتداب أو من قبل الدولة العثمانية.[4] **(ينظر للملحق رقم (3): ص 103).**

---

[1] نخبة من المتخصصين، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] جاسم محمد الجبوري، المرجع السابق، ص 90.

[3] إسماعيل أحمد ياغي، **الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية**، المرجع السابق، ص 124.

[4] **"قرار تقسيم فلسطين واتفاقيات أخرى"**، المرجع السابق، ص 8.

المطلب الثالث: مشروعية قرار التقسيم181:

لقد أثير الكثير من الجدل حول مشروعية قرار التقسيم 181 ومنه فان الحكم على مدى قانونية قرار التقسيم يقتضي منا البحث عن مدى توافقه مع ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة هذا من جهة ومدى اختصاص الجمعية العامة بإصداره من جهة أخرى.

لقد قدمت المواد 10، 11، 12، 14 من ميثاق الأمم المتحدة اختصاص الجمعية العامة في مجال حفظ الأمن والسلام الدوليين، وفي جميع هذه المواد تصدر الجمعية العامة توصيات غير ملزمة سواء كانت تلك التوصيات بالإجماع أو بالأغلبية فإنها لا تتمتع بقوة الإلزام.[1] وعليه ليس في ميثاق الأمم المتحدة أو أي هيئة رئيسية فيه سلطة تقسيم إقليم محدد دوليا خلافا لرغبة سكانه.[2] فالجمعية العامة عادة لا تتخذ توصياتها إلا في مسائل قليلة الأهمية، أما المسائل الهامة فتعرض على مجلس الأمن.[3]

تناقض قرار التقسيم مع أحد أهم أهداف المنظمة الدولية، وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها ثم إن الشعب الفلسطيني المعني أساسا بالأمر لم تتم استشارته، ولا استفتائه[4] هذا ما يتناقض مع ما جاء في المادة الأولى من الميثاق:« **احترام المبدأ بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبان يكون لكل منها تقرير مصيرها**..... » فالجمعية العامة، وبهذا القرار قد تجاوزت سلطتها وذلك بعدم مراعاتها هذا المبدأ، هذا إذا سلمنا أنها تملك الحق في إصدار مثل هذا القرار من الأساس. [5]

فلو سلمنا جدلا بإلزامية القرار 181، فإن موافقة إسرائيل عليه، ورفض الدول العربية، والفلسطينية له يوجب تحويل الأمر إما إلى محكمة العدل الدولية أو إلى مجلس الأمن الدولي للنظر في تطبيقه ضمن صلاحيات المجلس، وبحسب مواد الفصلين السادس والسابع من الميثاق،

---

[1] أحمد حسن محمد أبو جعفر، المرجع السابق، ص 50.

[2] محسن محمد صالح، **مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين**، المرجع السابق، ص 30.

[3] أحمد حسن محمد أبو جعفر، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] محسن محمد صالح، المرجع نفسه، ص25.

[5] طه الفرنواني، **الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص 17.

لا يحق للجمعية العامة أن توصي ناهيك عن أن تقرر أي شيء بخصوص المسألة موضع البحث وذلك وفق المادة 1/12 من الميثاق.[1]

إن الحل الذي توصلت إليه الجمعية العامة بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية، والأخرى يهودية فانه لا يتفق مع القانون الدولي ففيما يخص الدولة العربية المقترحة انه لم يذكر القرار صراحة أن مسؤولية الحكم فيها للفلسطينيين، وإنما تعمد واضع القرار استخدام صيغة مبهمة قابلة للتأويل فلم يحدد القرار جنسية تلك الدولة العربية ، ولا جنسية رئيسها وهذا في حد ذاته يعد خروجا عن القانون الدولي، ومن المعلوم أيضا أن هناك فرق بين مصطلحي الوطن القومي، والدولة فالأول يسمح بالإقامة فيه أناس من دون الحق لهم بامتلاك السلطة أما المصطلح الثاني والذي هو الدولة فهم عبارة عن أرض وشعب وسيادة كامنة غير منقوصة.

كما يعتبر قرار التقسيم كذلك تدخلا في الشؤون الداخلية لبلد غير مستقل وفقا للفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.[2]

إضافة إلى كل ما سبق فان قرار التقسيم كان خاضعا لإملاءات ورغبات الوكالة اليهودية بشكل ضمني أو بالنص الصريح (الفقرة الأولى من الجزء الثاني)، أي أنه جاء قرارا سياسيا، وبالتالي لا يصلح لأن يكون خط الأساس أو الإطار المرجعي اللازم قانونيا لأية تسوية إذا أريد لها أن تكون دائمة وعادلة، فالعدل يتحقق بتطبيق حكم القانون، وليس بحسب بوصلات المصالح السياسية التي لم تكن أصلا عازمة على تنفيذه، فعندما يشير القرار إلى ضرورة تدخل مجلس الأمن بحسب المادة 39. تقول الوقائع أن مجلس الأمن لم يتدخل بحسب ما هو منصوص عليه في القرار على الرغم من قيام إسرائيل بالاستيلاء على مناطق واسعة خارج ما حدده لها قرار التقسيم.

---

[1] بشير شريف يوسف، المرجع السابق، ص- ص: 83- 84.

[2] أحمد حسن محمد أبو جعفر، المرجع السابق، ص- ص:51- 52.

تدل الحقائق الواردة فيما سبق أن رفض أو قبول العرب لقرار التقسيم ليس هو سبب تعطيل القرار المذكور، بل إن العيوب القانونية والإجرائية التي شابت القرار 181 هي التي جعلته غير صالح كأساس لحل المشكلة.[1]

في نهاية هذا الفصل نخلص أن فشل مؤتمر لندن والكتاب الأبيض مثل نهاية لمرحة من مراحل القضية الفلسطينية، التي كانت فيها بريطانيا هي سيدة الموقف والمتفردة في صنع القرارات السياسية المتعلقة بهذه القضية بحكم سلطة الانتداب، غير أنها مع ذلك عجزت بقصد أو بدون قصد عن إيجاد حل نهائي لها الأمر الذي أدى بها إلى إحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة وذلك لتقرر وتفرض الحل الذي تراه مناسبا لحل المشكلة الفلسطينية لكن أي حل هذا !!.

إن قرارات عصبة الأمم والأمم المتحدة بشأن فلسطين عكست موازين القوى الدولية التي انبثقت عن الحربين العالميتين، ومنحت من لا حق له بواسطة من لا يملك، لتنشا إسرائيل في قلب العالم العربي بين قسميه الأسيوي، والإفريقي.

[1] شريف بشير يوسف، المرجع نفسه، ص- ص: 84- 85.

الفصـــل الثالث

المواقف الدولية من قرار التقسيم رقم 181(1947):

المبحث الأول: الموقف العربي من قرار التقسيم 181:

المطلب الأول: المواقف الرسمية.

المطلب الثاني: المواقف الغير رسمية.

المبحث الثاني: الموقف الإسرائيلي و الدولي من قرار التقسيم 181:

المطلب الأول: الموقف الإسرائيلي.

المطلب الثاني: الموقف الدولي.

عاشت الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط في جو من عدم الاستقرار السياسي، وفي عالم من المتغيرات المتسارعة، وهو عالم مليء بالصراعات، والمفاجآت وتبذل الحكومات، والأنظمة والتكتلات مواقفها من بعضها البعض وكذلك من الصراعات الدولية وفقا لمبدأ المصلحة التي تفرضها مفاهيم الأمن القومي، ومن بين هذه الصراعات الصراع الفلسطيني الصهيوني والقرار الذي اتخذ في حق الفلسطسنيين الذي هو قرار 181 القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية الذي لم تقتصر ردود الفعل فيه على المواقف الرسمية العربية، بل ظهرت أيضا ردود فعل شعبية في أكثر البلدان العربية، وجرت عدة مظاهرات احتجاج ضد الدعم الأمريكي والروسي لتقسيم فلسطين.

كما لا ننسى الضغط الإسرائيلي والدولي الذي كان له النصيب الأكبر في إصدار هذا القرار هذه القضية التي أوجدتها انجلترا فتبنتها الولايات المتحدة الأمريكية وساندتها روسيا وفرنسا هذه الدول الكبرى التي اتفقت على هضم حقوق العرب، والغدر بهم بالرغم من الاختلافات الواسعة في سياستها ومبادئها واتجاهاتها في الأمور الأخرى.

من خلال التوضيحات السابقة رأينا أن نطرح هذا الفصل محاوليين بذلك الإلمام بالإطراف الرئيسية في القضية الفلسطينية وموقفها منها هذا ما جعنا نعنون هذا الفصل بالمواقف الدولية من قرار التقسيم 181.

المبحث الأول: الموقف العربي من قرار التقسيم 181(1947)

المطلب الأول: المواقف الرسمية:

1) موقف جامعة الدول العربية:

لقد سبق لجامعة الدول العربية أن اتخذت قرارات بدعم القضية الفلسطينية، ودعم حقوق الفلسطينيين وتقديم المساعدات العسكرية والمالية لهم لكن ما يهمنا الآن هو القرارات التي اتخذتها الجامعة العربية* تجاه قرار التقسيم 181 حيث عقدت الجامعة العربية اجتماعا بالقاهرة في الفترة من 2-18 ديسمبر 1947م،[1] وذلك من أجل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، ولكن قبل دخول الجيوش العربية النظامية دخل المتطوعون فلسطين، وقد أشرفت الجامعة العربية على ذلك، وشكلت فرق جهادية للدفاع عن فلسطين كان أهمها:[2]

❖ **جيش الإنقاذ:**

كان جيش الإنقاذ أول مشروع عربي استهدف المشاركة في تحرير فلسطين، فقد كان طموح العرب آنذاك عظيما يمكن أن تلخصه في كلمات **فوزي القاوقجي** قائد الإنقاذ مخاطبا عرب فلسطين حيث قال:« **أتيناكم بقلب واحد ولهدف واحد هو: إلغاء قرار هيئة الأمم المتحدة في التقسيم ودك معالم الصهيونية وتصفيها نهائيا وتنفيذ قرارات الجامعة العربية وتثبيت عروبة فلسطين**»[3] .

جرى تشكيل جيش الإنقاذ رسميا يوم 1 جانفي 1948م وقواته ثماني كتائب مشاة أسندت قيادة معظمها إلى ضباط سوريين وعراقيين، وقد عين اللواء الركن إسماعيل صفوت قائدا عاما لهذا الجيش، والعميد الركن طه الهاشمي مفتشا عاما والسيد **فوزي القاوقجي** قائدا للميدان في فلسطين.

***الجامعة العربية:** هيئة عربية دولية، تضم الدول الموقعة على ميثاقها والتي تتكلم العربية على امتداد الوطن العربي هدفها التعاون الإقليمي، وقد جاء بمثابة استجابة شكلية للشعور القومي العربي، ولمطلب الوحدة العربية من قبل بريطانيا و الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وفي 10 ماي 1945 تكونت الجامعة العربية بين مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والسعودية، وسوريا، واليمن. نشأة الجامعة وسط الاحتجاج على إبقاء الاحتلال الفرنسي في سوريا، ولبنان ووسط مشكلة فلسطين ومعارضة فكرة إنشاء دولة يهودية. (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.س.ن) ص 19).

[1] عبد الحليم مناع، أبو العماش العدوان، **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946-1990**، (د.د.ن)، عمان، 2009، ص 48.

[2] تيسير جبارة، المرجع السابق، ص 284.

[3] هاني الهندي، **"جيش الإنقاذ (1947-1949)"**، **مجلة شؤون فلسطين**، العدد 23، (د.د.ن)، بيروت، 1973، ص 37.

كان تشكيل هذا أول مظهر عملي للتعاون العسكري العربي، وعلق عليه العرب آمالا كبيرة لإنقاذ فلسطين لكن لم يكتب له النجاح في المعارك التي خاضها ضد اليهود، وكان أهم أسباب فشل هذا الجيش هو ضعف القادة وعدم توفر الكفاءة العسكرية.[1]

❖ **جمعية إنقاذ فلسطين:**

تشكلت جمعية إنقاذ فلسطين في العراق بتاريخ 1947/12/7م وكانت تضم كثيرا من العقداء والضباط وزعماء الأركان وبلغ عدد المتطوعين فيها حوالي 15 ألف شخص شكلوا عدة أفواج وأعطوها أسماء تاريخية مثل القادسية، والحسين وغيرها، ووافقت عليها وزارة الخارجية العراقية وانضم أعضاؤها إلى اللجنة العسكرية في دمشق، ولكن هذه الجمعية ألغيت(بسبب نشاطها القوي) عندما قامت الحكومة العراقية بتأليف جمعية بدلا منها واسمها الجبهة المتحدة لإنقاذ فلسطين، وكان أعضاؤها ممثلين من الحكومة حتى أنه كان من بين أعضائها جماعة من اليهود.

هكذا نرى أنه عندما تدخلت الحكومة العراقية في أمور المتطوعين العراقيين قضت على الروح الوطنية، وكذلك حدث للمتطوعين في مصر حدث مشابه عندما تدخلت الحكومة المصرية في شؤونهم[2] فقد روى الرئيس جمال عبد الناصر عن محاولة تطوعه للقتال مع زملائه الضباط الأحرار في فلسطين قائلا، أنه عندما صدر قرار التقسيم عام 1947م، ذهب إلى الحاج أمين الحسيني فطلب منه الموافقة على دخول المتطوعين المصريين إلى فلسطين، فأجابه الحاج أمين أنه سيطلب ذلك رسميا من الحكومة المصرية للموافقة وعندما ذهب الحاج أمين الحسيني لمعرفة رد الحكومة المصرية أجابه بأن الحكومة المصرية رفضت، وقد ذكر المفتي معلقا على هذه الحادثة في كتابه حقائق عن قضية فلسطين بأن الحكومة المصرية رفضت السماح للمتطوعين لدخول فلسطين للجهاد.[3]

2) موقف سوريا:

لقد عارضت سوريا فكرة تقسيم فلسطين، وحتى قبل إقرارها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفة رسمية لهذا فإنها سارعت لتقديم احتجاج رسمي على التقسيم إلى المفوض السامي

---

[1] يوسف كعوش، **الدروس المستفادة من الحروب العربية الإسرائيلية 1947-1986م**، (د.د.ن)، عمان، 1987، ص- ص: 21- 22.

[2] تيسير جبارة، المرجع السابق، ص 686.

[3] المرجع نفسه، ص 687.

في فرنسا، ولبنان ووقفت وشعبها ضد القرار، وكذلك مع أشقائها العرب في الأمم المتحدة، وكان موقف المندوب السوري فارس الخوري موقفا رائعا، ومشهوداً حينذاك حيث انبرى في العديد من الجلسات التي عقدتها المنظمة الدولية لهذا الغرض بالتصدي لهذه القرارات، وتفنيدها كذلك تصدى لموضوع إعتراف أمريكا بدولة الكيان الصهيوني، وعدم شرعية هذا الاعتراف.[1]

عندما قررت جامعة الدول العربية إدخال الجيوش العربية لفلسطين كانت سورية السباقة في التنفيذ والمساعدة، إذ سرعان ما فتحت معسكراتها أمام شباب فلسطين، وغيرهم من المتطوعين العرب للتدريب ضمنها؛ وكانت الحدود السورية أول حدود عربية تشتبك مع العدو وجها لوجه، وذلك في 9 جانفي 1948م، فرغم حداثة عهدها بالاستقلال، وبالتالي حداثة تشكيل وإنشاء جيشها وضعف إمكاناتها المادية، والعسكرية فقد ساهمت في حرب فلسطين بسهم وافر، وقسط كبير يفوق ما قدمته عدة أقطار عربية مجتمعة.

لم تتوقف حدود المساندة عند حد معين أو يقتصر على نوع محدد بل شملت جميع الميادين وفي ميدان الأمم المتحدة حيث وقفت سورية-حديثة الاستقلال- من خلال مندوبها هناك المرحوم فارس الخوري للرد على الأمين العام للأمم المتحدة في فترة عام 1947-1948م، وذلك أثناء مناقشة قضية فلسطين وشعبها، وكذلك في رده على المندوبين الآخرين المؤيدين للصهيونية وخاصة المندوب الأمريكي.[2]

3) موقف لبنان:

في أثناء إعلان قرار التقسيم كان رئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخوري على رأس وفد كبير ضم رياض الصلح(رئيس الوزراء) في زيارة رسمية إلى العراق استمرت من 29 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 1947م، وقد صرح رياض الصلح بعد صدور قرار التقسيم في مؤتمر صحفي ببغداد استياء حكومته من السياسة الاستعمارية تجاه العمل على تصفية القضية الفلسطينية، ودعا الجامعة العربية إلى عقد مؤتمر في القاهرة لمناقشة قرار التقسيم الذي اتخذ بحق فلسطين، وذكر بأن القرار الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة لم يكن مفاجئا له، لكنه واثق من أن هذه النتيجة لن تتحقق وبين بأن هذا القرار هو اختبار للعرب وإلا سوف يستهان بهم في جميع أنحاء العالم، وأكد

---

[1] عبد الله محمود حسين، **الفلسطينيون في الجمهورية العربية السورية 1948-1973**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، كلية الأداب، جامعة دمشق، 1983، ص 189.

[2] المرجع نفسه، ص، ص: 1990، 1992.

على أن: " **هدفنا ليس منع الاعتداء عن فلسطين ولكن الحفاظ على وحدتها ولا نريد شعب أجنبي في وسطنا...**" وختم رئيس الوزراء اللبناني حديثه بالقول أنه: " **سوف ننسق خططنا من أجل وحدة فلسطين واستقلالها**".[1]

لقد صرح رياض الصلح (رئيس الوزراء) في اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية الذي عقد في القاهرة بأن الجيش اللبناني لا يزال مرابطا على الحدود اللبنانية الفلسطينية، وأنه متأهب للدفاع عن فلسطين وتنفيذ قرارات جامعة الدول العربية، وأن حركة التطوع في لبنان قائمة، مؤكدا بأن دور العمل الفعلي قد حان كما صرح في 9 ديسمبر 1947 بأن: " ...**فلسطين تشكل خطرا على لبنان أن لم تكن دولة عربية مستقلة، وان لبنان مهددة أكثر من سواه من الدول العربية لأن مطامع الصهيونية تتجه نحو الشمال..**"، وأضاف أنه بالرغم من قلة عدد الجيش اللبناني فان لبنان مصممة على الاشتراك في إنقاذ فلسطين ذلك: " **أن جنودنا ينتظرون على حدود فلسطين الشمالية الأوامر بالزحف والتقدم..**".

لقد كان موقف لبنان داخل اللجنة السياسية هو العمل على إمداد فلسطين بالمال والمتطوعين والعتاد، ورفض الوفد رفضا تاما قرار التقسيم معلنا احتجاجه واستنكاره لهذا القرار، وشدد على بقاء فلسطين دولة عربية مستقلة ذات سيادة.[2]

4) موقف المملكة العربية السعودية:

رفضت المملكة العربية السعودية بشدة قرار التقسيم بعد التصويت مباشرة، حيث ناشد الملك بن سعود الرئيس الأمريكي ترومان محذرا إياه من هذا التوجه المخالف لتعهداته والذي من شأنه أن يؤدي في حالة إقرار المشروع، إلى عرقلة المصالح الأمريكية في الدول العربية وطلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد النظر في سياستها من مشروع التقسيم لأن إقامة الدولة اليهودية سيعيق السلام والشرق الأوسط وسيكون السبب في إراقة الدماء. كما أصدرت الحكومة السعودية بيانا رفضت فيه قرار التقسيم مبينة أنه لا يتفق مع روح العدل والقانون، ولا ينسجم مع رغبة سكان فلسطين، وأن العرب طُعنوا من نزاهة الأمم المتحدة من الناحية القانونية بتقسيم وطنهم وطالبو بإحالة المسألة القانونية الخاصة بفلسطين إلى محكمة العدل الدولية، غير أن تلك التصريحات سرعان ما تبخرت لأنها اصطدمت بحاجز المجازفة بالمصالح الذاتية للمملكة

---

[1] جاسم محمد الجبوري، المرجع السابق، ص- ص: 90- 91.

[2] المرجع نفسه، ص 91.

السعودية مع الدول الغربية ولهذا لم تكن جادة في تعريض علاقتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة للخطر.[1]

5) موقف مصر:

لقد قامت مصر خلال عامي 1947-1948م وهما العامان اللذان شهدا توصية الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين والحرب العربية الإسرائيلية الأولى بجهد دبلوماسي مكثف من اجل القضية الفلسطينية، ولعل عام 1947م يمثل بداية المبادرات المصرية في هذا الشأن للتحرك على نطاق دولي كبير بعد أن كانت الدبلوماسية المصرية تتحرك في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، إما في إطار المباحثات الثنائية مع بريطانيا أو من خلال دائرة المداولات العربية أي أن مرحلة 1947م، وما بعدها تمثل بداية النشاط الدبلوماسي المصري الشامل على المستويات العربية والإسلامية.[2]

لقد كان لقرار التقسيم صداه في الشارع المصري، إذ اجتاح الجماهير سخط عارم وبدأت الإضرابات منذ بداية النظر في القضية الفلسطينية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد كان إضراب 17 ديسمبر 1947م هو البداية، ودعت إليه أحزاب مصر الفتاة والإخوان المسلمين، والحزب الوطني، وفي دمشق وبيروت أعلن عن اعتبار يوم 4 أكتوبر يوم فلسطين، وتم الإضراب يومها هناك وأعلنت مصر في ذلك اليوم حالة الطوارئ وتم تشكيل الهيئة العليا لوادي النيل لإنقاذ فلسطين التي قامت بتنظيم حملات للتبرع والدعوة لإنشاء كتائب التحرير، ومنذ تلك اللحظة بدأت شعارات الكفاح المسلح ضد الصهيونية تطرح نفسها بحدة على الساحة المصرية، وقد أعلن حزب مصر الفتاة عن تأليف عدة أنواع للنضال ضد الصهيونية في فلسطين وسافر أحمد حسين مع هذه الأفواج إلى سوريا باعتبارها خط الدفاع الأول عن فلسطين كذلك ألف الإخوان كتائب للجهاد وأقاموا معسكر للجبهة الجنوبية لفلسطين.[3]

---

[1] أثمار عبد الحسين مطلك الموسوي، المرجع السابق، ص- ص: 193- 194.

[2] عادل حسن غنيم، **من جهود مصر الدبلوماسية في عامي 1947-1948**، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، (د.س.ن)، ص- ص: 314- 315.

[3] عواطف عبد الرحمن، **"مصر وفلسطين"**، **عالم المعرفة**، العدد 26، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1980، ص 246.

أما عن موقف اليسار المصري من تطورات القضية الفلسطينية في ذلك الحين فقد عارضت طليعة العمال، والفلاحين قرار التقسيم وكانت تؤيد الدخول في الحرب ضد إقامة الدولة اليهودية، ولكن أيدت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني قرار التقسيم وعارض الدخول في حرب من أجل فلسطين بل كانت ترى أن الكفاح المسلح يجب أن يوجه ضد بريطانيا و ليس من أجل هذه الحرب في فلسطين.[1]

وفي الأخير يمكن القول أن الجهود الدبلوماسية بالنسبة للقضية الفلسطينية كانت تنطلق من عدد من الحقائق الأساسية التي تعتمد على ضرورة إنهاء الانتداب البريطاني في فلسطين، وإعلان استقلال فلسطين، ومعارضة أي مشروع لتقسيم فلسطين أو تجزئتها، مع الاستعداد لمناقشة أية مشروعات لا ترتبط بالتقسيم، وحالة قبول العرب لها، وقد أضيف إلى تلك المنطلقات منطق جديد بعد قيام الحرب العربية الإسرائيلية الأولى وهو عدم إجراء اتصالات دبلوماسية مع الصهيونية أو وكلائهم.[2]

[1] عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 247.

[2] عادل غنيم حسن، المرجع السابق، ص 315.

المطلب الثاني: المواقف الغير رسمية

موقف فلسطين من قرار التقسيم 181:

كان لقرار التقسيم أثره العميق في نفوس معظم الشعوب العربية التي نددت بالقرار ورفضته و اعتبرته منافيا لأبسط الحقوق الإنسانية وثارت ثائرة الأمة وخرجت في مظاهرات حاشدة تعبر عن استيائها من قرار التقسيم ورفضها له، لتعم المظاهرات الشعبية معظم المدن العربية ابتداء من عدن، ودمشق، وحلب، وبغداد.

بينما استقبل الشعب الفلسطيني نبأ التقسيم ببالغ الأسى، والحزن على اثر اغتيال الحق ضمن الشرعية الدولية !. إذ لم يكن أحد يشعر بمرارة ذلك القرار –قرار التقسيم181– مثلما شعر به أبناء فلسطين إذ كانوا هم المعنيين بذلك القرار الظالم والذي أدركوا من خلاله ضياع أرضهم فلسطين، وأنهم أصبحوا غرباء في ديارهم،[1]

ولقد بينت الهيئة العربية العليا معارضتها وثورتها على التقسيم بناءً على أن قرار التقسيم أعطى لليهود الأجانب جزءا ثمينا من بلادهم العربية، وأجلى عددا كبيرا من العرب من موطنهم ووضع في موطنهم العربي أمة غربية تهدد الأمن في المشرق باعتدائها على البلاد العربية، وفرق بين عرب فلسطين، والبلاد العربية المجاورة، ووضع عرب فلسطين اقتصاديا تحت رحمة اليهود بعد استيلائهم على موانئ فلسطين، ونفط العراق في حيفا ثم استيلائهم على الأراضي الزراعية الخصبة، وإعطاء العرب القسم الوعر من الجبال، وجعل مدينة القدس تحت إشراف الأمم المتحدة أي إخراجها من يد العرب.[2]

أعلنت الهيئة العربية العليا الإضراب العام لمدة ثلاث أيام تبدأ من اليوم الثاني ديسمبر 1947م، وقد تظاهر عموم أهالي فلسطين، وفي اليوم الثاني للاضطراب أحرق المتظاهرون متجرا يهوديا في القدس، يدعى الشماعة ورد الصهاينة بالهجوم على مراكز للمقاتلين العرب وأحرقوا سينماركس في القدس، وهكذا كانت بداية الاضطرابات الدموية فالأحياء اليهودية كانت تحتفل بأسعد أيامها، بينما الأحياء العربية لا تكاد تصدق أنها قد وصلت فعلا إلى أسوأ أيامها.

---

[1] منصور معاضة سعد العمري، **الارهاب الصهيوني في فلسطين**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، جامعة أم القرى (د.ب.ن)، 2006، ص 56.

[2] صالح علي الشورة، المرجع السابق، ص– ص: 351– 352.

ازدادت أعمال العنف بين الطرفين وكثر القتلى حيث يورد القنصل الأمريكي **ماكاتي**Macattee تقريرا يبين فيه أن الحالة القدس أصبحت لا تطاق، فمناظر القتل منتشرة في كل مكان، ومعظم الناس الذين يموتون من الأبرياء، فلقد بلغ عدد القتلى خلال أسبوعين من إعلان التقسيم ثلاثة وسبعين عربيا، وأربعة وثمانين يهوديا وسبعة من الانجليز.[1]

ومن هنا قرر الفلسطينيون تحمل أعباء الحرب في الأشهر الستة الأولى، وذلك بمساعدة عدد محدود من المتطوعين إذ رفضت الدول العربية إرسال جيوشها إلى أن تخرج بريطانيا في 1948/05/15م.[2] لكن عرب فلسطين لم ينتظروا وهبوا يدافعون عن أراضيهم بكل ما أوتوا من قوة خاصة بعد أن قرر اليهود شن هجومهم المسلح قبل انسحاب بريطانيا بوقت طويل، وهنا شكلت اللجنة العربية جيش (الجهاد المقدس) في جانفي 1948م من الفلاحين والعمال والشباب الذي خاض معارك دامية مع القوات اليهودية، واستطاع أن يؤدي دورا بطوليا رغم ضعف إمكاناته وقلة تسليحه، وتمكنه من توجيه ضربات قاضية للقوات اليهودية زعزعت كيانها وشلت حركتها، وكادت تقضي عليها بعد أن سيطر عرب فلسطين على قلب البلاد، وأطرافها في الحين تحصن اليهود في مستوطناتهم، الأمر الذي وصل بالولايات المتحدة الأمريكية للتفكير الجدي بالتراجع عن فكرة التقسيم في مارس 1948م.[3]

6) موقف الحزب الشيوعي المغربي:

يعد الحزب الشيوعي المغربي من الأحزاب السياسية المغربية البارزة الذي تأسس عام 1943م إبان عهد الحماية(1912-1956) والذي أدى دورا كبيرا في الدفاع عن سيادة المغرب والمطالبة بتحقيق استقلاله، وحاله حال الأحزاب الشيوعية العربية، فإن القضايا العربية لم تكن تشكل محط اهتمامه في بداية تأسيسه، ولاسيما في الأربعينيات من القرن العشرين نتيجة لارتباطه بسياسة الاتحاد السوفيتي، لذا فقد اتسم موقف الحزب بالتأييد لقرار تقسيم فلسطين عام 1947م فقد كانت هناك مجموعة من الطوائف اليهودية داخل الحزب ترعى العلاقات النقابية مع الاتحاد السوفيتي إذ لم يستطع الحزب الشيوعي المغربي وبقية الأحزاب الشيوعية العربية الأخرى أن تتخذ

---

[1] صالح علي الشورة، المرجع السابق، ص- ص: 352- 353.

[2] محسن محمد صالح، **مدخل الى قضية اللاجئين الفلسطينيين**، المرجع السابق، ص 26.

[3] هند أمين البديري، المرجع السابق، ص 470.

موقفا ولو نسبيا عن موقف الاتحاد السوفيتي، وبما أن الأخير اعترف بالكيان الصهيوني عام 1947م فقد اعترف الحزب الشيوعي المغربي هو الآخر بقيام هذا الكيان.[1]

[1] شيماء فاضل مخيبر، جنان سعدون محمود عبد، **"موقف الحزب الشيوعي المغربي من القضايا العربية"**، **مجلة آداب الفراهيدي**، المجلد 2، العدد 16، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 2013، ص- ص 318- 319.

المبحث الثاني: الموقف الصهيوني والدولي من قرار التقسيم 181(1947)

المطلب الأول: الموقف الصهيوني:

لم يكن جميع الصهاينة فرحين بقرار التقسيم 181 فقد أراد المتطرفين، وخاصة منظمة إتسل (الأرغون) دولة يهودية أكبر بكثير حيث قام بعضهم مهددين باستخدام العنف لتحقيق هدفهم فقد صرح **مناحيم بيغين**، زعيم إتسل: **" بأنه لا يمكن ولأي وعد يقطعه الزعماء اليهود على أنفسهم بالحفاظ على الحدود التي تجري أن يبرَّ به، وليس بالإمكان الوفاء به، أن الضغط المتزايد لملايين من التائقين للعودة وهدفهم الوحيد وضع حد لحياة الذل والمهانة سوف يتغلب على جميع العقبات التي قد توضع في طريقهم...أن فلسطين لا يمكن تقسيمها ولا يجوز، بل من الواجب إعادة توحيدها، فشرقي الأردن تعد جزءا لا يتجزأ من (وطننا الأم)، وقد حولت بريطانيا هذا الجزء من (بلادنا) تحت ستار الاستقلال إلى مستعمرة أخرى من مستعمراتها...إننا نعلن أن كل اتفاق يوقعه أفراد أو مؤسسة على أي مشروع للتقسيم غير ملزم لشعبنا، فتوقيعهم لاغٍ؛ ولا قيمة له منذ البداية..."** [1]

فقرار التقسيم هذا الذي أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947 وقبلته الصهيونية لم يكن في نظر قادتها إلا الخطوة الأولى، ولذلك فإنهم لا ينفذوا منه إلا ما كان في صالحهم، وهو الإقرار بمبدأ دولة مستقلة لهم، أما وجود دولة عربية أخرى ووجود شكل من الوحدة الاقتصادية بين الدولتين، وقيام لجنة وصاية من الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ القرار، وصيانة حقوق كل الأطراف المعينة فقد ضربت به القيادات الصهيونية عرض الحائط، وجعلت منه نصا ميتا بل لقد ذهب الصهاينة إلى أبعد من هذا في الاستهتار بقرار الهيئة الدولية الذي يتمسكون به شكلا كسند شرعي لوجود دولتهم.[2]

وخلال الفترة 1947-1948 شن الصهاينة هجمات عنيفة ضد البريطانيين، والعرب بواسطة منظماتهم العسكرية وأكبرها كانت الهاغاناه، وشتيرن، والأرغون هكذا عمدوا إلى نشر الرعب بين صفوف العرب في فلسطين وارتكبوا المذابح في القرى العربية هناك، ومن بين الفضائح الصهيونية مذبحة دير ياسين في 10 أفريل 1948 التي قامت فيها الأرغون عمدا على قتل جميع سكان تلك القرية وعددهم 250 فردا من كهول، ونساء وأطفال ثم عمد الأرغون إلى إذاعة أخبار المذبحة لإرهاب سائر السكان العرب بحيث يحضونهم على الفرار من فلسطين وهنا يؤكد زعيم الأرغون أن

---

[1] إسلام جودت يونس مقدادي، المرجع السابق، ص- ص: 120- 121.

[2] علي أبو الحسن، **فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني**، دار الحكمة، بيروت، 1990، ص 19.

هذه المذبحة كانت ضرورة عسكرية لأنها أرهبت العرب في انتهاء فلسطين كلها ودفعتهم إلى الفرار مذعورين طلبا للنجاة.[1]

[1] عبد الله عبد المحسن السلطان، المرجع السابق، ص 83.

المطلب الثاني: المواقف الدولية:

1. الموقف البريطاني:

لعبت الدبلوماسية البريطانية دورا كبيرا في دفع الأمم المتحدة لاتخاذ قرار التقسيم 181 لأن بريطانيا كانت تهدف من وراء ذلك إلى تنفيذ برنامجها الاستعماري، وإقامة الدولة الصهيونية كما أوضحت ذلك في تصريحها قبل نحو ثلاثين عاما عندما أصدر تصريح بلفور فقد سعت بريطانيا للضغط على الأمم المتحدة لاتخاذ قرار التقسيم دون دراسة كافية، وفي وقت قصير لا يسمح خلاله للدبلوماسية العربية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإقرار الحقوق الوطنية الفلسطينية، كما ضغطت على عدد كبير من أعضاء الجمعية سواء كان ذلك أثناء عملية اختيار أعضاء اللجنة أم أثناء التصويت على القرار الصادر عنها، إضافة إلى أنها أعدت برنامجها الخاص بالانسحاب من فلسطين بالتنسيق مع قادة الحركة الصهيونية؛ بحيث يمكنها ذلك من إقامة دولتها، واغتصاب أكبر مساحة ممكنة من أراضي فلسطين.[1]

2. موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأ الاهتمام الأمريكي بالصهيونية منذ مطلع القرن التاسع عشر عندما سعت أمريكا لدى تركيا لتأمين مصالح اليهود في الدولة العثمانية، وأعقب ذلك بموافقة الرئيس الأمريكي ويلسون على مشروع وعد بلفور، وحتى قبل إعلانه بشكل رسمي 1917 مخالفا بذلك مبادئه التي أعلنها على العالم، والتي تهدف إلى إقرار السلام وضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها، وشجع بذلك الهجرة اليهودية إلى فلسطين[2] فلقد استثنت الإدارة الأمريكية شعب فلسطين من ممارسة هذا الحق عندما أعلن وزير الخارجية الأمريكية **روبرت لأنسنغ Lansing (إن تقرير المصير للفلسطينيين لم**

---

[1] اسلام جودت يونس مقدادي، المرجع السابق، ص 119.

[2] عبد الله حمدان، **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1977-1982**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون دولي والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 1989/1988، ص 9.

***ولسون، توماس وودرو**: (1856-1924) الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية (1913-1921)، درس القانون ومارس المحاماة، ثم التحق بجامعة هوبكنز ليدرس العلوم السياسية والقانونية، كان مدير جامعة برنستون، وانتخب حاكما لولاية نيوجرسي، كما فاز عام 1913 برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عن الحزب الديمقراطي، فبدا تنفيذ سلسلة من الإصلاحات دعيت "الحرية الجديدة" وقد اشتهر ولسون بمبادئه الأربعة عشر لعقد الصلح بعد الحرب العالمية الأولى وحاول فيها أن يضع أسس مجتمع عالمي جديد يقوم على مبدأ تقرير المصير، لكن معاهدة الصلح في فرساي جاءت مخيبة للآمال، وألف ويلسون عدة كتب في النظم السياسية .(ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**،ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص 346).

يكن من الممكن له أن ينسجم مع الصهيونية التي كان رئيس الجمهورية ملتزم بها). إن عطف ولسون على الأهداف الصهيونية قد أثر على كل من الحكومتين الفرنسية، والايطالية اللتين كانتا حتى ذلك الوقت لا تبديان عطفا على الحركة الصهيونية، وأدى هذا التأثير إلى تضامن هاتين الحكومتين مرحليا مع الحكومة البريطانية.[1]

وفي سبتمبر 1922 أيد الكونغرس الأمريكي إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين،[2]ومن جانب آخر بدأت الإدارة الأمريكية تتخذ خطوات واضحة ضد أي إجراء بريطاني يحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين معتبرا ذلك خرقا لوعد بلفور. فعندما أكدت بريطانيا على تنفيذ سياستها وفق ما جاء في الكتاب الأبيض في 17 ماي 1939 أعربت الولايات المتحدة الأمريكية رفضها لتلك السياسة في تصريح أصدره الرئيس الأمريكي **روزفلت**(1933-1945): **" لم تعط الحكومة الأمريكية قط موافقتها على الكتاب الأبيض لعام 1939، وإننا نشعر بالسعادة لأن أبواب فلسطين مفتوحة أمام اللاجئين اليهود وعندما يتم الوصول إلى قرارات في المستقبل فسوف ينصف أولئك الذين ينشدون وطنا قوميا لليهود".**[3]إضافة إلى ذلك القرار الذي اتخذه روزفلت نيابة عن الصهاينة حيث حث الحكومة البريطانية عام 1943 السلطة المسؤولة في فلسطين آنذاك، على السماح بدخول مئة ألف لاجئ يهودي إلى فلسطين، وكان هؤلاء هم نفس اللاجئين الذين حرموا الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا القرار ربط روزفلت مصير اللاجئين الأوربيين بمستقبل فلسطين، وهكذا ثبت الادعاء الصهيوني بأن فلسطين يجب أن تحفظ كملجأ نهائي ليهود العالم.

أما ترومان فمنذ بداية إدارته أوضح أنه ينوي المضي في نفس سياسة الرؤساء الأمريكيين السابقين حيال فلسطين[4]حيث أنه، وعند توليه منصب الرئاسة خلفا لروزفلت كان من أكثر الرؤساء الأمريكيين تأييدا للمطالب الصهيونية، والدليل على ذلك إصداره وفي 4 أكتوبر بيانا بادر فيه إلى المطالبة بإدخال مائة ألف يهودي فورا إلى فلسطين، وأوصى بتطبيق خطة التقسيم التي اقترحتها الوكالة اليهودية في تلك الفترة.

---

[1] علي أبو الحسن، **فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني منطقة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية**، دار الحكمة، بيروت، 1990، ص 15.

[2] عبد الله حمدان، المرجع السابق، ص 9.

[3] أديب صالح عبد، المرجع السابق، ص 101.

[4] محمد شديد، **"سياسة أمريكا إزاء الفلسطينيين"**، **مجلة الشؤون الفلسطينية**، العدد84-85، (د.د.ن)، بيروت، 1978، ص 35.

لهذا يمكن القول أن أمريكا قد مارست ومباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ضغوطات على بريطانيا لعرض مشروع تقسيم فلسطين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وليس أمام مجلس الأمن، وذلك لتخوفها من قيام بعض الدول باستخدام الفيتو ضد قرار التقسيم.[1]

عندما عقدت الجمعية العامة اجتماعها في 16 سبتمبر 1947 لمناقشة تقرير اللجنة التي تم تشكيلها، والذي حضي بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية صرح وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال في 17 سبتمبر 1947 (...**إن الولايات المتحدة الأمريكية تعطي وزنا كبيرا للتوصيات التي لاقت موافقة جماعية من اللجنة الخاصة... وان الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد خطة الأغلبية من حيث المبدأ**). كما قدم مارشال مشروع قرار في 23 سبتمبر 1947 إلى الأمم المتحدة يدعو فيه تشكيل لجنة مؤقتة لدراسة مشروعي الأكثرية، والأقلية،[2]وفي 24 نوفمبر 1947 تم عرض تقرير اللجنتين في الجمعية العامة للأمم المتحدة لغرض التصويت عليهما وفق مشروع اللجنة الأولى الخاص بدراسة مشروع الأغلبية، وبذلك أحيل مشروع تقسيم فلسطين إلى الجمعية العامة لغرض إقراره بشكل رسمي وحدد يوم 26 نوفمبر موعدا للتصويت وهنا رأت الإدارة الأمريكية، والصهاينة أن مشروع القرار سيفشل إذا ما جرى الاقتراع عليه تلك الليلة، ولذلك تقدم الوفد الأمريكي بطلب إلى رئيس الجمعية البرازيلي أوزوالدو بتأجيل الجلسة لمدة 48 ساعة، وحصل الطلب على موافقة رئيس الجلسة الذي تذرع بأن الوقت غير كاف للاستماع إلى كلمات الوفود.

إن إصرار رئيس الجمعية العامة على تأجيل التصويت يدل على مدى تأثير الولايات المتحدة على قرارات الجمعية العامة لدرجة أن رئيسها قرر تعطيل عمل الجمعية يوم 26 نوفمبر، لأنه يصادف عيد الشكر في الولايات المتحدة، ومع أنه عيد قومي للولايات المتحدة فلا شان للجمعية العامة فيه إلا أنه أصر على قراره وسط معارضة الوفود العربية.[3]

خلال هذه الفترة أظهر الأمريكان حماسا منقطع النظير إلى درجة أنهم مارسوا ضغوطات، وكل أشكال التأثير الأخرى على بعض الدول الأعضاء للتصويت لصالح هذا القرار وبعد

---

[1] يوسف العاصي الطويل، **البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود وإسرائيل وأثره على القضية الفلسطينية خلال الفترة (1948-2009)**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر،غزة (فلسطين)، 2011، ص-ص: 99- 100.

[2] أديب صالح عبد، المرجع السابق، ص- ص: 103- 104.

[3] المرجع نفسه، ص- ص: 104- 105.

مشاورات عديدة رفع مشروع تقسيم فلسطين إلى الأمم المتحدة حيث أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة.[1]

بعد أن قامت أمريكا وعلى لسان رئيسها ترومان بالضغط على كثير من الدول لتأييد المشروع، حيث يعتبر بعضهم أن أهم ما يسجل لهاري ترومان في سياق تأييده للصهيونية موقفه من مشروع قرار التقسيم؛ إذ لم يكتف بإعطاء توجيهاته للوفد الأمريكي في الأمم المتحدة بل طلب من المسؤولين الأمريكيين أن يمارسوا شتى أنواع الضغط والإغراء من أجل إقناع الحكومات الأخرى بالتصويت إلى جانب التقسيم،[2] ومن بين هذه الحكومات التي اختيرت هي الدول الست التي عارضت التقسيم وهي هاييتي، الفلبين، ليبيريا، الصين الوطنية، اليونان، وإثيوبيا. وقد قالت شركة إطارات مطاط فايرستون، التي كان لها امتياز في ليبيريا أنه اتصل بها هاتفيا، وطلب منها أن تنقل رسالة إلى ممثلها في ليبيريا تآمره بأن يمارس الضغط على الحكومة الليبيرية للتصويت مع التقسيم، كما تم الاتصال أيضا بهاييتي حاثا إياها إعطاء التعليقات لوفدها بتغيير تصويتها، وبالفعل عكست كل من هاييتي وليبيريا موقفها وصوتتا للتقسيم، وهكذا فعلت مع الفلبين وإثيوبيا، فيما امتنعت الصين عن التصويت. ومن تلك الأمم الست التي وقع الاختيار عليها كأهداف، وحدها اليونان تمسكت بقناعاتها السابقة، وكانت النهاية موافقة الأمم المتحدة على التقسيم في 29 سبتمبر 1947.[3]

بعد صدور قرار التقسيم ورفض العرب له وإحساس بعض الدول التي صوتت لصالحه بخطأ موقفها ظهرت محاولات جادة لعرض القضية على محكمة العدل الدولية، ولكنها تحطمت بوقوف الولايات المتحدة بكل ثبات ضد عرض أية مسألة تتعلق بفلسطين على تلك المحكمة، وهددت باستخدام الفيتو في مجلس الأمن في حالة تقديم طلب للمجلس بعرض قضية التقسيم على المحكمة.

---

[1] يوسف العاصي الطويل، المرجع السابق، ص 100.

[2] عبد الكريم أبو الكشك، **الصحافة الأمريكية والشرق الأوسط دراسة لتغطية النزاع العربي الإسرائيلي في ثلاث مجلات أمريكية 1948-1982**، تر: محمد عايش، عاطف عضيبات، منشورات عمارة البحث العلمي والدراسات العليا، الإسكندرية،1991، ص 30

[3] محمد شديد، المرجع السابق، ص 37.

لقد هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تبنيها ودعمها لقرار التقسيم عام 1947 إلى إضفاء الشرعية الدولية الكاملة للدولة اليهودية على أرض فلسطين وتثبيت الكيان الإسرائيلي في قلب المحيط العربي، ومنه كان قرار التقسيم المدخل الشرعي في إطار القانون الدولي لقيام دولة إسرائيل وقبولها عضوا فاعلا في الأمم المتحدة بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، كما أن الدعم الأمريكي هدف إلى إرضاء اللوبي اليهودي والجماعات الصهيونية المسيحية خاصة البروتستانتية في دعمها لقيام دولة إسرائيل، لذلك استند المجلس القومي اليهودي إلى قرار الأمم المتحدة رقم 181 في إعلانه عن قيام دولة إسرائيل عام 1948 كما أن الأمم المتحدة استندت إلى القرار نفسه عندما قبلت إسرائيل عضوا فيها عام 1949.[1]

3. موقف الاتحاد السوفيتي:

لقد كان الاتحاد السوفيتي حتى الحرب العالمية الثانية على الأقل لا يظهر تعاطفا كبيرا اتجاه الصهيونية، حيث كان ينعتها بأنها« **مبدأ برجوازي، غير جدير بالتأييد**» .[2]

لقد حلل **ماركس** ومنذ عام 1844 ما يسمى بالمسألة اليهودية ففي دراسته الشهيرة–المسألة اليهودية– حيث دحض كارل ماركس الزعم القائل بأزلية المسألة اليهودية كما دحض كافة الحلول غير العلمية لحل هذه المسألة ولقد وصل ماركس في بحثه إلى الحقيقة التالية وهي« **أن قومية اليهودي الوهمية هي قومية التاجر، قومية رجل المال** » [3] ولقد كان الموقف الرسمي والمعلن للحزب الشيوعي السوفيتي منذ عهد لينين معارضا أيضا للأهداف الصهيونية الرامية لتأسيس كيان سياسي يهودي في فلسطين ففي عام 1903 حينما كانت روسيا لا تزال تحت الحكم القيصري، قال **لينين:**« **أن الفكرة الصهيونية القائمة على اليهودية فكرة زائفة تماما... أنها فكرة يصعب الدفاع عنها علميا وهي فكرة متخلفة سياسيا**» [4] كما أضاف لينين أثناء المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية (الكومنترن) الذي عقد في جويلية 1920 الجوهر الاستعماري لعملية الصهاينة بشأن فلسطين، وأوضح أن المقصود لم يكن مجرد وطن يهودي متواضع كما حاولت أن تصوره الدعاية البريطانية بل تأسيس

---

[1] يوسف العاصي الطويل، المرجع السابق، ص 101.

[2] فتحي عثمان، **"العلاقات العربية السوفيتية بين المبادئ والمصالح (1945–1973)"**، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 81. (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 1985، ص 50.

[3] عبد الله الحوراني، تديب حضور، **ثورة اكتوبر والقضية الفلسطينية**، (د.د.ن)، تونس، 1987، ص 20.

[4] أمين عبد الله محمود، **الاتحاد السوفيتي وتأسيس إسرائيل**، **مجلة جامعة الملك سعود**، (د.ع)، (د.د.ن)، (د.ب.ن) 1990، ص 267.

دولة صهيونية في قلب العالم العربي، واضطهاده هكذا قدم لينين والبلاشفة والكومنترن منذ عام 1920 سلاحا نظريا فعالا للقوى التقدمية في العالم العربي بغية مكافحة الصهيونية، والامبريالية.[1]

هذا، وقد هاجم تروتنسكي- وهو يهودي الحركة الصهيونية أيضا، ووصفها بأنها حركة انفصالية رجعية، وأصر على أن الاشتراكية هي الوسيلة الوحيدة لتحطيم الحواجز بين الأجناس، والعقائد والقوميات.

أما بالنسبة إلى ستالين فقد أشار إلى الصهيونية في دراسته المشهورة الماركسية ومسألة القوميات المنشورة عام 1913 بأنها« **تيار رجعي قومي للبرجوازية اليهودية، كان له أتباع بين المثقفين، وبين القطاعات المختلفة للعمال اليهود. وقد حاول الصهاينة عزل الطبقة العاملة اليهودية عن الكفاح العام للبروليتاريا** » كما أنكر ستالين أن باستطاعة اليهود تكوين امة فقد قال:« **أن كل ما يجمعهم هو الدين، والأصول المشتركة وخصائص أخرى قليلة**» [2] منذ ثورة أكتوبر 1917 وحتى بداية الأربعينيات استمرت الحكومة السوفيتية والحزب الشيوعي على موقفهما المعارض للصهيونية، لكن لم يكتفي الاتحاد السوفيتي بفضح الحركة الصهيونية، وتسليط الأضواء على مؤامرة غزو فلسطين، بل يمكن القول أنه تم التوافق بين الجانب السوفيتي، والفلسطيني ضد الاستعمار البريطاني وضد الغزاة الصهاينة فعندما اندلعت الثورة العربية في فلسطين عام 1929، أيدها الاتحاد السوفيتي ورأى فيها حركة تقدمية ناضجة، ولقد اعتبرت موسكو هذه الثورة ثورة يقوم بها الفلاحون العرب ضد الاستعمار البريطاني وأعوانه من الصهاينة.[3]

لقد بقي الاتحاد السوفيتي وفيا للمبادئ اللينينية في السياسة الخارجية تلك المبادئ التي تقضي بتقديم العون، والتأييد لحركة شعوب الشرق المناضلة ضد الاستعمار، ولذلك فعندما اندلعت ثورة 1936 في فلسطين أيدها الاتحاد السوفيتي، وأكثر من ذلك فقد طالب بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وباحتفاظ فلسطين بعروبتها. حيث أنه عندما أثيرت مسألة تقسيم فلسطين لأول مرة عام 1937 اعترض الاتحاد السوفيتي عليها باعتبار أن العرب سيفقدون بالتقسيم أفضل أراضيهم

---

[1] عبد الله الحوراني، تديب حضور، المرجع السابق ، ص 26.

[2] أمين عبد الله محمود، المرجع السابق، ص 267.

[3] عبد الله الحوراني، تديب حضور، المرجع نفسه، ص- ص: 30- 31.

كما أن إنشاء دولة يهودية سيوجه ضربة مؤلمة إلى الحركة الثورية العربية بالإضافة إلى أن مثل هذه الدولة لن تستفيد منها سوى البورجوازية اليهودية.[1]

وعلى أي حال فان الهجوم النازي على الاتحاد السوفيتي في جوان 1941 أدى إلى إحداث تغيرات واسعة في سياستها الخارجية، والداخلية فقد أخذ السوفييت يقومون بتعبئة جميع إمكاناتهم لمقاومة الغزو النازي واتبعوا سياسة أكثر تساهلا وليبرالية في علاقاتهم الخارجية مع الدول الغربية مما مهد للدخول معها فيما بعد في تحالف ضد ألمانيا النازية أما بالنسبة للناحية الداخلية فقد لجأ السوفييت إلى تخفيف القيود المفروضة على الأقليات الدينية، والعرقية، والقومية في روسيا لكسبها إلى جانبها في صراعها ضد النازيين. هنا بدأت بوادر التقارب بين السوفييت، والمنظمة الصهيونية التي لم تجد حرجا في استغلال تطور الظروف السياسية، والعسكرية على الجبهة الروسية لتبدأ مساعيها للاتصال مع الاتحاد السوفيتي،[2] وإقناعه بالمزايا التي تتحقق بتأييده للحركة الصهيونية وانه بإتباع هذه السياسة ستحصل روسيا على مركز ممتاز في الشرق الأوسط.[3]

من المؤشرات على تحول الموقف السوفيتي أيضا ما ورد على لسان ستالين في جويلية عام 1944 أثناء حديثه مع **إميل سومر شتاين Emile Somer shtein** ، ومنه نلاحظ أن الاتحاد السوفيتي وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية بدا تأييده لفكرة الدولة اليهودية في فلسطين تتخذ عدة صور واضحة ففي فيفري عام 1945 عقد مؤتمر نقابات العمال العالمي بلندن وصوت الوفد السوفيتي إلى جانب قرار يؤيد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، كما اتفق ستالين مع كل من روزفلت وتشرشل في مؤتمر يالطا في فيفري 1945 أيضا على ضرورة إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، وعلى وجوب فتح سريع للأبواب التي كانت تعوق الهجرة اليهودية إلى فلسطين مقابل السماح للسوفييت بإقامة مناطق نفوذ لهم في أوربا الشرقية وبادر الاتحاد السوفيتي في جويلية من العام نفسه إلى الاعتراف بالوكالة اليهودية وسمح لها بفتح مكتب في موسكو.[4]

---

[1] عبد الله الحوراني، تديب حضور، المرجع السابق، ص 31.

[2] أمين عبد الله محمود، المرجع السابق، ص- ص: 268- 269.

[3] الفت أغا حسن، **"تطور العلاقات العربية السوفيتية والدور السوفيتي في دبلوماسية التسوية"**، **مجلة السياسة الدولية** . العدد 81، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 1985، ص 56.

[4] أمين عبد الله محمود، المرجع نفسه، ص- ص: 276- 277.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية تبلورت السياسة تجاه العالم العربي، ودخلت العلاقات السوفيتية– العربية طورا جديدا ظهرت أثاره واضحة في الدور الذي لعبه الاتحاد السوفيتي في القضايا العربية داخل وخارج الأمم المتحدة[1]

ففي أفريل عام 1947، وبعد مرور شهرين على إعلان بيفن عزم حكومته على عرض القضية الفلسطينية على المنظمة الدولية أحالت بريطانيا رسميا القضية إلى الأمم المتحدة وهكذا عرضت القضية الفلسطينية في ماي من العام نفسه أمام أول جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة[2]

أمام المنظمة الدولية ظهر اتفاق الدول الاستعمارية جميعها، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ضد العرب وتصدى الاتحاد السوفيتي للدول الامبريالية فاضحا تآمرها وأطماعها البترولية والإستراتيجية في العالم العربي، وفي وجه هذا التآمر الامبريالي ضد حرية واستقلال الشعب الفلسطيني، وقف الاتحاد السوفيتي كعادته إلى جانب هذا الشعب، وقدم مشروعا يؤمن قيام دولة مستقلة ديمقراطية في فلسطين، يعيش فيها العرب واليهود على سواء، ويضمن وقف الهجرة اليهودية إلى هذه الدولة، وقال المندوب السوفيتي جروميكو في جلسة 15 ماي 1947« ..**لا يمكن ضمان مستقبل شعب فلسطين إلا باستقلاله، ذلك الاستقلال الذي يضمن أسس التعاون بين العرب واليهود في فلسطين**» [3] كما أسهب جروميكو في الحديث عن حق اليهود التاريخي في فلسطين، ومعاناتهم على يد النازيين خلال الحرب العالمية الثانية وضرورة تقديم كل المساعدات الممكنة لهم.[4]

مع إدراك السوفييت أن التوجه العالمي يسير نحو تبني التقسيم، وإقامة دولة يهودية في فلسطين بادر الاتحاد السوفيتي على لسان تسارابكين في 13 من أكتوبر 1947 إلى الإعلان من على منبر الجمعية العامة المتحدة بأن مشروع التقسيم أكثر الحلول إنصاف لاسيما بعد فشل التعايش العربي اليهودي، وفي 26 نوفمبر وقبل ثلاث أيام من التصويت على المشروع في الجمعية العامة حدد جروميكو موقف الاتحاد السوفيتي الرسمي من تأسيس دولة يهودية في كلمة

---

[1] الفت آغا حسن، المرجع السابق، ص 56.

[2] أمين عبد الله محمود، المرجع السابق، ص 280.

[3] عبد الله الحوراني، تديب حضور، المرجع السابق، ص– ص: 32– 33.

[4] أمين عبد الله محمود، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومما ورد فيها« **أن ممثلي الدول العربية يزعمون أن مشروع قرار تقسيم فلسطين سيذكره التاريخ على انه قرار غير عادل وغير منصف. ولكن وجهة النظر هذه غير مقبولة لان للشعب اليهودي حقا تاريخيا وثيقا في فلسطين**» وأضاف جروميكو قائلا:« **أن قضية فلسطين لا تمس مصالح اليهود في فلسطين وحدها وإنما تمس أيضا مصالح اليهود في شتى العالم**» ومنه نستنتج أن هذا التبرير يناقض رأي لينين بان إضفاء صفة الأمة على اليهود« **يمثل الرجعية السياسية** » كما أن التمسك بالقومية اليهودية يتعارض ومصالح البروليتاريا اليهودية[1]

وفي 29 نوفمبر 1947 حصل مشروع القرار الخاص بتقسيم فلسطين على تصويت الاتحاد السوفيتي باعتباره أكثر الحلول إنصافا، فهو يعطي لليهود حقهم في وطن مستقل كما أنه لا يضر العرب إذ أنه يمنحهم جزءا من فلسطين، وذلك على حد تعبير جروميكو في مجلس الأمن في 21 ماي سنة 1948.[2] كما سارعوا بالاعتراف بدولة إسرائيل فور قيامها في العالم، وبادروا بدفع موجات متلاحقة من اليهود السوفيت إلى إسرائيل استرضاءا للحركة الصهيونية.[3]

من الأسباب التي دفعت الاتحاد السوفيتي إلى تبني هذا الموقف هو دفاعه عن حق كل شعب في إقامة دولته الوطنية المستقلة، وعن حقوق الشعوب في تقرير المصير، وهذا على حد تعبير الاتحاد السوفيتي أما التفسير الغربي لتصويت السوفييت لصالح التقسيم يرجعونه إلى هدف الاتحاد السوفيتي للتدخل في المنطقة لنشر الشيوعية هذا من جهة ولتأمين الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي.[4]

في نهاية هذا الفصل نخلص إلى أن الجهود العربية بالنسبة للقضية الفلسطينية كانت تنطلق من عدة حقائق أساسية، وهي ضرورة إنهاء الانتداب البريطاني في فلسطين، وإعلان استقلال فلسطين، ومعارضة أي مشروع لتقسيم فلسطين أو تجزئتها.

---

[1] أمين عبد الله محمود، المرجع السابق، ص–ص: 283– 285.

[2] الفت أغا حسن، المرجع السابق، ص 56.

[3] ممدوح محمود مصطفى منصور، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، (د.ب.ن)، (د.س.ن). ص 95.

[4] الفت اغا حسن. المرجع نفسه، ص– ص: 56– 57.

أما فيما يخص الموقف الإسرائيلي، والدولي فقد تمكنوا من تحقيق أولى أهدافهم بتقسيم فلسطين فلا يمكن تجاهل الدور الأمريكي في تحقيق هذا الهدف فلولا الدعم الأمريكي لمشروع التقسيم لما قامت الدولة اليهودية كما لا ننسى الموقف الروسي والفرنسي الذي كان له الدور في دعم هذا القرار.

خاتمـــــــة

إن قرار تقسيم فلسطين من قبل هيئة الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947، المشهور باسم قرار 181 لم يكن هدفا صهيونيا ولد من فراغ بل كان نتيجة لسياسة صهيونية جعلته واقعا جديدا على أرض فلسطين، وجعلته مقبولا لدى صانعي القرار الدولي انطلاقا مما سبق يمكن إجمال أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة بالآتي:

1. لم يلتزم الحلفاء بالتزاماتهم وتعهداتهم للشريف حسين، وإنما دخلوا إطار المساومات السياسية، وعقد المعاهدات والاتفاقيات السرية التي قسموا بموجبها تركة الدولة العثمانية فيما بينهم، فأصبحت سوريا ولبنان من حصة فرنسا في حين أصبحت العراق، وفلسطين وشرق الأردن من حصة بريطانيا
2. إن الوعد بإقامة وطن لليهود في فلسطين لم يكن وعدا بريطانيا وان كان ذلك، بل كان وعدا أمريكيا أيضا، فالوثائق المكتشفة عام 1983 تشير إلى أن وعد بلفور هو وعد أمريكي بلسان بريطاني، وما يؤكد ذلك هو الاحتفالات التي أقامها اليهود أمام القنصليات الأمريكية خلافا للبريطانيين في العديد من أنحاء العالم، فضلا عن أن الرئيس الأمريكي ويلسون قد تلقى عددا كبيرا من البرقيات التي تشكره على مجهوداته للسعي في إصدار وعد بلفور الذي لولا الدعم الأمريكي المتواصل لهذا الوطن القومي سياسيا وعسكريا واقتصاديا ودوليا لما عاش هذا الوطن المصطنع إلى اليوم ومنذ عام 1948.
3. الواقع هو أن صك الانتداب التي أصدرته عصبة الأمم كان المظلة القانونية الدولية لتهويد فلسطين العربية، ومنح الصهاينة الحق في استقدام المهاجرين اليهود، هكذا سقطت مبادئ ولسون كما سقط مبدأ عصبة الأمم الذي أعلن للناس حق الشعوب في تقرير مصيرها.
4. إذا كانت الصهيونية قد حققت نجاحا كبيرا في انتزاع وعد بلفور من حكومة البريطانية سنة 1917، فان الحركة النازية قد ساهمت بشكل مباشر، وغير مباشر في إنجاح الفكرة الصهيونية الذي اصطلح عليها بالهولوكوست لأن زج هتلر النازي لمئات الآلاف من اليهود في معسكرات الاعتقال، وأفران الغاز حسب مزاعم اليهود قد أعطى الفكرة الصهيونية

دفعا كبيرا إلى الأمام حيث استفادت الحركة الصهيونية من ذلك، سواء بالتعاون المباشر مع الحركة النازية التي كانت ترفض اليهود، وتريد التخلص منهم أو غير المباشر عندما هرب كثير من اليهود الألمان إلى فلسطين، والى أمريكا من هنا يتبين لنا أن الصهاينة لم يدعو أسلوبا إلا وابتدعوه، ولا وسيلة إلا اتبعوها من أجل تحقيق الحلم الصهيوني في إقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين.

5. لقد اعترفت عصبة الأمم وصك الانتداب بالوضع القانوني للشعب الفلسطيني على أرض فلسطين كما أعادت الأمم المتحدة التأكيد على الأمر نفسه، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني القومية من خلال قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك قرار مجلس الأمن لكن الملاحظ على هذا الحل الذي قدمته الجمعية العامة، والمتمثل في قرار 181 لتقسيم فلسطين أنه لا يتفق واعتبارات العدالة وكذلك ميثاق الأمم المتحدة لأنه ما قدمه قرار التقسيم أكثر مما قدمه تصريح بلفور، وصك الانتداب على فلسطين.
6. تقاعس الأمم المتحدة عن القيام بأعبائها، وتحولها إلى ألعوبة للدول الكبرى التي أصبحت تتخذها ممرا لتمرير ما تريد من قرارات.
7. إن قرار التقسيم 181 أنكر أحد أهم مبادئ الأمم المتحدة المتمثلة في الحرص على الأمن والسلام والعدالة الدولية فهيئة الأمم، وبهذا القرار قد أسهمت في خلق الأزمة الفلسطينية بدل تسويتها التي تطورت لتصبح صراعا يهدد استقرار الشرق الأوسط وليس فلسطين وحدها.
8. لقد فتح قرار التقسيم 181 باب التجاوزات التي مارستها الدول القوية على حساب الدول الضعيفة داخل الجمعية العامة، إذ جرى التصويت على قرار التقسيم في أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت الضغوط الكبيرة التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأعضاء من أجل التصويت لصالح تقسيم فلسطين.

9. هكذا تقرر تقسيم فلسطين رغم أنف الحكومات العربية، وخلافا للعدل والإنصاف، وتجاوزا لصلاحيات وواجبات هيئة الأمم التي ليس من حقها إخراج شعب من بلاده التي عاش واستقر بها آلاف السنين، وتقدمها هدية إلى مغتصب للبلاد.
10. إن هذا الذي تم اتخاذه في قرار التقسيم لم يكن ليتخذ لو كان الأمر متعلقا بغير الشعب الفلسطيني، أو بغير شعب مستضعف في نظر الدول القوية، ومنذ متى كان وجود أقليات في أي بلد يعطيهم الحق في السيطرة على البلد ومقاسمة أصحابه فيه؟
11. لم توفق هيئة الأمم المتحدة في وضع حل للقضية الفلسطينية ، لان قرار التقسيم كان جائراً بحق الشعب العربي الفلسطيني، ومنافياً للأعراف الدولية، ويتناقض مع حق تقرير المصير، إذ ليس من حق هيئة الأمم المتحدة تقسيم بلدٍ لا تملك عليه أية سيادة.
12. إذن انجلترا وفرنسا وأمريكا وروسيا هي التي اغتصبت أرض فلسطين وسلمتها لليهود بعد تشريد شعبها ومع ذلك مازالت الدول العربية تواليهم وتعقد معهم المعاهدات.
13. إن الأمم المتحدة كمنظمة دولية تسعى إلى إشاعة واستقرار الأمن والسلم الدوليين، قد أصدرت قرار تقسيم فلسطين، ولم يكن لها أي دور في تنفيذ هذا القرار أو الدفاع عنه وبدلا من أن تقوم في فلسطين دولتان عربية ويهودية، قامت دولة واحدة، تخطت الحدود الواردة في قرار التقسيم.
14. إن الدولة الفلسطينية قائمة ومعترف بها، بمقتضى قرار التقسيم رقم 181 أما ما هو واقع الآن، فهو احتلال طرف لأراضي طرف آخر، بشكل غير مشروع مع تغاضي المجتمع الدولي عن هذا الأمر.

القائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

1. **تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية سنة 1947الى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين**، تر: حسين فاضل، دار المعلمين العالية، بغداد، 1956.
2. التل عبد الله، **كارثة فلسطين**، ط2، دار الهدى، الإسكندرية، 1990.
3. الجبوري صائب صالح، **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.
4. جيلمور ديقيد، **المطرودون محنة فلسطين 1917-1980**، تر: شاكر إبراهيم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993.
5. عاوبة علي محمد، **فلسطين وجاراتها أسباب ونتائج**، لجنة البيان العربي للطبع والنشر، القاهرة، 1954.
6. فيليب حتي، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، تر: حداد جورج، رافيق عبد الكريم، دار الثقافة، بيروت، 1951.

ثانيا: المراجع:

1. إبراهيم عطية جميل، عيسى صلاح، **صك المؤامرة وعد بلفور**، (د.م.ن)، (د.ن)، (د.ت.ن).
2. أبو الحسن علي، **فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني منطقة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية**، دار الحكمة، بيروت، 1990.
7. أبو الكشك عبد الكريم، **الصحافة الأمريكية والشرق الأوسط دراسة لتغطية النزاع العربي الإسرائيلي في ثلاث مجلات أمريكية 1948-1982**، تر: عايش محمد، عضيبات عاطف، منشورات عمارة البحث العلمي والدراسات العليا، الإسكندرية،1991.
3. أبو بصير مسعود صالح، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**، (د.د.ن)، بيروت، 1968.
8. أبو زيد عبد الناصر، **الأمم المتحدة بين الانجاز والإخفاق**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

4. أبو شقرا إبراهيم، **مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني وثورة 1936-1939**، دار النمير للطباعة والنشر، دمشق، 1999.
9. أورين مايكل، **القوة والإيمان والخيال**، تر: حطيبة آسر، (د.د.ن)، القاهرة، 2008.
10. إيهاب كمال، **60 عاما من الصراع العربي الإسرائيلي**، هيئة النيل العربية للنشر، مصر، 2008.
5. بالومبو ميخائيل، **كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948**، دار الحمراء للطباعة والنشر، بيروت، 1990.
11. البديري أمين هند، **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، دار الكتب المصرية، القاهرة ، 1998.
6. البرغوثي صالح عمر، نبيل طوطح، **تاريخ فلسطين**، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد (مصر)، 2001.
12. البطانية فؤاد، **الأمم المتحدة منظمة تبقى ونظام يرحل**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.
13. بن غربي ميلود، **مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.
14. بونة محمد أحمد، **ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة العدل الدولية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.
15. التتشة شاكر رفيق، ياغي أحمد إسماعيل، وآخرون، **تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991.
16. التتشة شاكر رفيق، ياغي أحمد إسماعيل، وآخرون، **تاريخ فلسطين وجغرافيتها**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991.
17. تتي جاك، **الإخطبوط الصهيوني وخيوط المؤامرة لابتلاع فلسطين**، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، (د.س.ن).
18. جارودي روجيه، **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**، ط3، دار الشروق، القاهرة، 1999.
19. جبارة تيسير، **تاريخ فلسطين**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

20. حبيب كميل، **الشرق الأوسط وفلسطين في الرؤية الأمريكية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2012.
21. حسن عبد الرحمن محمد، **العرب واليهود في الماضي والحاضر والمستقبل**، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.س.ن).
22. حوراني عبد الله، حضور أديب، **ثورة أكتوبر والقضية الفلسطينية**، (د.د.ن)، تونس، 1987.
23. خلة علي محمد، **اللجنة الانجليزية الأمريكية لبحث المشكلة الفلسطينية 1947-1945**، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، (د.س.ن).
24. خلة محمود كامل، **فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939**، ط2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1982.
25. خليل شوقي، **أطلس دول العالم الإسلامي**، ط2، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، 2003.
26. الدباغ مراد مصطفى، **بلادنا فلسطين**، دار الهدى، بيروت، 1991.
27. الرشيدات شفيق، **فلسطين تاريخا وعبرة ومصيرا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
28. الرقاف السعيد محمد، حسين سلامة مصطفى، **المنظمات الدولية المعاصرة**، منشاة المعارف،الإسكندرية، (د.س.ن).
29. الروسان علي محمد، **التحالف البريطاني الصهيوني الطريق إلى اغتصاب فلسطين**، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، (د.س.ن).
30. سرحان محمد عبد العزيز، **الدولة الفلسطينية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.
31. سعادي محمد، **قانون المنظمات الدولية منظمة الأمم المتحدة نموذجا**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
32. السلطان عبد المحسن عبد الله، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.
33. سويدان طارق، **فلسطين التاريخ المصور**، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 2004.

34. السيسي حسن صلاح الدين، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007.
35. شكري محمد عزيز، الحموي ماجد، **الوسيط في المنظمات الدولية**، ط5، منشورات جامعة دمشق، (د.ب.ن)، 2007.
36. الشورة علي صالح، **مدينة القدس تحت الاحتلال والانتداب البريطاني 1917-1948**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
37. شوفاني الياس، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996.
38. صالح محمد محسن، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012.
39. صالح محمد محسن، **فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، (د.س.ن).
40. صالح محمد محسن، **مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
41. صايغ فايز، **الاستعمار الصهيوني في فلسطين**، السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية، القاهرة، (د.س.ن).
42. صبح علي، **الصراع الدولي في نصف قرن 1945-1995**، ط2، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2006.
43. صنبر الياس، **فلسطين 1948 التغييب**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987.
44. العباسي محمد، **ياسر عرفات تاجر الشنطة الفلسطينية بين النضال والاحتيال**، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1991.
45. عبد الحميد سامي محمد، **قانون المنظمات الدولية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
46. عبد الله عبد الدائم، **نكبة فلسطين عام 1948**، دار الطليعة للطباعة والنشر، (د.ب.ن)، 1998.

47. عمر حسين، **دليل المنظمات الدولية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
48. غنيم حسن عادل، **الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة 1936 حتى الحرب العالمية الثانية**، مكتبة الخانجي، مصر، 1980.
49. غنيم حسن عادل، **من جهود مصر الدبلوماسية في عامي 1947-1948**، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، (د.س.ن).
50. الفتلاوي حسين سهيل، **الأمم المتحدة أهداف الأمم المتحدة ومبادئها**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
51. الفتلاوي محمد سهيل، **نظرية المنظمة الدولية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
52. الفرنواني طه، **الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994.
53. القدومي عيسى، **مصطلحات يهودية**، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، (د.ب.ن)، (د.س.ن).
7. **قرار تقسيم فلسطين واتفاقيات أخرى**، ط3، الركن للطباعة والنشر، بيروت، 1989.
54. كعوش يوسف، **الدروس المستفادة من الحروب العربية الإسرائيلية 1947-1986م**، (د.د.ن)، عمان، 1987.
55. الكيالي عبد الوهاب، **تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.س.ن).
56. الكيلاني هيثم، **الإرهاب يؤسس نموذج إسرائيل**، دار الشروق، القاهرة، 1997.
57. المجذوب محمد، **التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات الدولية والإقليمية**، الدار الجامعية، بيروت، 1998.
58. مسعود محمد عبد الهادي جمال، **الطريق إلى بيت المقدس القضية الفلسطينية**، ج2، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، (د.س.ن).
59. المصري محمد عبد الله جميل، **حاضر العالم الإسلامي**، ج1، منشورات كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة السعودية، 1986.

60. مناع عبد الحليم، العدوان أبو العماش، **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946-1990**، (د.د.ن)، عمان، 2009.
61. منسي صالح محمود، **الشرق العربي المعاصر**، (د.د.ن)، الإسكندرية، 1990.
62. منصور مصطفى محمود ممدوح، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، (د.ب.ن)، (د.س.ن).
63. نافعة حسن، **إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.
64. نخبة من المتخصصين، **فلسطين والقضية الفلسطينية**، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، فلسطين،2009.
65. النشاش عبد الهادي، **الانتفاضة الفلسطينية الكبرى**، دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1994.
66. هشام سوادي هشام، **تاريخ العرب الحديث 1516-1918 من الفتح العثماني إلي نهاية الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر، الأردن ، 2010.
67. هيكل حسنين محمد، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، دار الشروق، القاهرة ، 1991.
68. ياغي أحمد إسماعيل، **الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983.
69. ياغي أحمد إسماعيل، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000.
70. يحي جلال، **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
71. يوسف شريف بشير، **فلسطين بين القانون الدولي والاتفاقيات الدولية**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2011.

❖ **الرسائل الجامعية:**

1. أبو جعفر محمد حسن أحمد، **دراسة نقدية في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 و194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008.

2. بيراوي محمد عبد اللطيف محمود، **موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية من عام 1936-1948**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تاريخ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 1998.
3. تمراز جميل سعيد، **طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية(1882-1949)**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تاريخ، الجامعة الإسلامية، غزة، (فلسطين)،2013.
4. حسين محمود عبد الله، **الفلسطينيون في الجمهورية العربية السورية 1948-1973**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، 1983.
5. حمدان عبد الله، **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1977-1982**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قانون دولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1989.
6. سيسالم سالم حلمي سمير، **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977 دراسة تاريخية تحليلية**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، الجامعة الإسلامية، غزة (فلسطين)، 2005.
7. الطويل العاصي يوسف، **البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود وإسرائيل وأثره على القضية الفلسطينية خلال الفترة (1948-2009)**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة (فلسصطين)، 2011.
8. العمري سعد معاضة منصور، **الارهاب الصهيوني في فلسطين**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2006.
9. الفلايلة شاهر سلامة، **مستقبل الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلاقات ادولية، قسم علوم سياسية، جامعة مؤتة (د.ب.ن)، 2007.

10. فيصل عبد الهادي نعمان، **الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة (فلسطين)، 2012.
11. القططي أحمد أريج، **فلسطين في مجلة المنار الصادرة في مصر(1898-1940)**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، 2015.
12. الكورجي زاير محمد يحي، **القضية الفلسطينية في هيئة الأمم(1947-1956)**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة بغداد، 2006. (مذكرة غير منشورة)،
13. محمد آل عمر محمد بن علي، **عقيدة اليهود في الوعد بفلسطين(عرض ونقد)**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2001.
14. مقدادي يونس جودت إسلام ، **العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936-1948**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، الجامعة الإسلامية، بغزة، 2009.
15. الموسوي مطلك عبد الحسين أثمار، **الموقفان السعودي والأمريكي من تطورات القضية الفلسطينية(1936-1967)**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة ذي قار(د.ب.ن)، 2009.

❖ **الموسوعات والمعاجم:**

1. الشويخات أحمد مهدي، **الموسوعة العربية العالمية** ، مؤسسة سلطان بن عبد العزيز، السعودية ، 2004.
2. الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، (د.س.ن).
3. الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1985.

4. الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**،ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

❖ **المجلات والدوريات:**

1. أبو ستة سلمان، **"نكبة فلسطين.....متى يمكن أن تزول"**، **مجلة العربي**، العدد498، (د.د.ن)، (د.ب.ن) ، 2000م.
2. أغا حسن الفت، **"تطور العلاقات العربية السوفيتية والدور السوفيتي في دبلوماسية التسوية"**، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 81، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 1985.
3. الجبوري محمد جاسم، **"موقف لبنان في جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية (1945-1948)"**، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، مج6، العدد2،(د.د.ن)، (د.ب.ن)، 2007.
4. الحسون إسماعيل سمير، **"الموقف السعودي ثورة فلسطين عام 1936"**، **مجلة الخليج العربي**، مج 35 ، العدد 1-2، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 2007.
5. الدامون عبد الله، **"روبير فوريسون...رجل يشكك في المحرقة في أوج المحرقة"**، **جريدة المساء**، العدد 714، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، الأربعاء 7 جانفي 2009.
6. السامرائي علو محمود أحمد، **"تطورات القضية الفلسطينية ما بين 1914-1939"**، **مجلة جامعة الكويت للعلوم الإنسانية**، مج20 ، العدد11، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 2013.
7. شديد محمد، **"سياسة أمريكاإزاء الفلسطينيين"**، **مجلة الشؤون الفلسطينية**، العدد84-85، (د.د.ن)، بيروت، 1978.
8. عبد الرحمن عواطف، **"مصر وفلسطين"**، **عالم المعرفة**، العدد 26، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1980.
9. عبد الرحمن عواطف، **"مصر وفلسطين"**، **عالم المعرفة**، العدد 26، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1980.
10. عبد صالح أديب، **"الدور الأمريكي في إقرار تقسيم فلسطين 29 تشرين الثاني 1947"** ، **مجلة جامعة كركوك**، مج 4، العدد 2، (د.د.ن)، بغداد، 2009.

11. عثمان فتحي، **"العلاقات العربية السوفيتية بين المبادئ والمصالح (1945-1973)"**، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 81، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 1985.
12. اللبدي محمود، **"المنطلقات الأساسية في الفكر الإعلامي الصهيوني"**، **مجلة شؤون فلسطينية**، 1981، العدد 117، (د.د.ن)، بيروت، (د.س.ن)
13. محمد عبدوا وليد، شفيق وفيق عبير، **"موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين حتى عام 1948"**، **مجلة مداد الآداب**، العدد 6، جامعة بغداد، (د.ت.ن).
14. محمود العدوان أكرم محمد، **"مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل الملكية البريطانية 1937م**، **"مجلة الجامعة الإسلامية**، مج10، العدد1، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 2002.
15. محمود عبد الله أمين، **"مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى"**، **عالم المعرفة**، العدد 74، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984.
16. محمود عبد الله أمين،**"الاتحاد السوفيتي وتأسيس إسرائيل"**، **مجلة جامعة الملك سعود**، مج 2، العدد1، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 1990.
17. مخيبر فاضل شيماء، سعدون عبد محمود جنان، **"موقف الحزب الشيوعي المغربي من القضايا العربية"**، **مجلة آداب الفراهيدي**، المجلد 2، العدد 16، (د.د.ن)، (د.ب.ن) 2013.
18. نافعة حسين، **"الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945"**، **عالم المعرفة**، العدد 202، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995.
19. الهندي هاني، **"جيش الإنقاذ (1947-1949)"**، **مجلة شؤون فلسطين** ،العدد 23، (د.د.ن)، بيروت، 1973.

❖ **المراجع الأجنبية:**

1. D.Smith Charles, Palestine and the Arab Israeli conflict, Second edition, Martin press, New York .

2. Howard Sechar, A History of Israel from zionism to the present, Second editoin, Alfred press, New York, p 125.

❖ **المواقع الالكترونية:**

1. http://www.un.org/ar/ga/president/.

فهرس الموضوعـــات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ–و
الفصل الأول: جذور وتطورات القضية الفلسطينية من 1916م إلى غاية 1945م	36–2
المبحث الأول: فلسطين ما قبل الانتداب البريطاني	14–3
المطلب الأول: معطيات حول فلسطين	6–3
المطلب الثاني: الثورة العربية واتفاقية سايكس بيكو 1916م	10–7
المطلب الثالث: وعد بلفور واتفاقية فيصل–وايزمان	14–11
المبحث الثاني: الانتداب البريطاني على فلسطين 1922م	36–15
المطلب الأول: الهجرة اليهودية ورد الفعل الفلسطيني	24–15
المطلب الثاني: مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل 1937م وانعكاساته	32–25
المطلب الثالث: فلسطين ونشاط الحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية	36–33
الفصل الثاني: الأمم المتحدة و مشروع التقسيم 1947	73–38
المبحث الأول: هيئة الأمم المتحدة	50–39
المطلب الأول: نشأة هيئة الأمم المتحدة	42–39
المطلب الثاني: هياكل هيئة الأمم المتحدة	48–43
المطلب الثالث:أهداف هيئة الأمم المتحدة	50–49
المبحث الثاني: الجمعية العامة ولجنة اليونسكوبUNSCOP	61–51
المطلب الأول:تشكيل لجنة اليونسكوب لحل النزاع	56–51
المطلب الثاني: مشاريع لجنة اليونسكوب لحل النزاع	59–57
المطلب الثالث: الموقف العربي والصهيوني من لجنة اليونسكوب	61–60
المبحث الثالث:الجمعية العامة وقرار التقسيم 181	71–62
المطلب الأول: قرار التقسيم 181	65–62
المطلب الثاني: مضمون قرار التقسيم 181	68–66
المطلب الثالث: مشروعية قرار التقسيم 181	71–69
الفصل الثالث: المواقف الدولية من قرار التقسيم رقم 181(1947)	94–73
المبحث الأول: الموقف العربي	82–74
المطلب الأول:المواقف الرسمية	79–74
المطلب الثاني:المواقف الغير رسمية	82–80

المبحث الثاني:الموقف الصهيوني والدولي	94-83
المطلب الأول:الموقف الصهيوني	84-83
المطلب الثاني:الموقف الدولي	94-85
خاتمة	98-96
ملاحق	112-100
قائمة المصادر و المراجع	124-114

الملاحـــــــق

الملحق رقم: (1)

تصريح بلفور

وزارة الخـــــارجيـــــــــة

الثاني من نوفمبر 1917

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته:

أن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جديا أنه لن يؤدي بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية، والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى.

وسأكون شاكراً إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علما بهذا التصريح.

المخـــلـــــص

آرثر بلفور

المصدر: جميل عطية إبراهيم، صلاح عيسى، المرجع السابق، ص. 6.

الملحق رقم: (2)

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 5 ماي 1947م باختيار لجنة تحقيق وقرارها بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية

وتدويل منطقة القدس في 29 نوفمبر 1947م

أولا: قرار متخذ بناء على تقارير اللجنة الأولى

206(س-أ) اللجنة الخاصة بفلسطين:

حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد دعيت إلى عقد دورة غير عادية للقيام بتكوين لجنة خاصة، وتحديد صلاحيتها لتحضير تقرير عن مسالة فلسطين يعرض على الجمعية العامة للنظر فيه في دورتها العادية القادمة.

أن الجمعية العامة تقرر ما يلي:

1-إنشاء لجنة خاصة لهذه الغاية مكونة من ممثلي استراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وجواتيمالا والهند وإيران وهولندا وبيرو والسويد ولأوروغواي ويوغسلافيا.

2-تتمتع اللجنة الخاصة بأوسع الصلاحيات لتتثبت من الوقائع وتدوينها ولتحقق في جميع الأمور والمسائل ذات الصلة بمشكلة فلسطين.

3-على اللجنة الخاصة أن تحدد إجراءاتها الخاصة.

4-على اللجنة الخاصة أن تجري تحقيقات في فلسطين وفي جميع الأماكن التي ترى فائدة من إجرائها فيها، وان تتلقى وتمحص حسبما تراه ملائما لكل حالة الشهادات الخطية أو الشفهية من قبل الدولة المنتدبة وممثلي سكان فلسطين والحكومات، وكل منظمة أخرى أو شخص آخر إذا ما رأت لزوما لذلك.

5-على اللجنة أن تبذل أقصى عنايتها للمصالح الدينية الإسلامية واليهودية والمسيحية في فلسطين.

6-على اللجنة الخاصة أن تعد تقريرا يرفع إلى الجمعية العامة وان تعرض المقترحات التي قد تعتبرها ملائمة لحل المشكلات الفلسطينية.

7-يجب أن يقدم تقرير اللجنة الخاصة إلى الأمين العام في موعد أقصاه أول سبتمبر 1947 حتى يمكن توزيعه على أعضاء الأمم المتحدة في الوقت المناسب لينظر فيه خلال الدورة الثانية للجمعية العامة.

وعلى الجمعية العامة أن:

8-تطلب من الأمين العام اتخاذ التدابير لدى السلطات المختصة في أية دولة قد تود اللجنة الخاصة عقد جلستها فيها أو السفر إليها كي تمنحها التسهيلات اللازمة وتعين لها مساعدين لائقين.

9-وتخول الأمين العام دفع نفقات سفر ومعيشة ممثل ونائب له، عن كل حكومة ممثلة في اللجنة الخاصة على الأساس وبالشكل اللذين يراهما أكثر مناسبة في تلك الظروف.

(الجلسة العامة التاسعة والسبعون)

المصدر: إسلام جودت يونس مقدادي، المرجع السابق، ص 328.

ثانيا: القرار رقم 181 (2) مستقبل حكومة فلسطين

نص قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بالموافقة على مشروع تقسيم فلسطين

بتاريخ 29 نوفمبر 1947

"أن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، بعد أن عقدت دورة خاصة بناء على طلب الدولة المنتدبة- بريطانيا- للبحث في تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعهد إليها بتحضير اقتراح للنظر في مسالة حكومة فلسطين المستقلة في دورتها الثانية.

وبعد أن شكلت لجنة خاصة أناطت بها مهمة إجراء تحقيق حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلة فلسطين وتحضير مقترحات بغية حل هذه المشكلة.

وبعد أن تلقت وبحثت تقرير اللجنة الخاصة (مستند رقم 364/أ) الذي يتضمن توصيات عدة قدمتها اللجنة بعد الموافقة عليها بالإجماع، ومشروع تقسيم اتحاد اقتصادي وافقت عليه أغلبية اللجنة، تعتبر أن الحالة الحاضرة في فلسطين من شانها إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم.

وتحيط علماً بتصريح الدولة المنتدبة الذي أعلنت بموجبه أنها تنوي الجلاء عن فلسطين في أول آب (أغسطس) سنة 1948.

وتوصي المملكة المتحدة، بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين وجميع أعضاء الأمم المتحدة بالموافقة وبتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين على الصورة المبينة أدناه، وتطلب:

أ- أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية المنوه عنها في المشروع لتنفيذه.

ب- أن يقرر مجلس الأمن إذا أوجبت الظروف ذلك أثناء المرحلة الانتقالية ما إذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديدا للسلم. فان قرر مجلس الأمن أن مثل هذا التهديد قائم بالفعل فيجب عليه المحافظة على السلم والأمن الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعية العامة وذلك باتخاذ التدابير وفقا للمادتين 39 و41 من الميثاق، لتخويل لجنة الأمم المتحدة سلطة في أن تمارس في فلسطين الأعمال التي يلقيها هذا القرار على عاتقها.

ج- أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة ترمي إلى تغيير التسوية التي يهدف إليها هذا القرار بالقوة تهديداً للسلم أو قطعاً أو خرقاً له أو عملاً عدوانياً بموجب نص المادة 39 من الميثاق.

د- أن يبلغ مجلس الوصاية بالمسؤولية المترتبة عليه بموجب هذا المشروع.

لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ، وتناشد جميع الحكومات والشعوب الامتناع عن كل عمل قد يعرقل أو يؤخر تنفيذ هذه التوصيات.

وتأذن للامين العام أن يسدد نفقات سفر ومعيشة أعضاء اللجنة المشار إليها في القسم الأول الجزء (ب) الفقرة الأولى أدناه على الأساس والشكل اللذين يراهما مناسبين، وفقا للظروف، وأن يزود اللجنة بما يلزم من موظفين ومستخدمين لمساعدتها في المهام التي ألقتها الجمعية العامة على عاتقها.

إن الجمعية العامة تفوض الأمين العام أن يسحب من صندوق المال المتداول مبلغاً لا يزيد على مليوني دولار للغايات المبينة في الفقرة الأخيرة من قرار مستقبل حكومة فلسطين.

وفي اجتماعها الثامن والعشرين بعد المائة بتاريخ 29 نوفمبر سنة 1947 انتخبت الجمعية العامة وفق أحكام القرار المذكور أعلاه الأعضاء الآتية أسماؤهم ليكونوا لجنة الأمم المتحدة بشأن فلسطين : بوليفيا، تشيكوسلوفاكيا، دانيمارك، بنما، الفلبين.

مشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي

"القسم الأول"

دستور فلسطين وحكومتها المقبلين

أ- نهاية الانتداب

التقسيم والاستقلال :

1- ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن وعلى كل حال لا يتجاوز موعده أول أغسطس سنة 1948.

2- تجلو القوات المسلحة للدولة المنتدبة عن فلسطين تدريجياً ويجب أن ينتهي هذا الجلاء في أقرب وقت ممكن بحيث لا يتجاوز أول أغسطس 1948 على أية حال. وتعلم الدولة المنتدبة اللجنة باعتزامها الجلاء عن كل منطقة قبل وقوعه بأطول مدة ممكنة.

3- يبدأ وجود الدولتين المستقلتين العربية واليهودية وكذلك النظام الدولي الخاص المقرر لمدينة القدس المبين في القسم الثالث من هذا المشروع، بعد شهر من انتهاء جلاء القوات المسلحة للدولة المنتدبة وفي موعد لا يتجاوز أول أكتوبر 1948 على كل حال. وتكون حدود الدولة العربية والدولة اليهودية ومدينة القدس كما جاء وصفها في القسمين الثاني والثالث أدناه.

4- تعتبر الفترة الواقعة بين موافقة الجمعية العامة على توصياتها بشأن المسألة الفلسطينية وإقامة استقلال الدولتين اليهودية والعربية فترة انتقال.

ب- خطوات تمهيدية للاستقلال

1- تنشأ لجنة مكونة من ممثلي الدول الأعضاء الخمس بمعدل ممثل عن كل دولة. وينتخب الأعضاء الممثلون في هذه اللجنة بواسطة الجمعية العمومية على أوسع أساس ممكن جغرافياً وغير ذلك.

2- تنتقل إدارة فلسطين إلى اللجنة تدريجياً كلما سحبت الدولة المنتدبة قواتها المسلحة وتعمل اللجنة وفق توصيات الجمعية العامة وبتوجيه مجلس الأمن وعلى الدولة المنتدبة أن تنسق إلى أقصى درجة ممكنة خطط انسحابها مع خطط اللجنة لاستلام وإدارة المناطق التي تم الجلاء عنها. ولدى فراغ اللجنة من هذه المسئولية تفوض بإصدار الأنظمة الضرورية واتخاذ التدابير الأخرى اللازمة.

الحدود كما هو مذكور في القسم الثاني من المشروع يجب تعديله كقاعدة عامة بحيث لا يجزئ خط الحدود الفاصل بين الدولتين مناطق القرى إلا إذا استلزمت ذلك دواع ملحة.

4- تختار اللجنة وتقيم بأسرع وقت ممكن مجلساً مؤقتاً لإدارة الحكومة في كل دولة بعد استشارة الأحزاب الديموقراطية والمنظمات العامة الأخرى في الدولتين العربية واليهودية. ويعمل المجلسان الحكوميات المؤقتان للدولتين العربية واليهودية وفقاً للتوجيهات العامة التي تصدرها اللجنة. فإن لم يمكن اختيار مجلس مؤقت في أول أبريل سنة 1948 لأي من الدولتين أو أنه اختير ولكنه لم يستطع القيام بأعباء وظائفه، فعلى اللجنة أن تبلغ الأمر إلى مجلس الأمن ليتخذ قبل هذه الدولة التدابير التي يراها مناسبة، كما تبلغه إلى الأمين العام كي يحيط أعضاء منظمة الأمم المتحدة علماً بذلك.

5- مع مراعاة نصوص هذه التوصيات، يكون لكل من المجلسين أثناء فترة، الانتقال – بإشراف اللجنة – كامل السلطة في المناطق التابعة لها وبنوع خاص في موضوعي الهجرة والتنظيم العقاري.

6- يتسلم تدريجياً كل من المجلسين المؤقتين بكل دولة من اللجنة التي يعملان تحت إشرافها كامل التبعات الإدارية لكل منهما خلال الفترة التي تنقضي بين إنهاء الانتداب وإقامة استقلال الدولة.

7- توكل اللجنة إلى كل من المجلسين بمجرد تعيينهما مهمة مباشرة إنشاء الهيئات الإدارية في الحكومة المركزية والإدارة المحلية.

وعلى الدولة المنتدبة ألا تقوم بأي عمل من شأنه أن يمنع أو يعرقل تنفيذ اللجنة للتدابير التي أوصت بها الجمعية العامة.

3- بمجرد وصول اللجنة إلى فلسطين تباشر اتخاذ التدابير لإقامة حدود الدولتين اليهودية والعربية ومدينة القدس وذلك وفقاً .. للخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة بتقسيم فلسطين. ومع ذلك فإن تخطيط

8- ينشئ مجلس كل دولة في أقصر مدة ممكنة قوة ميليشيا مسلحة مكونة من الأفراد المقيمين في الدولة تكفي بعددها للمحافظة على النظام في البلاد ولمنع حوادث الحدود.

وتعمل هذه الميليشيا المسلحة في كل دولة تحت أوامر ضباط يهود أو عرب مقيمين في الدولة، بيد أن اللجنة تقوم بمباشرة الرقابة العامة السياسية والعسكرية واختيار القيادة العليا.

9- بعد انقضاء مدة لا تزيد عن شهرين من انسحاب قوات الدولة المنتدبة يقوم المجلس المؤقت في كل من الدولتين بإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية وفق المبادئ الديموقراطية. ويضع كل مجلس النظم الخاصة بالانتخابات وتعتمدها اللجنة. والذين يخولون حق التصويت في هذه الانتخابات في كل دولة يجب أن يكونوا أشخاصاً تتجاوز أعمارهم 18 سنة ويكونون :

أ- مواطنين فلسطينيين ومقيمين فى هذه الدولة.

ب- من العرب أو اليهود المقيمين في هذه الدولة مع أنهم مواطنين فلسطينيين، وفي هذه الحالة يجب أن يوقعوا إقراراً بان يصبحوا من مواطني هذه الدولة. والعرب واليهود المقيمون في مدينة القدس الذين يوقعون إقراراً مماثلاً وكذلك عرب الدولة العربية ويهود الدولة اليهودية يكون لهم حق التصويت في الدولة العربية أو الدولة اليهودية كل بحسب الدولة التي يقيم فيها. ويجوز للنساء أن يصوتن وأن

أ- أن تنشأ في كل دولة هيئة تشريعية بالانتخاب العام والاقتراع السري على أساس التمثيل النسبي وكذلك هيئة تنفيذية مسؤولة أمام الهيئة التشريعية.

ب- أن تسوى جميع الخلافات الدولية التي يمكن أن تكون الدولة طرفاً فيها بحيث لا يكون السلم والأمن الدوليان معرضين للخطر.

ج- أن تقبل الدولة في علاقاتها الدولية الالتزام بالامتناع عن الالتجاء إلى التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أراضي أية دولة أو استقلالها السياسي أو انتهاج أية خطة لا تتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

د- أن تكفل الدولة لكل شخص وبغير تمييز حقوقاً متساوية في الشؤون الدينية والسياسية والمدنية والاقتصادية والتمتع بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية بما في ذلك حرية العبادة وحرية استعمال اللغة التي يريدها وحرية الخطابة والنشر والتعليم وعقد الاجتماعات وإنشاء الجمعيات.

ه- أن تحمي الدولة حرية المرور (الترانزيت) والزيارة بالنسبة لفلسطين ومدينة القدس لجميع المقيمين في الدولة الأخرى ومواطنيها دون إخلال باعتبارات الأمن الوطني، بشرط أن تراقب كل دولة الإقامة في نطاق حدودها.

11- تعين اللجنة لجنة اقتصادية تحضيرية مؤلفة من ثلاثة أعضاء تقوم بما يمكن من التدابير من أجل التعاون الاقتصادي، بقصد إنشاء الاتحاد الاقتصادي والمجلس الاقتصادي المشترك المنصوص عليهما في القسم (د) أدناه وذلك في أقرب وقت ممكن عملياً.
ينتخبن للجمعيات التأسيسية.

وفي أثناء فترة الانتقال لا يجوز ليهودي أن يتخذ محل إقامة في أراضي الدولة العربية المقترحة ولا لعربي أن يتخذ محل إقامة له في أراضي الدولة اليهودية المقترحة بغير ترخيص خاص من اللجنة الخماسية.

10- تضع الجمعية التأسيسية في كل دولة دستوراً ديموقراطياً لهذه الدولة وتعين حكومة مؤقتة تحل محل المجلس المؤقت الذي عينته اللجنة ويجب أن يشتمل دستور كل دولة من الدولتين على الأحكام الواردة في البابين الأول والثاني من التصريح المنصوص عليه في القسم (ج) أدناه وأن يضم في جملة ما يضم الأحكام الآتية :

12- تحتفظ الدولة المنتدبة بكامل مسؤولياتها لإدارة المناطق من فلسطين التي لم تسحب منها قواتها وذلك خلال الفترة التي تنقضي بين موافقة الجمعية العامة على توصياتها بشأن قضية فلسطين وانتهاء الانتداب وعلى اللجنة أن تساعد الدولة المنتدبة في تنفيذ مهامها كما أن على الدولة المنتدبة أن تتعاون مع اللجنة للاضطلاع بواجباتها.

13- رغبة في ضمان استمرار الخدمات الإدارية وفي إلقاء جميع المسؤوليات على عاتق المجلس المؤقت والمجلس الاقتصادي المشترك اللذين يعملان تحت إرشاد اللجنة الخماسية كل بما يختص به وقت انسحاب القوات المسلحة للدولة المنتدبة، يجب أن تنقل الدولة المنتدبة بالتدريج إلى اللجنة الخماسية مسؤولية الاضطلاع بكافة أعمال الحكومة ويدخل في ذلك حفظ القانون والنظام في المناطق التي انسحبت منها قوات الدولة المنتدبة.

14- على اللجنة أن تسترشد في مباشرتها لوظائفها بتوصيات الجمعية العامة وبالتعليمات التي يرى مجلس الأمن ضرورة إصدارها.

وأن التدابير التي تتخذها اللجنة في نطاق توصيات الجمعية العامة تصبح نافذة المفعول فوراً إلا إذا أصدر مجلس الأمن إلى اللجنة تعليمات سابقة مضادة.

وعلى اللجنة أن تقدم إلى مجلس الأمن تقريراً كل شهر عن حالة البلاد، أو أكثر من تقرير إن كان ذلك مرغوباً فيه.

15- على اللجنة أن تقدم تقريراً ختامياً إلى دورة الجمعية العامة العادية القادمة وإلى مجلس الأمن في آن واحد.

التصريح

على الحكومة المؤقتة في كل من الدولتين المقترحتين أن تقدم إلى الأمم المتحدة قبل الاعتراف باستقلالهما تصريحاً يشتمل في جملة نصوصه على الفقرات التالية :

نص عام

تعتبر النصوص الواردة في التصريح من قوانين الدولة الأساسية ولا يجوز أن يناقضها أو يتعارض معها أي قانون أو أية لائحة أخرى أو أي إجراء رسمي أو يعرقل سريانها كما لا يجوز أن يفضلها أي قانون أو أية لائحة أو أي إجراء رسمي.

الفصل الأول

الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية

1- إن الحقوق القائمة بما يتعلق بالأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية لا تنكر أو يعفى عليها.

2- يجب ضمان حرية الوصول والزيارة والعبور (ترانزيت) بقدر ما يتعلق الأمر بالأماكن المقدسة، وفقاً للحقوق القائمة وذلك لجميع المقيمين والمواطنين في الدولة الأخرى وفي مدينة القدس وللغرباء كذلك، دون ما تمييز في الجنسية مع مراعاة احتياجات الأمن الوطني والنظام العام واللياقة. كما تضمن حرية العبادة وفقاً للحقوق القائمة مع مراعاة صيانة النظام العام واللياقة.

3- يجب صيانة الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية، ولا يسمح بعمل من شأنه أن يضر بأي وجه بصفتها المقدسة. وإذا ظهر للحكومة في أي وقت أن أي مكان مقدس معين، أو مبنى أو موقع ديني في حاجة ماسة للإصلاح، فيجوز للحكومة أن تدعو الطائفة أو الطوائف ذات الشأن للاضطلاع بمثل هذا الإصلاح. ويجوز للحكومة نفسها أن تضطلع به على نفقة الطائفة أو الطوائف المختصة إذا لم يتخذ إجراء خلال وقت معقول.

4- لا تستوفي ضريبة عن أي مكان مقدس، وكل مبنى أو موقع ديني كان مستثنى من دفع الضريبة بتاريخ إنشاء الدولة. ويجب ألا يقع تغيير في عبء مثل هذه الضريبة يؤدي إما إلى الإجحاف في المعاملة بين

مالكي وشاغلي الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية، أو أن يقع هؤلاء المالكون والشاغلون في مركز أقل ملاءمة بالنسبة لعبء الضريبة العام مما كانوا عليه وقت تصديق تواصي الجمعية العامة.

5- لحاكم مدينة القدس الحق في أن يقرر ما إذا كانت أحكام دستور الدولة الخاصة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة داخل حدود الدولة والحقوق الدينية المتعلقة بها مطبقة ومحترمة على الوجه الأكمل، وأن يتخذ بالاستناد إلى الحقوق القائمة جميع القرارات في حالات المنازعات التي قد تنشأ بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن الطقوس الدينية لطائفة ما بالنسبة لهذه الأماكن والأبنية والمواقع. ويجب أن يلقى تعاوناً كاملاً وأن يتمتع بالمزايا والحصانات الضرورية للقيام بمهام منصبه في الدولة.

الفصل الثاني

الحقوق الدينية وحقوق الأقليات

1- تكون حرية العقيدة والممارسة الحرة لجميع طقوس العبادة المتفقة مع النظام العام والآداب الحسنة مضمونة للجميع.

2- لا يجوز التمييز بين السكان بأي شكل من الأشكال بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.

3- جميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة يكون لهم الحق في حماية القانون.

4- يجب احترام القانون العائلي والأحوال الشخصية لمختلف الأقليات وكذلك مصالحها الدينية بما في ذلك الأوقاف.

5- باستثناء ما يتطلبه حفظ النظام وحسن الإدارة لن يتخذ أي تدبير من شأنه أن يعيق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب، أو يجحف بحقوق أي ممثل لهذه المؤسسات أو عضو فيها بسبب الدين أو القومية.

6- تؤمن الدولة للأقلية العربية أو اليهودية القدر الكافي من التعليم الابتدائي والثانوي بلغتها ووفق تقاليدها الثقافية.

ولن ينكر حق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ما دامت تلتزم بمقتضيات التعليم العامة التي قد تفرضها الدولة. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتداوم على نشاطها على أساس حقوقها القائمة.

7- لن تفرض أي قيود على حرية أي مواطن في استعمال أية لغة في المحادثات الخاصة أو في التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات على أنواعها أو في الاجتماعات العامة.

8- لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربياً في الدولة اليهودية أو يهودياً في الدولة العربية إلا للمنفعة العامة. وفي جميع الحالات يجب دفع تعويض كامل وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه.

الفصل الثالث

المواطنة والاتفاقات الدولية والالتزامات المالية

1- المواطنة : Citizen-ship

إن المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس والعرب واليهود المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس وهم غير حائزين على الجنسية الفلسطينية يصبحون مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية جميعها بمجرد الاعتراف باستقلال الدولة. ويجوز لكل شخص تجاوز الثامنة عشرة من العمر خلال سنة من يوم الاعتراف باستقلال الدولة التي يقيم فيها أن يختار جنسية الدولة الأخرى على شرط ألا يكون لأي عربي يقيم في الإقليم العربي المقترح حق اختيار جنسية الدولة اليهودية المقترحة ولن يكون لأي يهودي يقيم في الدولة اليهودية المقترحة حق اختيار جنسية الدولة العربية المقترحة وكل شخص يمارس حق الاختيار هذا يعتبر أنه في الوقت ذاته قد أجرى الاختيار بالنسبة لزوجته ولأولاده الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر.

ويجوز للعرب المقيمين في إقليم الدولة اليهودية المقترحة ولليهود المقيمين في إقليم الدولة العربية المقترحة الذين وقعوا تصريحاً برغبتهم في اختيار جنسية الدولة الأخرى أن يشتركوا في انتخابات الجمعية التأسيسية لهذه الدولة ولكن ليس في انتخابات الجمعية التأسيسية للدولة التي يقيمون فيها.

2- الاتفاقات الدولية :

أ- تربط الدولة بجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصفة العامة والخاصة التي قد أصبحت فلسطين طرفاً فيها. ويجب على الدولة أن تحترم هذه المعاهدات والاتفاقات طيلة المدة المقررة لها لدى عقدها، هذا مع عدم الإخلال بأي حق في الإنهاء قد تنص عليه هذه الاتفاقات.

ب- كل نزاع يقع حول إمكانية تطبيق الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية الموقع عليها أو المنضمة إليها حكومة الانتداب نيابة عن فلسطين أو حول استمرار صحتها، ترفع إلى محكمة العدل الدولية وفق أحكام نظام المحكمة.

3- الالتزامات المالية :

أ- على الدولة أن تحترم وتنفذ جميع أنواع الالتزامات المالية التي أخذتها الدولة المنتدبة على عاتقها نيابة عن فلسطين أثناء ممارستها الانتداب والتي تعترف بها الدولة. وهذا الشرط يشمل حق الموظفين في مرتبات التقاعد والتعويضات والمكافآت.

ب- تفي الدولة عن طريق اشتراكها في المجلس الاقتصادي المختلط بتلك الفئة من الالتزامات التي تشمل عموم فلسطين وتفي بصورة فردية بتلك التي يمكن التفاهم عليها وتوزيعها بالعدل بين الدولتين.

ج- يجب إنشاء (محكمة ادعاءات Court of claims) تابعة للمجلس الاقتصادي المشترك ومكونة من عضو تعينه منظمة الأمم المتحدة ومن ممثل للمملكة المتحدة وممثل للدولة ذات الشأن ويرفع إلى هذه المحكمة

كل نزاع بين المملكة المتحدة وهذه الدولة خاص بالمطالب غير المعترف بها من قبل هذه الأخيرة.

د- إن الامتيازات التجارية الممنوحة بالنسبة لأي جزء من فلسطين قبل موافقة الجمعية العامة على القرار، تبقى صالحة وفق شروطها ما لم تعدل بطريق الاتفاق بين صاحب الامتياز والدولة.

الفصل الرابع
شروط مختلفة

1- تضمن منظمة الأمم المتحدة أحكام الفصلين الأول والثاني من البيان ولا يحدث فيها أي تعديل بغير موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولكل عضو في الأمم المتحدة الحق في أن يلفت نظر الجمعية العامة إلى أي نقض أو خطر نقض لهذه البنود. وللجمعية العامة أن تقدم من التوصيات ما تراه ملائماً للظروف.

2- كل نزاع حول تطبيق هذا البيان أو تفسيره يرفع – بناء على طلب أي من الفريقين – إلى محكمة العدل الدولية ما لم يتفق الطرفان على طريقة أخرى للتسوية.

د- الاتحاد الاقتصادي والعبور

1- يشترك مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة في وضع مشروع اتحاد اقتصادي وعبور (ترانزيت) وتحرر اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من الفصل (ب) نص هذا المشروع منتفعة إلى أبعد مدى ممكن بمشورة ومعاونة المؤسسات والهيئات الممثلة لكل من الدولتين. ويجب أن يتضمن هذا المشروع نصوصاً لإنشاء الاتحاد الاقتصادي لفلسطين وأن ينظم مسائل أخرى ذات نفع مشترك. وإن لم يتم اتفاق المجلسين الحكوميين المؤقتين على هذا المشروع حتى أول أبريل 1948 فإن اللجنة ستقوم بوضعه.

الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني :

2- يكون للاتحاد الاقتصادي الفلسطيني الأهداف التالية :

أ- إيجاد وحدة جمركية.

ب- إقامة نظام نقدي مشترك يتضمن سعر صرف واحد.

ج- إدارة السكك الحديدية والطرق المشتركة بين الدولتين ومرافق البريد والبرق والهاتف والموانئ والمطارات المستعملة في التجارة الدولية على أساس من عدم التمييز في سبيل المصلحة العامة.

د- الإنماء الاقتصادي المشترك وخصوصاً فيما يتعلق بالري واستصلاح الأراضي وصيانة التربة.

ه- تمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول إلى المياه ومصادر الطاقة على أساس من عدم التمييز.

3- ينشأ مجلس اقتصادي مشترك يكون من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين ومن ثلاثة أعضاء أجانب يعينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة، ويعين الأعضاء الأجانب، أول مرة لفترة مدتها ثلاث سنوات ويمارسون وظائفهم بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لدول.

4- يكون من وظيفة المجلس الاقتصادي تنفيذ التدابير اللازمة لبلوغ أهداف الاتحاد الاقتصادي بطريقة

مباشرة أو بالانتداب، ويخول جميع سلطات التنظيم والإدارة اللازمة لأداء مهمته.

5- تتعهد الدولتان بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي المشترك. وتؤخذ قراراته بالأغلبية.

6- يجوز للمجلس في حالة تقصير إحدى الدولتين في إجراء العمل اللازم أن يقرر بأغلبية ستة من أعضائه حبس جزء مناسب من الحصة التي تعود إلى الدولة المذكورة من عائدات الجمارك بموجب الاتحاد الاقتصادي. فإن تمادت الدولة في عدم التعاون يجوز للمجلس أن يقرر بالأغلبية البسيطة اتخاذ ما يراه مناسباً من العقوبات بما في ذلك التصرف بالأموال التي قد يكون احتبسها.

7- يكون من وظائف المجلس فيما يتعلق بالإنماء الاقتصادي تخطيط برامج مشتركة بين الدولتين ودراستها وتشجيعها، ولكن لا يجوز له تنفيذ هذه المشاريع بغير موافقة الدولتين وموافقة مدينة القدس في حالة تأثرها مباشرة بمشروع الإنماء.

8- فيما يتعلق بالنظام النقدي المشترك يكون إصدار النقود المتداولة في الدولتين وفي مدينة القدس تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك الذي يكون سلطة الإصدار الوحيدة والذي يحدد الاحتياطي الذي يحتفظ به كضمان لهذه العملات.

9- يجوز لكل دولة – بما يتفق مع البند 2 (ب) أعلاه – أن تدير مصرفها المركزي الخاص وأن تتحكم بسياستها المالية والائتمانية، وبإيراداتها ونفقاتها من القطع الأجنبي، وبمنح رخص الاستيراد. وأن تقوم بعمليات مالية دولية اعتماداً على ائتمانها الذاتي. ويكون للمجلس الاقتصادي المشترك خلال السنتين التاليتين مباشرة لانتهاء الانتداب سلطة اتخاذ جميع ما قد يلزم من تدابير كي يكون متوفراً لكل دولة في أية فترة مدتها اثنا عشر شهراً مبلغ من القطع الأجنبي كاف لكي يضمن للإقليم ذاته مقداراً من البضائع والخدمات المستوردة لأجل الاستهلاك المحلي مساوياً لمقدار من البضائع والخدمات التي استهلكها الإقليم خلال الشهور الاثنى عشر المنتهية في 31 ديسمبر 1947 وذلك بالقدر الذي يسمح به مجموع الدخل من القطع الأجنبي الذي تحصل عليه الدولتان من تصدير البضائع والخدمات، وشرط أن تتخذ كل دولة التدابير المناسبة لصيانة مواردها الخاصة من القطع الأجنبي.

10- تتمتع كل دولة بجميع السلطات الاقتصادية غير الموكولة صراحة إلى المجلس الاقتصادي المشترك.

11- توضع تعريفة جمركية مشتركة تترك حرية التجارة كاملة بين الدولتين وكذلك بين الدولتين ومدينة القدس.

12- توضع جداول التعريفة من قبل لجنة خاصة للتعريفات مكونة من ممثلين متساوي العدد عن كل دولة من الدولتين وتعرض على المجلس الاقتصادي المشترك للموافقة عليها بأغلبية الأصوات. وفي حالة وقوع خلاف في لجنة التعريفة فإن المجلس الاقتصادي المشترك يقوم بالتوسط في النقاط المتنازع عليها، كما يقوم المجلس الاقتصادي بوضع التعريفة بنفسه في حالة عدم توصل لجنة التعريفة إلى وضع جدول للتعريفة في المهلة المحددة.

13- يكون لتكاليف البنود التالية الأولوية من دخل الجمارك وغيرها من بنود الدخل العام للمجلس الاقتصادي

المشترك.

أ- نفقات المصالح الجمركية ومصاريف إدارة المصالح المشتركة.

ب- نفقات إدارة المجلس الاقتصادي المشترك.

ج- الالتزامات المالية لإدارة فلسطين وهي :

1- نفقات إدارة الدين العام.

2- معاشات التقاعد التي تدفع حالياً أو التي ستدفع في المستقبل وفقاً للقوانين وعلى النطاق المنصوص عليه في البند (3) من الفصل الثالث أعلاه.

14- بعد تغطية هذه الالتزامات بتمامها، يوزع فائض الدخل من الجمارك والخدمات المشتركة على الصورة التالية : تمنح مدينة القدس مبلغاً لا يقل عن 5% ولا يزيد عن 10% ويوزع المجلس الاقتصادي المشترك الباقي بصورة عادلة على الدولتين. هادفاً المحافظة على مستوى معقول ومناسب للخدمات الحكومية والاجتماعية في كلتا الدولتين غير أنه لا يجوز أن تزيد حصة أي منهما عن المقدار الذي ساهمت به في دخل الاتحاد الاقتصادي بأكثر من أربعة ملايين جنيه بالسنة، ويجوز للمجلس الاقتصادي المشترك بعد انقضاء خمس سنوات أن يعيد النظر في مبادئ توزيع الإيرادات المشتركة مستلهماً في ذلك اعتبارات العدالة.

15- تشترك الدولتان في عقد جميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعريفات الجمركية وبمرافق المواصلات الموضوعة تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك، وتلزم الدولتان في هذه الأمور بأن تتصرفا طبقاً لقرار أغلبية المجلس الاقتصادي المشترك.

16- يبذل المجلس الاقتصادي المشترك جهده ليوفر لصادرات فلسطين منفذاً عادلاً ومتساوياً إلى الأسواق العالمية.

17- يجب على جميع المشاريع المدارة من المجلس الاقتصادي المشترك أن تدفع أجوراً عادلة على أساس واحد.

حرية العبور (TRANSIT) والزيارة

18- يجب أن يتضمن التعهد نصوصاً تضمن حرية المرور والزيارة لجميع المقيمين أو المواطنين في الدولتين وفي مدينة القدس على أن يكون ذلك خاضعاً لاعتبارات الأمن العام، على شرط أن تقوم كل من الدولتين ومدينة القدس بمراقبة الأشخاص المقيمين ضمن حدودها.

إنهاء التعهد وتعديله وتفسيره

19- يظل التعهد نافذاً وكذلك كل معاهدة منبثقة عنه لمدة عشر سنوات ويبقى نافذاً بعد انقضاء هذه المدة إلى أن يعلن أحد الطرفين إنهاءه الذي لا يسري قبل انقضاء سنتين.

20- لا يجوز تعديل التعهد وكل معاهدة تنبثق عنه خلال فترة السنوات العشر الأولى إلا برضاء الطرفين.

21- كل نزاع حول تطبيق أو تفسير التعهد وكل معاهدة منبثقة عنه يحال بناء على طلب أي من الطرفين إلى محكمة العدل الدولية هذا ما لم يتفق الطرفان على طريقة أخرى للتسوية.

هـ- الموجودات

1- توزع أموال إدارة فلسطين المنقولة بين الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس على أساس عادل، ويجب أن يجري التوزيع بواسطة لجنة الأمم المتحدة المذكورة في القسم (ب) بند (1) أعلاه وتصبح الأموال غير المنقولة ملكاً للحكومة التي توجد هذه الأموال في إقليمها.

2- يجب على الدولة المنتدبة خلال الفترة التي تنقضي بين تاريخ تعيين لجنة الأمم المتحدة وانتهاء الانتداب أن تتشاور مع اللجنة في أي إجراء تفكر باتخاذه متضمناً تصفية أموال حكومة فلسطين والتصرف بها أو رهنها، مثل فائق الخزينة المتراكم، وريع السندات التي أصدرتها الحكومة، وأراضي الدولة وأية موجودات أخرى.

و- الدخول في عضوية الأمم المتحدة

عندما يصبح استقلال الدولة العربية أو اليهودية نافذاً (كما هو منصوص عليه في المشروع الحاضر)، ويكون البيان والتعهد المنصوص عليهما في هذا المشروع قد وقع عليهما من قبل الدولة، يصبح عندئذ من المناسب أن ينظر بعين العطف إلى طلب قبولها عضواً في الأمم المتحدة طبقاً للمادة (4) من ميثاق الأمم المتحدة.

"القسم الثاني"

ويشتمل على حدود الدولتين العربية واليهودية بالتفصيل

القسم الثالث

مدينة القدس

أ- نظام خاص

يجعل لمدينة القدس (كيان منفصل Corpus sepratum) خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

ب- حدود المدينة

تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية مضافاً إليها القرى والبلدان المجاورة، وأبعدها شرقاً، أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم وتشمل معها المنطقة المبينة من قرية قالونيا كما هو موضح على الخريجة التخطيطية المرفقة (ملحق ب).

ج- نظام المدينة الأساسي (دستورها)

يجب على مجلس الوصاية خلال خمسة شهور من الموافقة على المشروع الحاضر أن يضع ويقر دستوراً مفصلاً للمدينة يتضمن جوهر الشروط التالية :

1- الإدارة الحكومية : مقاصدها الخاصة :

يجب على السلطة الإدارية أن تتبع أثناء قيامها بالتزاماتها الإدارية الأهداف الخاصة التالية :

عنصري. وعلى الحاكم أن يقدم مشروعاً مفصلاً لتنظيم إدارة المدينة إلى مجلس الوصاية لينال موافقته عليه.

3- الاستقلال المحلي :

أ- يكون للوحدات القائمة حالياً ذات الاستقلال المحلي في منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وإدارية واسعة ضمن النطاق المحلي.

ب- يدرس الحاكم مشروع إنشاء وحدات بلدية خاصة تتألف من الأقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس الجديدة، ويرفعه إلى مجلس الوصاية للنظر فيه وإصدار قرار بشأنه.

وتستمر الوحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من البلدية الحالية لمدينة القدس.

أ- حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم – المسيحية واليهودية والإسلام – وصيانتها والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام – السلام الديني خاصة في مدينة القدس.

ب- دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم سواء في سبيل مصلحتهم الخاصة أو في سبيل تشجيع التطور السلمي للعلاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها وتأمين الأمن والرفاهية وتشجيع كل تدبير بناء من شأنه أن يحسن حياة السكان آخذاً بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجاليات.

2- الحاكم والموظفون الإداريون :

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسؤولاً أمامه، ويكون هذا الاختيار على أساس كفايته الخاصة دون مراعاة لجنسيته، على أن لا يكون مواطناً لأي من الدولتين في فلسطين.

يمثل الحاكم الأمم المتحدة في مدينة القدس ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الإدارية بما في ذلك إدارة الشؤون الخارجية، ويعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين يعتبر أفرادها موظفين دوليين وفق منطوق المادة (100) من الميثاق، ويختارون قدر الإمكان من بين سكان المدينة ومن سائر فلسطين دون أي تمييز

4- تدابير الأمن :

أ- تجرد مدينة القدس من السلاح ويعلن حيادها ويحافظ عليه ولا يسمح بقيام أية تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكري ضمن حدودها.

ب- في حالة عرقلة أعمال الإدارة في مدينة القدس بصورة خطيرة أو منعها، من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو أكثر من السكان، يكون للحاكم السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لإعادة سير الإدارة الفعال.

ج- للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي، وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والمواقع والأبنية الدينية في المدينة، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية، يجند أفرادها من خارج فلسطين، ويعطى للحاكم حق التصرف ببنود الميزانية حسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والإنفاق عليها.

5- التنظيم التشريعي :

تكون السلطة التشريعية والضرائبية بيد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام السري على أساس تمثيل نسبي لسكان مدينة القدس البالغين وبغير تمييز من حيث الجنسية ومع ذلك فيجب أن لا يتعارض أي إجراء تشريعي أو يتناقض مع الأحكام المنصوص عليها في دستور المدينة، كما يجب أن لا يسود هذه الأحكام أي قانون أو لائحة أو تصرف رسمي ويعطي الدستور للحاكم حق الاعتراض (VETO) على (المشاريع بقوانين) المتنافية مع ألأحكام المذكورة، ويمنحه كذلك سلطة إصدار أوامر وقتية في حالة تخلف المجلس عن الموافقة في الوقت المناسب على (مشروع بقانون) يعتبر جوهرياً بالنسبة لسير الإدارة الطبيعي.

6- القضاء :

يجب أن ينص الدستور على إنشاء نظام قضائي مستقل مشتملاً على محكمة استئناف يخضع لولايتها جميع سكان المدينة.

7- الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي :

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني ومقيدة بأحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق عنه، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادي المشترك، ويقام مقر المجلس الاقتصادي في منطقة المدينة ويجب أن يحتوي الدستور على أحكام للشؤون الاقتصادية التي لا تقع ضمن نظام الوحدة الاقتصادية وذلك على أساس من عدم التمييز والمساواة في المعاملة بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولرعاياها.

8- حرية العبور TRANSIT والزيارة والسيطرة على المقيمين :

تكون حرية الدخول والإقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية ولمواطنيها، وذلك بشرط عدم الإخلال باعتبارات الأمن مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية كما يحددها الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية. وتكون الهجرة إلى داخل حدود المدينة والإقامة فيها بالنسبة لرعايا الدول الأخرى خاضعة لسلطة الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية.

9- العلاقات مع الدولتين العربية واليهودية :

يعتمد الحاكم للمدينة ممثلي الدولتين العربية واليهودية ويكونان مكلفين بحماية مصالح دولتيهما ورعاياهما لدى الإدارة الدولية للمدينة.

10- اللغات الرسمية :

تكون العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين، ولا يحول هذا النص دون أن يعتمد في العمل لغة أو لغات إضافية عدة حسب الحاجة.

11- المواطنة :

يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين في مدينة القدس ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا رعاياها أو ما لم يكونوا عرباً أو يهوداً قد أعلنوا نيتهم في أن يصبحوا مواطنين في الدولة العربية والدولة اليهودية طبقاً للفقرة (9) من الفصل (ب) من القسم الأول من المشروع الحاضر.

ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية القنصلية لمواطني المدينة خارج أرضها.

11- حريات المواطنين :

أ- يضمن لسكان المدينة بشرط عدم الإخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة حقوق الإنسان والحريات الأساسية مشتمل حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم، وحرية القول وحرية الصحافة وحرية الاجتماع والانتماء إلى الجمعيات وتكوينها وحرية التظلم.

ب- لا يجري أي تمييز بين السكان بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.

ج- يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساوٍ في التمتع بحماية القانون.

د- يجب احترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الأفراد ومختلف الطوائف كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية.

ه- مع عدم الإخلال بضرورات حفظ النظام العام وحسن الإدارة لا يتخذ أي إجراء يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب ولا يجوز عمل أي تمييز نحو ممثلي هذه المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم.

و- تؤمن المدينة تعليماً ابتدائياً وثانوياً كافيين للطائفتين العربية واليهودية كل بلغتها ووفق تقاليدها الثقافية. وأن حقوق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم أفرادها بلغتهم القومية، شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العامة التي قد ترفضها المدينة، سوف لا تنكر أو تعطل. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة.

ز- لا يجوز أن تحد حرية أي فرد من سكان المدينة في استخدام أية لغة كانت في أحاديثه الخاصة أو في التجارة أو الأمور الدينية أو الصحافة أو المنشورات بجميع أنواعها أو الاجتماعات العامة.

13- الأماكن المقدسة :

أ- لا يجوز أن يلحق أي مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية.

ب- تضمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية وحرية ممارسة العبادة وفقاً للحقوق القائمة شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة.

ج- تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ويحرم كل فعل من شأنه أن يسيء بأية صورة كانت إلى قداستها. وإن رأى الحاكم في أي وقت ضرورية ترميم مكان مقدس أو بناء موقع ديني ما، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى القيام بالترميمات اللازمة. ويجوز له القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة أو الطوائف المعنية إن لم يتلق جواباً على طلبه خلال مدة معقولة.

د- ولا تجبى أية ضريبة على الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية التي كانت معفاة من الضرائب وقت إقامة المدينة (بوضعها الدولي) ولا يلحق (براجعية الضرائب Incidence of taxation) أي تعديل يشكل تمييزاً بين مالكي الأماكن والأبنية والمواقع الدينية أو ساكنيها بحيث يضع هؤلاء المالكين أو الحائزين في وضع أقل ملاءمة بالنسبة للرجعية العامة للضرائب منه في وقت الموافقة على توصيات الجمعية العامة.

14 سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في المدينة وفي أي جزء من فلسطين :

أ- أن حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة في مدينة القدس يجب أن تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة.

ب- وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية والمواقع المماثلة الموجودة في فلسطين خارج المدينة، يقرر الحاكم بموجب السلطات التي يكون قد منحه خارج المدينة، يقرر الحاكم بموجب السلطات التي يكون قد منحه إياها دستور الدولتين ما إذا كانت أحكام دستوري الدولتين العربية واليهودية في فلسطين والخاصة بهذه الأماكن وبالحقوق الدينية المتعلقة بها مطبقة ومحترم كما يجب.

ج- وللحاكم كذلك حق اتخاذ القرارات، على أساس الحقوق القائمة، في حالة حدوث خلاف بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة للأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في سائر أنحاء فلسطين.

ويجوز للحاكم أن يستعين أثناء قيامه بهذه المهمة بمجلس استشاري مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف يعملون بصفة استشارية.

يبدأ تنفيذ الدستور الذي يضعه مجلس الوصاية على ضوء المبادئ المذكورة أعلاه في ميعاد أقصاه أول أكتوبر (1948) ويكون سريانه أول الأمر خلال مدة عشر سنوات. ما لم ير مجلس الوصاية وجوب القيام في أقرب وقت بإعادة النظر بهذه الأحكام. ويجب عند انقضاء هذه المدة أن يعاد النظر في مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية على ضوء التجارب المكتسبة خلال هذه الفترة الأولى من العمل به. وعندئذ يكون للمقيمين في المدينة الحرية في الإعلان بطريق الاستفتاء عن رغباتهم بالتعديلات الممكن إجراؤها على نظام المدينة.

"القسم الرابع"

الامتيازات

إن الدول التي يكون رعاياها قد تمتعون في الماضي في فلسطين بالمزايا والحصانات القنصلية التي كانت ممنوحة لهم أثناء الحكم العثماني بموجب الامتيازات أو العرف مدعوة إلى التنازل عن جميع حقوقها في إعادة تثبيت المزايا والحصانات المذكورة في الدولتين العربية واليهودية المنوي إنشاؤهما وكذلك في مدينة القدس.

موقف الدول من التصويت على مشروع تقسيم فلسطين

الدول التي أيدت المشروع	الدول التي رفضت المشروع	الدول التي امتنعت عن التصويت
1- أستراليا	1- أفغانستان	1- الأرجنتين
2- بلجيكا	2- كوبا	2- شيلي
3- بوليفيا	3- مصر	3- الصين
4- البرازيل	4- اليونان	4- كولومبيا
5- روسيا البيضاء	5- الهند	5- سلفادور
6- كندا	6- إيران	6- أثيوبيا
7- كوستاريكا	7- العراق	7- هندوراس
8- تشيكوسلوفاكيا	8- لبنان	8- المكسيك
9- دومنيكا	9- الباكستان	9- سيام (غائبة)
10- دانمارك	10- المملكة العربية السعودية	10- بريطانيا
11- أيكوادور	11- سوريا	11- يوجوسلافيا
12- فرنسا	12- تركيا	12- فرنسا
13- جواتيملا	13- اليمن	13- جواتيملا
14- هايتي		
15- أيسلند		
16- ليبريا		
17- لكسمبرج		
18- هولندا		
19- زيلندا الجديدة		
20- نيكاراجوا		
21- النرويج		
22- بناما		
23- باراجواي		
24- بيرو		
25- الفيليبين		
26- بولندا		
27- السويد		
28- أوكرانيا		
29- اتحاد جنوب أفريقيا		
30- روسيا		
31- الولايات المتحدة الأمريكية		
32- أوروجواي		
33- فنزويلا		

المصدر: إسلام جودت يونس مقدادي، المرجع السابق، ص، ص 329، 343